

جمال الغريلي: «أوبك+» صمام أمان لاحتواء الصدمات.. والتحرك السعودي حسم معركة الإمدادات

زلزال الأسعار تحت السيطرة والنفط يتجه نحو الاستقرار مؤقتاً

1 استعادة طاقة ضخ 7 ملايين برميل يومياً في وقت قياسي تنهي مخاوف الانقطاع

2 مفاوضات مكثفة مرتقبة لقيادة دفعة الإنتاج وضمان زيادات «مسيطر عليها»

مستقبل سوق النفط: استقرار مؤقت وتحديات قادمة

استعادة ضخ 7 ملايين برميل يومياً



نجاح السعودية في تشغيل خط "شرق-غرب" بكامل طاقته يعزز موثوقية الإمدادات العالمية.

"أوبك+" صمام أمان ضد الصدمات



توقعات بزيادات إنتاجية "مسيطر عليها" لضمان استقرار الأسواق وتجنب القفزات المفاجئة.

تفعيل المخزونات الاستراتيجية العالمية



واشنطن وطوكيو تفتحان خزائنتهما النفطية لفرملة أي ارتفاعات حادة في الأسعار.

140 - 160 دولاراً للبرميل



السعر المتوقع للنفط على المدى المتوسط في حال استمرار المعطيات الجيوسياسية الراهنة.

توقع المحلل النفطي الكويتي جمال الغريلي عدم ارتفاع أسعار النفط على المدى القصير في ظل وجود عوامل تحد من وتيرة الصعود من بينها عودة خط الأنابيب (شرق-غرب) في المملكة العربية السعودية إلى طاقته التشغيلية الكاملة والذي ينقل نحو 7 ملايين برميل يومياً إلى جانب سحب عدد من الدول من مخزوناتها الاستراتيجية فضلاً عن زيادة الإنتاج من بعض الدول. وأوضح الغريلي في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) أن تحالف (أوبك+) من المتوقع أن يتخذ موقفاً قوياً لاحتواء الصدمة السعرية في الأسواق بما يساهم في تحقيق زيادات معتدلة ومسيطر عليها. وأضاف أن الأقطار تتجه حالياً إلى قرارات التحالف بشأن مستويات الإنتاج سواء عبر زيادته أو الإبقاء عليه في ظل الدور المحوري لكل من روسيا والسعودية مشيراً إلى أن المرحلة المقبلة قد مشاورات ومفاوضات مكثفة بين الجانبين لاحتواء تداعيات السوق. وأشار إلى أنه على الرغم من استبعاد حدوث ارتفاعات كبيرة في المدى القريب فإن المدى المتوسط قد يشهد زيادات ملحوظة في الأسعار في حال استمرار الظروف الحالية. وبين أن التوقعات السابقة كانت تشير إلى احتمال لجوء إيران إلى استخدام مضيق هرمز كورقة ضغط إلا أن التطورات الأخيرة أظهرت قدراً من المرونة من الجانب الأمريكي في هذا الملف.

التعديلات شملت حزمة متكاملة من الشروط

تعديل شروط تسجيل واستحقاق المساكن المؤجرة

صدر وزير الدولة لشؤون الإسكان عبداللطيف المشاري القرار الوزاري رقم 6 لسنة 2026 بشأن تعديل بعض أحكام لائحة الرعاية السكنية استهدف تعديل شروط تسجيل الطلبات على المساكن المؤجرة والحصول عليها والاستمرار فيها. جاء القرار في إطار تطوير الضوابط المنظمة لملف المساكن الحكومية المؤجرة لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه الفعليين وفق معايير أكثر دقة وشفافية. وشملت التعديلات شملت حزمة متكاملة من الشروط وهي ألا يكون أحد الزوجين مالاً

لعتقار يوفر لأسرته الرعاية السكنية أو ثمن له عقار بمبلغ يمكنه من توفير هذه الرعاية لها وتطبيق في الحالتين الضوابط والمعايير المقررة في القانون واللائحة. كما تضمنت التعديلات ألا يكون قد سبق للأسرة الحصول على الرعاية السكنية من قبل الدولة أو سبق تأجيرها أحد المساكن وتم إخلاؤه إدارياً واسترداده بسبب مخالفته والنظم والقواعد المقررة وألا يكون رب الأسرة أو زوجته حاصلًا على مسكن أو بدل نقدي من أي جهة. وشملت كذلك أن تكون الأسرة مقيمة إقامة دائمة ومستمرة بدولة الكويت وذلك

استقرار الملاذ الآمن وسط التوترات العالمية

تماسك أسعار الذهب في الكويت أمام تقلبات الأسواق العالمية

شهدت أسواق الذهب في الكويت حالة من الترقب والاستقرار النسبي بنهاية تداولات الأسبوع الماضي، متأثرة بالموجات السريعة الحادة التي ضربت البورصات العالمية. وأظهر التقرير الصادر عن شركة «دار السباك» أن السوق المحلي الكويتي تفاعل بشكل مباشر مع وصول سعر الأونصة عالمياً إلى مستوى 4747 دولاراً، مما عكس توازناً في القوى الشرائية محلياً رغم الضغوط التضخمية الدولية. على الصعيد المحلي، سجلت أسعار المعدن الأصفر مستويات تعكس القيمة الحقيقية للذهب كأداة استثمارية رئيسية للمواطنين والمقيمين في الكويت، حيث بلغ سعر الجرام الواحد للذهب 47.4 دينار كويتي. فيما سجلت الفضة تراجعاً محلياً لتصل إلى 824 ديناراً كويتي للكيلوغرام الواحد، رغم أدائها الإيجابي عالمياً، مما يفتح آفاقاً للمستثمرين المحليين المتابعة لتقلبات العائد التثمينية الأخرى. أوضح التقرير أن التحركات في الكويت لم تكن بمعزل عن الصراعات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، خاصة مع القلق المتعلق بسلامة إمدادات الطاقة عبر مضيق هرمز. هذه المخاوف أبقَت المستثمر الكويتي في حالة من «الانتظار الحذر»، بانتظار ما ستسفر عنه محادثات التهدئة الإقليمية وبيانات التضخم الأمريكية.

أخبار عالمية

روسيا تلوح بإمدادات مشروطة للغاز الأوروبي



أعلنت روسيا استعدادها لاستئناف تزويد دول الاتحاد الأوروبي بالغاز، ولكن بشروط مرتبطة بتوفير فائض بعد تلبية احتياجات الأسواق البديلة. ونقلت وكالة «تاس» عن المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف تأكيده أن الأولوية باتت للأسواق التي توجهت إليها موسكو منذ تراجع الطلب الأوروبي. وفي المقابل، أشار إلى أن أوروبا قادرة على إيجاد بدائل لتأمين احتياجاتها من الطاقة حتى في حال غياب الإمدادات الروسية، ما يعكس استمرار التباين في مواقف الطرفين بشأن أمن الطاقة في المرحلة الحالية.

الاضطراب المالي الأوروبي تحت الضغط مع اتساع العجز



تواجه قواعد الانضباط المالي في الاتحاد الأوروبي اختباراً متزايداً، مع تسجيل عدد من الدول عجزاً في موازنتها يتجاوز الحد المسموح به عند 3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2025. وتُظهر بيانات حديثة صادرة عن «يوروستات» أن عدة اقتصادات كبرى انضمت إلى قائمة الدول المتجاوزة لهذا السقف، في ظل تصاعد الضغوط الاقتصادية وارتفاع الإنفاق العام. ويعكس هذا الاتجاه تحديات متنامية أمام صناع القرار لإعادة ضبط المالية العامة دون الإضرار وتيرة التعافي الاقتصادي في المنطقة الأوروبية.

بنك اليابان أمام خبار رفع الفائدة لدعم العملة



تتجه الأنظار إلى بنك اليابان مع تصاعد التوقعات بإمكانية رفع أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة، في خطوة تهدف إلى دعم الين والحد من الضغوط التضخمية. وأوضح وزير التجارة الياباني أن السياسة النقدية قد تلعب دوراً مهماً في تعزيز قوة العملة، بما يساهم في خفض تكلفة واردات الطاقة، خصوصاً النفط الخام. وجاءت هذه التصريحات في سياق نقاش اقتصادي متزايد حول أدوات مواجهة التضخم، في ظل تأثيرات خارجية أبرزها التوترات الجيوسياسية وارتفاع أسعار السلع عالمياً.

أميركا تفرض حصار بحري على مضيق هرمز



في ما يتعلق بالبرنامج النووي، الذي اعتبره القضية الأهم بالنسبة لواشنطن. وأضاف أن بعض النقاط التي جرى التوافق عليها تظل أفضل من استمرار العمليات العسكرية، لكنها لا ترقى إلى مستوى المخاطر المرتبطة بامتلاك سلاح نووي. كما اتهم ترامب إيران بعدم الالتزام بوعودها بشأن فتح مضيق هرمز، معتبراً أن ذلك تسبب في اضطراب واسع للأسواق ومعامنة للعديد من الدول. وأعلن عن نية بلاده تدمير الأنغام البحرية التي قال إن إيران زرعتها في المضيق، مؤكداً أن حرية الملاحة في هذا الشريان الحيوي ستبقى أولوية أميركية لا يمكن التراجع عنها.

في تصعيد لافت، وجّه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تحذيرات شديدة الالتهاب إلى إيران، مطالباً بفتح مضيق هرمز فوراً، ومهدداً بفرض حصار بحري على السفن المتجهة من وإلى المضيق، بمشاركة دول أخرى. وأكد أن الولايات المتحدة لن تسمح لطهران باستغلال إغلاق الممر الحيوي، مشيراً إلى أن القوات البحرية الأميركية تلقت أوامر بتفتيش واعتراض أي سفينة في المياه الدولية دفعت رسوماً لإيران. وشدد ترامب على أن بلاده لن تتهاون مع أي تهديد، قائلاً إن أي هجوم إيراني سيواجه برد قاس، مؤكداً في الوقت ذاته أن إيران لن يُسمح لها بامتلاك سلاح نووي تحت أي ظرف. كما أشار إلى أن الجيش الأميركي في حالة جاهزية كاملة،

وأنه سيتعامل مع أي تصعيد في الوقت المناسب. وفي سياق متصل، أوضح أن المحادثات



كيف صمدت ثروات كبار المليارديرات العرب أمام التقلبات؟

طالع ص 5

أخبار الشركات

«المشتركة» تعلن استلام كتاب ترسية

الماضي، بالإضافة إلى رسوم تجديد هذه الكفالة بواقع 2.13 ألف دينار، شهرياً اعتباراً من مطلع أغسطس 2025، وحتى تمام الإفراج عن كفالة محجوز الضمان ورفض ما عدا ذلك من طلبات وألزمت المدعى عليه الأول بصفته بالمصرفيات ومبلغ 200 دينار مقابل أتعاب المحاماة الفعلية. وفي بيان منفصل، أعلنت «المشتركة» تسلم كتاب ترسية ممارسة بـ77.34 مليون دينار لمدة تنفيذ 60 شهراً تتعلق بمشروع إنشاء خطوط أنابيب النفط الخام والأعمال المرتبطة بها لشركة نفط الكويت، متوقعة تحقيق أرباح تشغيلية سيتم إدراجها في البيانات المالية للشركة خلال فترة تنفيذ المشروع. وكانت «المشتركة» قد حققت أرباحاً خلال عام 2025 بقيمة 15.80 مليون دينار، بزيادة 74 % قياساً بمستواها في عام 2024 البالغ 9.08 مليون دينار.

ألف دينار، بالإضافة إلى الفوائد القانونية لهذا المبلغ بواقع 7 % سنوي اعتباراً من تاريخ الاستحقاق الحاصل في 10 يناير 2018 وحتى تمام السداد. تضمن الحكم أيضاً إلزام المدعى عليه الأول بصفته بأن يؤدي للمدعية مبلغاً بـ263.4 ألف دينار، قيمة رسوم وتكاليف تمديد كفالة الإنجاز المسددة عن الفترة من 10 يناير 2018، وحتى 30 يونيو 2025، بالإضافة إلى رسوم تجديد هذه الكفالة بواقع 2.98 ألف دينار اعتباراً من مطلع يوليو 2025 وحتى تمام الإفراج عن كفالة الإنجاز. يأتي ذلك إلى جانب إلزام المدعى عليه الأول بصفته بأن يؤدي للمدعية مبلغاً بنحو 66.11 ألف دينار قيمة تكاليف ورسوم تمديد كفالة محجوز الضمان عن الفترة من 9 يناير 2023، وحتى ختام يوليو من العام

أعلنت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات صدور حكم أول درجة في دعواها ضد وزارة الأشغال العامة، وتسلم كتاب ترسية مناقصة بـ77.34 مليون دينار. وأوضحت «المشتركة» في بيانها لبورصة الكويت، أن المحكمة الكلية أصدرت حكماً لصالحها في دعواها التي تختص بندب خبير لعقد إنشاء وإنجاز وصيانة الطرق والتقاطعات على الجزء الأوسط من طريق الجهراء. قضى حكم أول درجة بقبول الدعوى شكلاً وفي الموضوع، بإلزام المدعى عليهما الأول والثاني بصفتهما بإصدار شهادة للمدعية بتسليم الأعمال المنفذة موضوع العقد رقم هـ ط / 212 (تسليماً نهائياً اعتباراً من تاريخ 9 يناير 2023، وما يترتب على ذلك من آثار. كما قضى بإلزام المدعى عليه الأول بصفته بأن يؤدي للمدعية قيمة الدفعة الختامية بمبلغ وقدره 198.42

«الصفة» توصي العمومية بزيادة رأس المال

أوصى مجلس إدارة شركة الصفاة للاستثمار للجمعية العامة غير العادية بزيادة رأس المال بما يمثل توزيع أسهم مجانية بنسبة 5 % من رأس المال المصدر والمدفوع. كما تتضمن التوصية تعديل المادة 5 من عقد التأسيس، والمادة 6 من النظام الأساسي والمتعلقة برأس المال، مع الموافقة على جدول أعمال العمومية؛ وذلك بحسب بيان لبورصة الكويت. يُشار إلى أن رأس مال «الصفة» يبلغ 31.75 مليون دينار، موزع على 317.52 مليون سهم مُصدر، منهم 285.97 مليون سهم قائم، و31.55 مليون سهم خزينة. ووفق آخر بيانات معلنه، فقد قفزت أرباح «الصفة» في عام 2025 بنحو 2475 % عند 5.60 مليون دينار، مقارنةً بمستواها في العام السابق له البالغ 217.69 ألف دينار، بالتزامن مع توصية مجلس الإدارة للعمومية بتوزيع أسهم منحة بـ5 % من رأس المال.

«سفن» تتسلم كتاب ترسية مناقصة بـ174.2 مليون دينار

2026، صدور قرار مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات بالموافقة على ترسية العقد على الشركة التي سجلت رابع أقل الأسعار به. وحسب آخر بيانات معلنه، فقد حققت «سفن» أرباحاً خلال عام 2025 بقيمة 9.82 مليون دينار، بنمو 8.22 % عن مستوى أرباح العام الذي يسبقه البالغ 9.07 مليون دينار.

أعلنت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن تسلم كتاب ترسية عقد بقيمة 174.24 مليون دينار تتبع شركة نفط الكويت؛ بحسب بيان لبورصة الكويت. وأشارت «سفن» إلى أن ذلك العقد الثالث من مناقصة مشروع إنشاء خطوط أنابيب النفط الخام والأعمال المرتبطة بها - شمال الكويت. وكانت الشركة قد أعلنت في فبراير

«أرجان» تتفاوض مع بنك دائن لإعادة ترتيب شروط تسهيلات قائمة

الوقت الحالي تبعاً للمعلومة الجوهرية المعلنه. وحسب آخر بيانات معلنه، فقد مُنيت «أرجان» بخسائر في العام الماضي بقيمة 4.94 مليون دينار، مقابل خسائر عام 2024 البالغة 5.69 مليون دينار، بانخفاض 13.05 %.

وتؤكد «أرجان» أن ما تم تقديمه للبنك يُعد مقترحاً مبدئياً غير ملزم، ولا يترتب عليه أي التزام تعاقدي على الشركة؛ إذ لا تزال المناقشات جارية، ولم يتم التوصل إلى أي اتفاق نهائي حتى تاريخه. ونوهت بأنه لا يوجد أي أثر مالي في

أعلنت شركة الأرجان العالمية العقارية أنها بصدد مفاوضات مع أحد البنوك المحلية الدائنة؛ لإعادة ترتيب شروط التسهيلات المصرفية القائمة. يأتي ذلك في إطار سعي الشركة إلى إدارة التزاماتها المالية، وتعزيز مركزها المالي؛ وذلك وفق بيان لبورصة الكويت.

عمومية «الكوت» تصادق على توزيع أرباح نقدية بـ4.04 مليون دينار

مايو 2028، و تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي ونتائج أعمالها والمصادقة عليه. وصادقت على مراقبي الحسابات، وتقرير الحوكمة متضمناً تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتقرير لجنة التدقيق والمخاطر، والبيانات المالية، واستمرار وقف الاحتياطي الاختياري لتجاوزه 50 % من رأس المال عن السنة المالية 2025. وحققت «الكوت» أرباحاً خلال عام 2025 بقيمة 6.88 مليون دينار، مقارنةً بـ8.60 مليون دينار في العام الذي يسبقه، بانخفاض 19.97 % على أساس سنوي.

ووافقت العمومية على إخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية 2025، وتفويضهم بالتعامل في أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها، وذلك وفقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما. كما تمت مناقشة استقالة عضو مجلس الإدارة «المستقل» مبارك الحمدان والموافقة عليها، وانتخاب هشام نوري الثويني عضو مجلس إدارة مستقل، مكملاً لدورة المجلس الحالية والتي تنتهي يوم 12

الاستحقاق وفقاً للإجراءات المتبعة في هذا الشأن. وقررت العمومية المصادقة على تقرير المخالفات والجزاءات الصادرة عن الجهات الرقابية، حيث لم يتم توقيع أية عقوبة أو مخالفة من أي من الجهات الرقابية خلال السنة المالية 2025. كما تم استعراض تقرير التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات الصلة خلال السنة المالية 2025 والمصادقة عليه، كما تمت الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بالتعامل مع الأطراف ذات الصلة خلال السنة المالية 2026 وحتى تاريخ انعقاد الجمعية العامة السنوية القادمة.

صادقت الجمعية العامة العادية لشركة الكوت للمشاريع الصناعية على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية 2025 بنسبة 40 % من القيمة الاسمية للسهم الواحد بواقع 40 فلس للسهم الواحد بما يعادل مبلغ 4.04 مليون دينار كويتي بعد خصم أسهم الخزينة. وأوضحت وفق بيان لبورصة الكويت، أن ذلك للمساهمين المسجلين في سجلات الشركة نهاية يوم الاستحقاق المحدد له يوم الخميس الموافق 4 يونيو 2026 مع تفويض مجلس الإدارة بتعديل الجدول الزمني في حالة تعذر الإعلان عن تأكيد تاريخ

إعادة تشكيل مجلس إدارة «راسيات» برئاسة مشاري بودي

أعلنت شركة راسيات القابضة إعادة تشكيل مجلس إدارتها برئاسة مشاري أيمن بودي وينوب عنه عثمان أيمن بودي. ووفق بيان الشركة لبورصة الكويت، جاء التشكيل بعضوية كل من حمد قيس الدويري وصالح محمد الرومي، وعبد الوهاب أيمن بودي، وحمد علي البحر، وعبدالرزاق جمال العثمان، ويوسف صالح الفضالة. وجاء ذلك عقب اجتماع الجمعية

2.2 مليون دينار صافي أرباح «بترولية» في الربع الأول

أعلنت شركة المجموعة البترولية المستقلة انتهاء الإدارة المالية للشركة من إعداد النتائج الأولية لأداء الربع الأول المنتهي في 31 مارس 2026. وتوقعت «بترولية»؛ وفق بيان لبورصة الكويت، وصول صافي الربح إلى 2.27 مليون دينار كويتي تقريباً؛ أي ما يعادل 12.53 فلس للسهم الواحد، مقارنةً بصافي ربح يبلغ 2.06 مليون دينار خلال الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2025؛ أي ما

يعادل 11.39 فلس للسهم الواحد. وأوضحت أنها ستقوم بالإعلان عن طريق شركة بورصة الكويت وهيئة أسواق المال عن النتائج النهائية للربع الأول لعام 2026 بعد مراجعتها من قبل مدقق الحسابات خلال الثلاثة أسابيع القادمة. وسجلت «بترولية» أرباحاً في العام الماضي بقيمة 10.17 مليون دينار، بنمو 12.85 % عن مستواها في العام المنتهي بـ31 ديسمبر عام 2024 البالغ 9.01 مليون دينار.



الإمارات تحتل الصدارة في استقبال الصادرات المحلية فائض تجارة الكويت ينخفض 34.2% في أكتوبر

المستوردة منها، بقيمة واردات بلغت 229.31 مليون دينار، تليها الصين الشعبية بنحو 226.44 مليون دينار، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 85.09 مليون دينار، ورابعاً اليابان بواقع 69.93 مليون دينار. وبلغت الصادرات الكويتية إلى دول مجلس التعاون الخليجي 90.92 مليون دينار في أكتوبر الماضي، بينما كانت تبلغ 72.86 مليون دينار بالشهر المماثل من 2024، بارتفاع نسبته 24.8%. وبلغت حصة الصادرات الكويتية إلى دول مجلس التعاون الخليجي 5.1% خلال الشهر، في حين كانت تبلغ 3.9% في بالشهر المقارن بالعام الماضي.

التجاري بنحو 4.6% ليصل بنهاية أكتوبر الماضي إلى 3.05 مليار دينار، مقارنة بنحو 2.91 مليار دينار في أكتوبر من العام السابق. وأظهر التقرير احتلال الإمارات العربية المتحدة صدارة أهم الدول المصدر إليها (عدا السلع النفطية) في أكتوبر الماضي، حيث بلغت قيمة الصادرات نحو 53.28 مليون دينار. وجاءت المملكة العربية السعودية في المركز الثاني بصادرات تُقدر بنحو 28.49 مليون دينار، تليها الهند بواقع 27.99 مليون دينار، ثم الصين الشعبية بحوالي 22.49 مليون دينار، وتليها العراق بـ20.81 مليون دينار. واحتلت الإمارات أيضاً الصدارة لأهم الدول

كشفت بيانات إحصاءات التجارة الخارجية لدولة الكويت في شهر أكتوبر 2025، تراجع فائض الميزان التجاري 34.2% على أساس سنوي. وبحسب البيان الصادر عن الإدارة المركزية للإحصاء، بلغ الميزان التجاري في أكتوبر الماضي 535.16 مليون دينار، مقابل 813.72 مليون دينار بنفس الفترة من عام 2025. وأوضح البيان أن الصادرات في أكتوبر الماضي تراجعت 3.9%، إلى 1.79 مليار دينار، فيما بلغت قيمة الواردات 1.26 مليار دينار، مرتفعة بنسبة 19.6% على أساس سنوي. وارتفع في نفس الفترة حجم التبادل

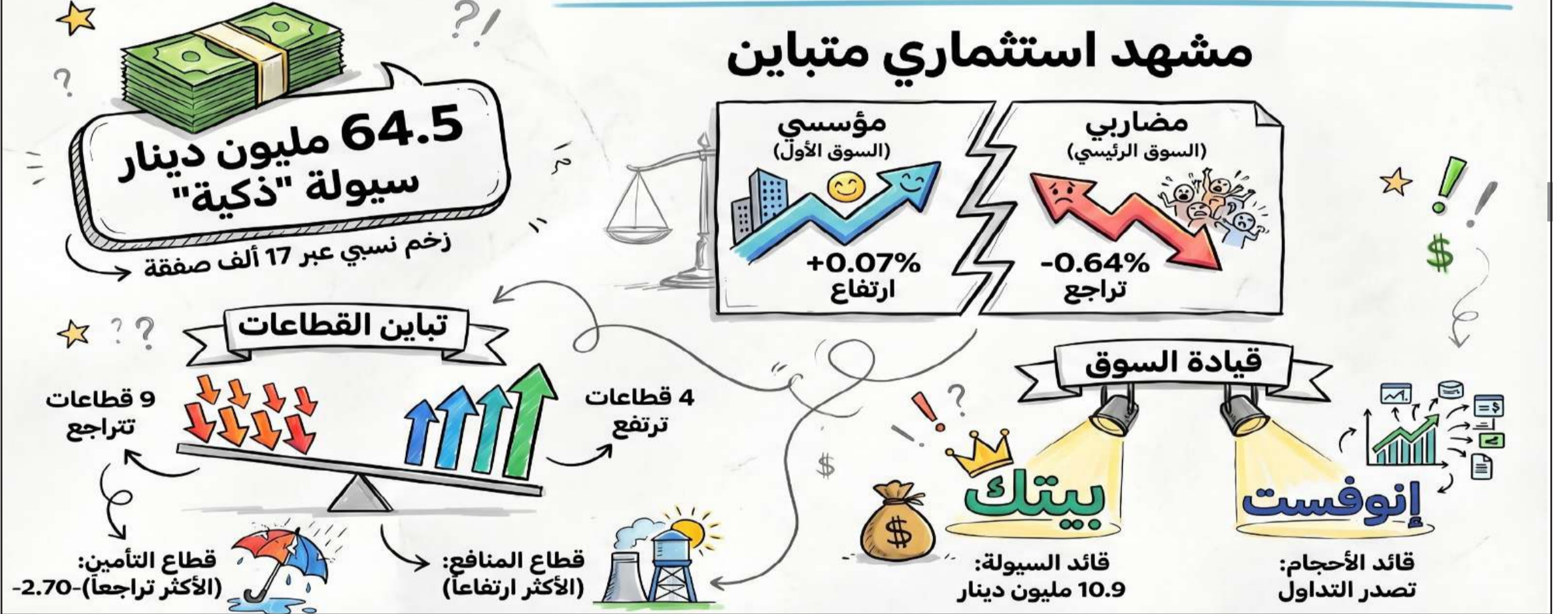
سيولة انتقائية تعيد رسم خريطة التداولات

بورصة الكويت بين تباين المؤشرات وهيمنة السيولة الذكية

2 64.5 مليون دينار سيولة بتداول 250 مليون سهم

1 9 قطاعات تتراجع مقابل صعود محدود لـ 4 قطاعات فقط

بورصة الكويت: سيولة ذكية و توازن حذر



كتب مساعد صالح

تراجع أخرى بشكل ملحوظ. محفزات جديدة في ظل غياب محفزات قوية، يتحرك السوق في نطاق عرضي يميل إلى التذبذب، مع ترقب المستثمرين لأي تطورات اقتصادية أو سياسية قد تؤثر على اتجاهات السوق. ويُرجح أن يستمر هذا النمط خلال الفترة المقبلة، ما لم تظهر عوامل جديدة تدفع السوق نحو اتجاه واضح، سواء صعوداً أو هبوطاً.

وتعكس جلسة اليوم حالة من التوازن الحذر، حيث تتصارع قوى الشراء الانتقائي مع ضغوط البيع وجني الأرباح، في ظل بيئة استثمارية تتسم بعدم اليقين. وبينما تواصل السيولة الذكية إعادة تموضعها داخل السوق، يبقى الاتجاه العام مرهوناً بقدرة السوق على استقطاب محفزات جديدة تعيد الثقة وتدفع نحو مسار أكثر وضوحاً.

بيتك يقود على صعيد السيولة، تصدر سهم "بيتك" قائمة الأنشط، بقيمة تداول بلغت 10.93 مليون دينار، ما يعكس استمرار ثقة المستثمرين في الأسهم القيادية، خصوصاً في القطاع المصرفي. ويؤكد هذا الأداء الدور المحوري للأسهم الكبرى في توجيه دفة السوق، خاصة في أوقات التذبذب.

سيطرة المؤسسات تُظهر حركة السوق وجود تباين واضح بين سلوك المؤسسات والأفراد، حيث تميل الأولى إلى الاستثمار في الأسهم القيادية، بينما تركز الثانية على الأسهم الصغيرة والمتوسطة. ويؤدي هذا التباين إلى خلق حالة من عدم الاتساق في أداء السوق، حيث ترتفع بعض الأسهم بشكل قوي، بينما

السوق، خصوصاً على الأسهم الصغيرة، التي تستحوذ عادة على النصيب الأكبر من الكميات. ويعكس هذا التباين بين الكميات والقيم وجود فجوة واضحة بين تحركات المستثمرين الأفراد والمؤسسات، حيث تركز الأولى على الكميات، بينما تستهدف الثانية الأسهم ذات القيمة والسيولة المرتفعة.

17.27 ألف صفقة عدد الصفقات المنفذة، الذي تجاوز 17 ألف صفقة، يشير إلى ارتفاع وتيرة عمليات التدوير السريع، خاصة في الأسهم النشطة، وهو ما يعزز من حالة التذبذب في السوق. وتعد هذه الظاهرة مؤشراً على هيمنة التداولات قصيرة الأجل، في ظل غياب محفزات قوية تدفع نحو بناء مراكز استثمارية طويلة الأجل.

بانخفاض بلغ 2.70%، متأثراً بضغط بيعية مكثفة على عدد من مكوناته، في حين جاء قطاع المنافع في صدارة الارتفاعات بنسبة 0.72% مستفيداً من تحركات انتقائية محدودة. نشاط انتقائي تعكس مستويات السيولة المسجلة خلال الجلسة حالة من الانتقائية الواضحة، حيث تركزت التداولات على عدد محدود من الأسهم، خصوصاً القيادية منها، في حين شهدت بقية الأسهم نشاطاً متفاوتاً.

ويشير هذا النمط إلى استمرار استراتيجية "السيولة الذكية"، التي تتجه نحو اقتناص الفرص في الأسهم ذات الأساسيات القوية، مع تجنب المخاطر المرتبطة بالأسهم ذات التقلبات العالية. رغم التباين في المؤشرات، فإن حجم التداولات الذي تجاوز 250 مليون سهم يعكس استمرار النشاط المضاربي في

واضحاً، حيث ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة طفيفة بلغت 0.07%، مدعوماً بتحركات محدودة على الأسهم القيادية، في حين تراجع المؤشر العام بنسبة 0.04%، متأثراً بانخفاضات شملت شريحة واسعة من الأسهم. كما سجل مؤشر السوق الرئيسي انخفاضاً بنسبة 0.64%، فيما تراجع مؤشر «الرئيسي 50» بنحو 0.49%، ما يعكس ضغطاً بيعية على الأسهم التشغيلية المتوسطة، والتي غالباً ما تتأثر بسرعة بعمليات المضاربة وجني الأرباح.

9 قطاعات على صعيد القطاعات، مالت الكفة بوضوح نحو التراجعات، حيث انخفضت مؤشرات 9 قطاعات، في مقابل ارتفاع 4 قطاعات فقط، ما يعكس ضعفاً نسبياً في شهية المخاطرة لدى المستثمرين. وتصدر قطاع التأمين قائمة التراجعات

في مشهد يعكس حالة من التوازن الحذر، أغلقت بورصة الكويت تعاملات جلسة الأحد على تباين ملحوظ في مؤشرات الأداء، وسط تحركات انتقائية للسيولة وترقب واضح من قبل المتعاملين لمسار الأسواق الإقليمية والعالمية. ورغم الضغوط التي تعرضت لها غالبية القطاعات، نجح السوق الأول في الحفاظ على مكاسب طفيفة، ما يعكس استمرار الدعم المؤسسي للأسهم القيادية، في مقابل عمليات جني أرباح واضحة على شريحة واسعة من الأسهم الصغيرة والمتوسطة.

وسجلت البورصة تداولات نشطة نسبياً، بقيمة بلغت 64.5 مليون دينار، توزعت على نحو 250.26 مليون سهم، عبر تنفيذ أكثر من 17.27 ألف صفقة، وهو ما يعكس استمرار الزخم النسبي في مستويات السيولة، رغم التباين في اتجاهات السوق. أظهرت المؤشرات الرئيسية تبايناً

إنوفست يتصدر الكميات بـ 18.76 مليون سهم تداولاً

شريحة المضاربين. وغالباً ما تعكس هذه المستويات من النشاط تحركات قصيرة الأجل، تعتمد على الأخبار أو التوقعات السريعة.

جاء سهم «إنوفست» في صدارة نشاط التداول من حيث الكميات، بحجم بلغ 18.76 مليون سهم، ما يعكس اهتماماً واضحاً من قبل المتداولين، خاصة من

70 سهماً تتراجع بضغط إعادة بنسبة 9.47%

في المقابل، تراجعت أسعار 70 سهماً، تصدرها سهم «الإعادة» بانخفاض بلغ 9.47%، ما يعكس ضغوطاً بيعية واضحة، ربما نتيجة عمليات جني أرباح أو إعادة تقييم للمخاطر. ويشير هذا التراجع الواسع إلى هشاشة في بعض مكونات السوق، خصوصاً تلك التي شهدت ارتفاعات سريعة في الجلسات السابقة.

50 سهماً يرتفعون بقيادة امتيازات بنسبة 9.97%

طابع مضاربي. ويعكس هذا الأداء استمرار الفرص في بعض الأسهم الصغيرة، رغم التحديات العامة التي يواجهها السوق.

على مستوى الأسهم، ارتفع سعر 50 سهماً، في مقدمتها سهم «امتيازات» الذي سجل قفزة قوية بنسبة 9.97%، مدفوعاً بعمليات شراء مكثفة، يُرجح أنها ذات

دراسة قانونية

مسؤولية أعضاء مجالس الإدارة وأثرها على حقوق المساهمين

أ. نادين شعيتو:

في بيئة الأعمال الحديثة، لم تعد الشركات مجرد كيانات اقتصادية تسعى لتحقيق الربح فحسب، بل أصبحت منظومات قانونية متكاملة تحكمها قواعد دقيقة توازن بين مصالح المساهمين والدائنين وأطراف السوق المختلفة. ومع تزايد تعقيد الهياكل الإدارية واتساع نطاق الصلاحيات الممنوحة لمجالس الإدارة، برزت أهمية ضبط هذا الدور من خلال قواعد المسؤولية القانونية والحوكمة الرشيدة، بما يضمن عدم الانحراف في إدارة أموال الشركة والغير في ضوء التطورات التشريعية والعملية المعاصرة.

تأثيرات المسؤولية على الشركة يجب الوفاء بها قبل أي توزيع على المساهمين، خصوصاً في حالات تعثر الشركة أو انخفاض أصولها.

وتظهر أهمية تنظيم الخسائر في حماية التوازن بين طرفي العلاقة الاستثمارية؛ فالمساهمون يتحملون مخاطر رأس المال، بينما يتمتع الدائنون بضمانات قانونية تضمن عدم المساس بحقوقهم. وفي حال الإفلاس، يتم توزيع أصول الشركة على الدائنين وفق مبدأ القسمة النسبية، بحيث يحصل كل دائن على جزء من حقه بحسب حجم الموجودات المتاحة، وهو ما قد يؤدي إلى عدم استيفاء كامل الحقوق في بعض الحالات. ولهذا السبب، تتجه بعض الأنظمة إلى وضع ضوابط تحد من استمرار الشركات عند بلوغ خسائرها نسبة معينة من رأس المال، وذلك بهدف حماية حقوق المتعاملين معها، وضمان وجود حد أدنى من الملاءة المالية التي تكفل استمرارية النشاط الاقتصادي بشكل آمن. إلا أن التطورات الحديثة في بيئة الأعمال دفعت بعض التشريعات إلى تخفيف هذه القيود، وإعادة تنظيم مسؤولية الإتهام والتصفية بما يحقق مرونة أكبر في إدارة الشركات، مع الاعتماد على قواعد الحوكمة والإفصاح بدلاً من التدخل الإلزامي المبكر. وفي هذا السياق، يظل التحدي قائماً في تحقيق التوازن بين حرية إدارة الشركات من جهة، وحماية حقوق الدائنين والمساهمين من جهة أخرى، خاصة في البيئات التجارية التي تتسم بتقلبات عالية ومخاطر استثمارية متزايدة، وضعف الخبرات الإدارية في بعض الحالات.

وفي الختام، تُعد الأعمال التجارية جزءاً من منظومة القانون الخاص، وتخضع لمجموعة من القواعد القانونية التي تنظم النشاط التجاري وعلاقات التجار فيما بينهم ومع الغير، بما يضمن استقرار المعاملات وتحقيق التوازن بين الحرية الاقتصادية والضوابط القانونية.

في الختام، يتضح أن مسؤولية أعضاء مجالس الإدارة تمثل أحد الأعمدة الأساسية في تنظيم العمل داخل الشركات المساهمة، لما لها من دور مباشر في حماية حقوق المساهمين وصون مصالح الدائنين وضمان سلامة النشاط الاقتصادي. كما أن تطور قواعد الحوكمة والتشريعات المنظمة للشركات يعكس اتجاهات واضحة نحو تعزيز الشفافية والرقابة وترسيخ مبادئ الإدارة الرشيدة، بما يحد من المخاطر الناتجة عن سوء الإدارة أو الإهمال أو تعارض المصالح.

وفي ضوء ذلك، تبقى المسؤولية القانونية أداة لتحقيق التوازن بين منح مجالس الإدارة المرونة اللازمة لاتخاذ القرارات، وبين إخضاع تلك القرارات لرقابة قانونية تضمن عدم الإضرار بمصالح الشركة والأطراف ذات العلاقة، وهو ما يعزز استقرار البيئة التجارية ويسهم في دعم الثقة في السوق.



إطار إجراءات الإفلاس وطلب من القائم على التصفية.

ويشترط للحكم بإلزام أعضاء مجلس الإدارة بالديون صدور حكم بإشهاد الإفلاس، مع ثبوت أن العجز في أصول الشركة عن الوفاء بالديون قد نتج عن خطأ أو تقصير في الإدارة، على أن يثبت ذلك وفقاً للأدلة المقدمة من المصفي أو القائم على إجراءات الإفلاس.

كما يمتد نطاق المسؤولية ليشمل من يثبت قيامه بالإدارة الفعلية للشركة دون سند نظامي، حيث يعامل معاملة عضو مجلس الإدارة من حيث المسؤولية القانونية.

وفي جميع الأحوال، تتمتع المحكمة بسلطة تقديرية واسعة في تقدير الخطأ وتحديد نطاق المسؤولية، سواء من حيث توزيعها بين أعضاء المجلس أو تحديد مقدار التعويض، مع إمكانية إعفاء بعض الأعضاء إذا ثبت عدم مشاركتهم أو اعتراضهم أو انتفاء الخطأ في حقهم.

حقوق المساهمين عند الخسارة وانقضاء الشركة

فيما يتعلق بحقوق المساهمين عند تعثر الشركة أو خسارتها، فإن القواعد المنظمة تقرر أن الشركة تنتقض إذا توافرت أسباب الانقضاء المقررة قانوناً، وتخضع أموالها عندئذٍ لأحكام التصفية وفق القواعد المنظمة لتصفية الشركات المساهمة. وتتم التصفية على أساس ترتيب الحقوق، بحيث تُسد ديون الشركة أولاً، ثم يُوزع ما تبقى من أصول على المساهمين كل بحسب حصته في رأس المال. وعند تحقق الخسائر، فإن ذلك يعني عملياً تآكل رأس المال وتراجع القيمة الاقتصادية للشركة، بما يعكس دخول المساهمين في مرحلة تحمل المخاطر الفعلية لاستثماراتهم. وفي المقابل، يظل الدائنون في مركز قانوني يتطلب حماية خاصة، باعتبار أن لهم حقوقاً

الربح المشروع، بما ينعكس على جميع الأطراف ذات العلاقة.

ويأتي دور قواعد حوكمة الشركات كإطار تنظيمي يهدف إلى ضبط أداء مجالس الإدارة ومنع مظاهر التقصير أو إساءة إدارة الأصول أو الإضرار بحقوق المساهمين، من خلال وضع معايير واضحة للهيكل التنظيمي وآليات الرقابة الداخلية والالتزام بالشفافية.

وفي سياق الرقابة، تُفرض على الشركات الخاضعة للإدراج التزامات إفصاح دقيقة من حيث المواعيد والمحتوى، بما في ذلك نشر البيانات المالية والإفصاح عن الأشخاص المطلعين، وذلك بهدف تعزيز الشفافية وتمكين المستثمرين من الوقوف على المركز المالي الحقيقي للشركة. ويتربط على مخالفة هذه الالتزامات فرض جزاءات مالية وإدارية على المسؤولين في مجلس الإدارة، إلا أن هذه القيود في المقابل تعزز حماية المساهمين والغير من المعلومات المضللة.

وقد أظهرت الممارسة العملية أن بعض الشركات تقع في أخطاء إدارية وتنظيمية نتيجة ضعف الالتزام بالهياكل الحوكمية أو عدم التقيد بالإطار القانوني المنظم لعملها، وهو ما يستوجب تعزيز الامتثال والاستعانة بالخبرات القانونية المتخصصة لضمان سلامة القرارات الإدارية.

أما بشأن مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة عن ديون الشركة في حالة التعثر أو الإفلاس، فإن الأصل أن هذه المسؤولية لا تقوم في مواجهة الدائنين إلا في حدود مساهمة العضو في رأس المال، باعتبار أن الشركة شخص اعتباري مستقل بذمته المالية. إلا أن ذلك لا يمنع من مساءلة أعضاء المجلس في حالات محددة يقررها القانون، متى ثبت سوء الإدارة أو الإهمال الجسيم، وبناءً على حكم قضائي يصدر في

دون اتخاذ أي إجراء لمعالجتها أو الحد من آثارها، إذ يفترض في عضو المجلس قدر مناسب من الخبرة والمعرفة يمنعه من التذرع بالجهل أو عدم الإدراك.

وفي هذا السياق، تقرر القواعد المنظمة أن رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسؤولون تجاه الشركة والمساهمين والغير عن أعمال الغش، وإساءة استعمال السلطة، وكل مخالفة للقانون أو لعقد الشركة، إضافة إلى الأخطاء المرتكبة في الإدارة.

ضوابط المسؤولية وحدودها في مجالس إدارة الشركات

لا يُعد قرار الجمعية العامة بإبراء ذمة مجلس الإدارة مانعاً من إقامة دعوى المسؤولية في حال ثبوت أفعال تستوجب المساءلة، كما لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة المشاركة في التصويت على قرارات إبراء ذمتهم أو على القرارات التي تتحقق لهم فيها منفعة خاصة، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، أو التي تتعلق بأزواجهم أو أقاربهم من الدرجة الأولى، أو في حال وجود نزاع أو تعارض مصالح قائم بينهم وبين الشركة.

وتقرر القواعد المنظمة أن المسؤولية قد تكون فردية تلحق بعضو معين بذاته، أو تضامنية بين جميع أعضاء مجلس الإدارة متى اشتركوا في القرار أو الإجراء الموجب للمسؤولية. وفي الحالة الأخيرة، يتحمل الأعضاء المسؤولية على وجه التضامن في التعويض، ما لم يثبت أن أحدهم اعترض صراحة على القرار وأثبت اعتراضه في محضر الاجتماع.

وتُعد مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة ذات طبيعة تجارية، تهدف في الأساس إلى حماية مصالح الشركة والمساهمين وتعزيز تحقيق

تقوم مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة على كل سلوك إداري يترتب عليه ضرر، متى كان ناشئاً عن غش أو تجاوز في استعمال السلطة أو مخالفة للقانون أو لنظام الشركة، أو نتيجة تقصير جسيم في إدارة شؤونها. وتقوم هذه المسؤولية كذلك عند تقديم بيانات أو معلومات غير دقيقة بشأن المركز المالي للشركة أو أصولها أو نتائج أعمالها، بما قد يؤدي إلى تضليل الغير ودفعهم إلى التعاقد مع الشركة على أساس غير صحيح.

ولا تقتصر هذه المسؤولية على الإطار الداخلي للشركة، بل تمتد لتشمل مخالفة الأنظمة واللوائح ذات الصلة بالأنشطة التجارية والمالية، بما في ذلك الأنظمة المنظمة للتسجيل التجاري والأوراق المالية والوكالات التجارية وغيرها من الأطر النظامية المرتبطة بنشاط الشركة. كما تشمل حالات تعارض المصالح، سواء من خلال تحقيق منفعة مباشرة أو غير مباشرة لأي عضو في صفقة تبرمها الشركة، أو من خلال الجمع بين عضوية مجلس إدارة شركة وأخرى منافسة في ذات المجال، أو الإخلال بالالتزامات النظامية كعدم تنظيم سجل المساهمين أو عدم الالتزام بالإفصاحات والإجراءات السابقة لطرح أدوات الدين للاكتتاب.

ويعد من صور الخطأ أيضاً تجاوز أحكام النظام الأساسي للشركة، سواء بتجاوز الصلاحيات المقررة أو بمخالفة آلية تحديد المكافآت والأجور، مثل تحويلها إلى رواتب ثابتة خلافاً لما ينص عليه النظام من ربطها بالأرباح. وفي هذه الحالات قد تثبت المسؤولية بشكل فردي على عضو بعينه، أو تضامنياً بين أعضاء المجلس، مع إعفاء من يثبت اعتراضه الصريح على القرار محل المخالفة.

كما يجوز لعضو المجلس دفع المسؤولية عنه بإثبات السبب الأجنبي، كالقوة القاهرة أو خطأ المتضرر أو تدخل الغير، وفق القواعد العامة في المسؤولية المدنية. وفي المقابل يقع عبء الإثبات على من يدعي وقوع خطأ من المجلس، سواء تمثل في الإهمال أو سوء الإدارة أو اتخاذ قرارات غير مدروسة أو مخالفة لأصول العمل المهني، بما في ذلك التوسع غير المبرر في المخاطر، أو توزيع أرباح صورية، أو الإخلال بتحصيل حقوق الشركة أو اتخاذ التدابير القانونية اللازمة لحماية أصولها.

ولا تقوم مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة عن الأخطاء البسيطة المعتادة في العمل الإداري، وإنما تنصرف إلى الخطأ الجسيم أو الإهمال الفادح الذي لا يتفق مع معيار الإدارة الرشيدة والمتوقعة من شخص في موقعهم المهني.

وتشمل المسؤولية جميع الأفعال التي تقع خلال مدة العضوية، وكذلك الأفعال السابقة التي يثبت علم العضو بها بعد توليه المنصب

4

دور الحوكمة
في تنظيم عمل
مجالس الإدارة

3

حالات تعارض
المصالح وأثرها على
مسؤولية الإدارة

2

حماية الدائنين في
حالات الخسارة
والإفلاس

1

توازن المخاطر بين
الإدارة والمساهمين في
الشركات المساهمة

بين القفزات الاستثمارية والثبات العقاري

كيف صمدت ثروات كبار المليارديرات العرب أمام التقلبات؟



شهدت ثروات أغنى عشرة مليارديرات عرب تبايناً ملحوظاً في أدائها خلال الفترة التي أعقبت تصاعد التوترات الإقليمية في الثامن والعشرين من فبراير 2026. هذا التاريخ لم يكن مجرد نقطة زمنية عابرة، بل شكل منعطفاً عكس حالة عدم اليقين الجيوسياسي على حركة الأسواق والأصول العالمية والمحلية. وقد أدى هذا المشهد إلى انقسام واضح في خارطة الثروات العربية بين رابحين استثمروا في قطاعات «الملاذ الأمن»

شهدت ثروات أغنى عشرة مليارديرات عرب تبايناً ملحوظاً في أدائها خلال الفترة التي أعقبت تصاعد التوترات الإقليمية في الثامن والعشرين من فبراير 2026. هذا التاريخ لم يكن مجرد نقطة زمنية عابرة، بل شكل منعطفاً عكس حالة عدم اليقين الجيوسياسي على حركة الأسواق والأصول العالمية والمحلية. وقد أدى هذا المشهد إلى انقسام واضح في خارطة الثروات العربية بين رابحين استثمروا في قطاعات «الملاذ الأمن»

شهدت ثروات أغنى عشرة مليارديرات عرب تبايناً ملحوظاً في أدائها خلال الفترة التي أعقبت تصاعد التوترات الإقليمية في الثامن والعشرين من فبراير 2026. هذا التاريخ لم يكن مجرد نقطة زمنية عابرة، بل شكل منعطفاً عكس حالة عدم اليقين الجيوسياسي على حركة الأسواق والأصول العالمية والمحلية. وقد أدى هذا المشهد إلى انقسام واضح في خارطة الثروات العربية بين رابحين استثمروا في قطاعات «الملاذ الأمن»

شهدت ثروات أغنى عشرة مليارديرات عرب تبايناً ملحوظاً في أدائها خلال الفترة التي أعقبت تصاعد التوترات الإقليمية في الثامن والعشرين من فبراير 2026. هذا التاريخ لم يكن مجرد نقطة زمنية عابرة، بل شكل منعطفاً عكس حالة عدم اليقين الجيوسياسي على حركة الأسواق والأصول العالمية والمحلية. وقد أدى هذا المشهد إلى انقسام واضح في خارطة الثروات العربية بين رابحين استثمروا في قطاعات «الملاذ الأمن»

شهدت ثروات أغنى عشرة مليارديرات عرب تبايناً ملحوظاً في أدائها خلال الفترة التي أعقبت تصاعد التوترات الإقليمية في الثامن والعشرين من فبراير 2026. هذا التاريخ لم يكن مجرد نقطة زمنية عابرة، بل شكل منعطفاً عكس حالة عدم اليقين الجيوسياسي على حركة الأسواق والأصول العالمية والمحلية. وقد أدى هذا المشهد إلى انقسام واضح في خارطة الثروات العربية بين رابحين استثمروا في قطاعات «الملاذ الأمن»

التوقعات المستقبلية: خريطة الثروة في عالم متغير

بينما نتحرك نحو النصف الثاني من عام 2026، من المتوقع أن تظل ثروات كبار المليارديرات العرب عرضة لموجات جديدة من التقلبات. ومع ذلك، يبرز اتجاه واضح نحو «تكنولوجية الثروة»: حيث لم يعد كافيًا امتلاك أصول مادية (أراض، مصانع، مناجم)، بل أصبح التقييم السوقي يعتمد بشكل متزايد على «الأصول غير الملموسة» مثل براءات الاختراع، حصص شركات التكنولوجيا الحيوية، والمنصات الرقمية. كما أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر سيخلق فجوة جديدة: فالمستثمرون الذين بدأوا مبكراً في تمويل مشاريع الهيدروجين الأخضر والطاقة الشمسية (مثل تحركات المملكة القابضة وبعض المجموعات الإماراتية) سيجدون أنفسهم في موقع الصدارة مع تشديد القوانين البيئية العالمية. في الختام، يظل المشهد الحالي لثروات المليارديرات العرب مرآة لواقع اقتصادي جديد، حيث لا يضمن الحجم الضخم للثروة استثماريتها ما لم تكن مدعومة بمرونة في إدارة المخاطر، ورؤية استشرافية تقتنص الفرص من قلب الأزمات الجيوسياسية. إن التباين الذي شهدناه بين فبراير وأبريل 2026 ليس إلا مقدمة لإعادة تشكيل شاملة لمراكز القوى المالية في المنطقة العربية.

الاستثمارية الدولية التي تدير أصولاً في أسواق المال العالمية التي شهدت تصحيحات سريعة.

- عبد الله بن أحمد الغرير: فقدت ثروة العائلة 200 مليون دولار، بالتزامن مع تراجع سهم بنك المشرق بنسبة 12.3%، وهو ما يعكس حساسية القطاع المصرفي لأسعار الفائدة والسيولة المحلية خلال فترات التوتر.

الاستقرار الاستراتيجي: العقارات والاتصالات كركائز توازن

على النقيض من الحركة الحادة صعوداً وهبوطاً، حافظ أربعة مليارديرات على ثبات لافت في ثرواتهم، مما يعكس نماذج أعمال قائمة على عقود طويلة الأجل أو خدمات أساسية لا تتأثر بالتقلبات اليومية.

- حسين سجواني (15.3 مليار دولار): استقراره في المرتبة الثانية يعكس قوة سوق العقارات الفاخرة في دبي. شركة داماك والتحول نحو العقارات «العلامة التجارية» (Branded Residences) ضمنًا تدفقات نقدية مستقرة، حيث يميل أثرياء العالم في أوقات الأزمات إلى التحول بالعقارات في مدن مستقرة ومتقدمة تقنياً.
- محمد منصور (4 مليارات دولار): بفضل تنوع «مجموعة منصور» في قطاعات التوزيع (سيارات جنرال موتورز) والخدمات المالية والتكنولوجيا، تمكنت المجموعة من موازنة الخسائر في قطاع مقابل المكاسب في آخر، مما حافظ على قيمة الثروة الإجمالية.
- الشقيقان ميقاتي (3.8 مليار دولار لكل منهما): يمثل قطاع الاتصالات الذي يستثمران فيه عبر مجموعة «M1» ركيزة الاستقرار، فالاتصالات والبيانات أصبحت اليوم «سلعة أساسية» لا تقل أهمية عن الماء والكهرباء، مما يوفر حماية طبيعية ضد الانكماش الاقتصادي.

المليارديرات تحديات ملموسة أدت إلى تراجع ثرواتهم. هذا الانخفاض لم يكن بسبب فشل إداري، بل نتيجة الارتباط الوثيق بأسواق السلع العالمية التي تأثرت بتباطؤ الطلب أو تقلبات أسعار الطاقة.

ناصر ساويرس وتقلبات الأسمدة

كان ناصر ساويرس الأكثر تأثراً بخسارة بلغت 500 مليون دولار. يرتبط هذا التراجع بشكل مباشر بشركة OCI العاملة في قطاع الأسمدة النيتروجينية. مع تذبذب تكاليف الغاز الطبيعي (المدخل الأساسي للأسمدة) وتغير خريطة الصادرات العالمية نتيجة التوترات في أوروبا والشرق الأوسط، شهدت هوامش الربح في هذا القطاع ضغوطاً انعكست على القيمة السوقية للشركة.

نجيب ساويرس ومفاجأة الذهب

سجل نجيب ساويرس تراجعاً طفيفاً بنحو 100 مليون دولار. المثير للاهتمام هنا هو علاقة ثروته بالذهب، حيث يُعد من أكبر المستثمرين في هذا المعدن. تشير البيانات إلى أن أسعار الذهب تراجعت بنسبة 10.6%، من 5,278.9 دولار للأونصة في نهاية فبراير إلى 4,719.2 دولار في الثامن من أبريل 2026. هذا التراجع في أسعار المعدن النفيس، الذي قد يبدو غريباً في أوقات الأزمات، يُعزى أحياناً إلى قوة الدولار أو لجوء المستثمرين لتسييل الأصول لتغطية مراكز في قطاعات أخرى، مما أثر على التقييم اللحظي لاستثمارات ساويرس المنجمية.

ترجمات أخرى

- حمد بن جاسم آل ثاني: انخفضت ثروته بمقدار 400 مليون دولار، متأثراً بالمحافظ



1 محفظة الوليد بن طلال التقنية تقتنص نصيب الأسد من نمو الأسواق

2 سهم سليمان الحبيب يرتفع 12.3% ويضيف 800 مليون دولار لثروته

3 ناصر ساويرس يفقد 500 مليون دولار لتراجع القيمة السوقية لـ OCI

خفض تقديرات نمو الاقتصاد الأمريكي وسط ضعف الاستثمار وتراجع الإنفاق الحكومي

«الوطني»: الأسواق تواصل نهجها الحذر

1 الاحتياطي الفيدرالي يشير إلى ارتفاع حالة عدم اليقين

2 استقرار مؤشر نفقات الاستهلاك يشير إلى احتواء الضغوط التضخمية

وقال التقرير الأسبوعي لبنك الكويت الوطني عن أسواق النقد أن الأسواق العالمية ما تزال عالقة بين تباطؤ وتيرة النمو، وتزايد التضخم المدفوع بارتفاع أسعار الطاقة، واستمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي. ففي الولايات المتحدة، تراجع مؤشر النمو مع خفض تقديرات الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع من العام إلى 0.5%، بالتزامن مع ضعف نشاط قطاع الخدمات، في حين ارتفع التضخم بشكل ملحوظ إلى 3.3% على أساس سنوي مدفوعاً بتكاليف الطاقة، على الرغم من بقاء المؤشرات الأساسية مثل مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي والتضخم الأساسي عند مستويات مستقرة نسبياً. وقد أسفر هذا المشهد المخطط عن تبني الاحتياطي الفيدرالي نهجاً حذراً مع نبرة أكثر تشدداً، في ظل موازنة صناع السياسات بين مخاطر التضخم ومؤشرات تباطؤ سوق العمل، ما يحد من التوقعات بشأن خفض أسعار الفائدة على المدى القريب. وفي منطقة اليورو، يتكرر نمط مشابه، إذ ارتفع التضخم في ألمانيا إلى 2.7% على أساس سنوي مدفوعاً بارتفاع أسعار الطاقة، في حين ثبت التضخم الأساسي، ما يشير إلى اعتدال الضغوط التضخمية الأساسية. وفي سياق آخر، عادت أسعار المنتجين في الصين إلى المنطقة الإيجابية، بما يعكس تسارع وتيرة التضخم على مستوى سلاسل الإمداد، بينما أبقى بنك الاحتياطي النيوزيلندي أسعار الفائدة دون تغيير، مع التحذير من تصاعد مخاطر التضخم المرتبطة بارتفاع تكاليف الطاقة. وفي أسواق السلع، يواصل النفط تقلباته الحادة، متراجعاً على خلفية التفاؤل بشأن وقف إطلاق النار، لكنه ما يزال يحافظ على مستويات قريبة من 100 دولار للبرميل في ظل استمرار اضطرابات الإمدادات، لا سيما عبر مضيق هرمز. وتعكس الأسواق المالية هذا التوازن الهش، إذ شهد الدولار الأمريكي تراجعاً هامشياً بدعم من آمال خفض التصعيد لبتداول دون مستوى 99، في حين واصلت أسواق الأسهم مكاسبها، بينما تظل أسواق العملات شديدة الحساسية للتطورات الجيوسياسية وتوقعات البنوك المركزية، مع اقتراب تداولات اليورو أمام الدولار من مستويات رئيسية على صعيد المقاومة الفنية، الأمر الذي قد يمهّد للمزيد من الارتفاع في حال اختراقها.

السلع

تتجه أسعار النفط لتسجيل أكبر تراجع أسبوعي لها منذ يونيو الماضي، بانخفاض يقارب 12%، عقب التوصل إلى اتفاق مؤقت لوقف إطلاق نار بين الولايات المتحدة وإيران، ما خفف من المخاوف الفورية بشأن الإمدادات. وعلى الرغم من هذا التراجع، إلا أن الأسعار ما تزال مرتفعة قرب مستوى 100 دولار للبرميل، في ظل استمرار اضطرابات الإمدادات العالمية. وما تزال التدفقات عبر مضيق هرمز مقيّدة بشكل كبير، إذ تقل عن 10% من مستوياتها الطبيعية، مع إحكام إيران سيطرتها وطرحها رسوماً على عبور الناقلات، في حين ترتبط معظم السفن العابرة بإيران. وفي الوقت ذاته، واجهت السعودية خسائر في الإنتاج نتيجة هجمات استهدفت بنيتها التحتية للطاقة، ما زاد من ضغوط الإمدادات. وعلى الرغم من تراجع الأسواق الأجلة على خلفية آمال تهدئة الدبلوماسية، إلا أن السوق الفعلي ما يزال يعكس شح الإمدادات، مع بقاء الأسعار عند مستويات مرتفعة تاريخياً. كما تساهم التطورات الجيوسياسية المستمرة، بما في ذلك الاشتباكات في المنطقة والمناقشات حول توسيع نطاق وقف إطلاق النار، في إبقاء حالة عدم اليقين مرتفعة. وفي المقابل، لم تسهم زيادة الصادرات الروسية إلا بشكل محدود في تعويض اضطرابات الإمدادات. وبصفة عامة، ما تزال الأسواق شديدة الحساسية تجاه التطورات في مضيق هرمز، مع تحذيرات من أن طول فترة التعطيل أو أي تصعيد إضافي قد يدفع أسعار النفط إلى الارتفاع مجدداً بسرعة.

الولايات المتحدة

سجل الاقتصاد الأمريكي نمواً سنوياً بوتيرة متواضعة بلغت نسبتها 0.5% في الربع الرابع من العام 2025، بعد خفضه عن التقديرات السابقة، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى ضعف الاستثمار. كما تباطأ الإنفاق الاستهلاكي بأكثر من المتوقع، مع تراجع الطلب على السلع والخدمات على حد سواء. وارتفع الاستثمار الثابت بوتيرة أقل من التوقعات، متأثراً بالانخفاض الحاد الذي سجله الاستثمار في قطاع الإنشاءات، وذلك على الرغم من استمرار قوة الإنفاق على المعدات والملكية الفكرية. كما شهد الاستثمار السكني تراجعاً بوتيرة أعمق. وظل صافي التجارة الخارجية من أبرز عوامل الضغط التي تهدد النمو، إذ سجلت الصادرات أكبر انخفاض لها منذ الربع الثاني من العام 2023، في حين تراجعت الواردات بوتيرة أقل من التقديرات السابقة. بالإضافة إلى ذلك، أدى الانخفاض الحاد في الإنفاق الحكومي، نتيجة الإغلاق الحكومي، إلى اقتطاع نحو نقطة مئوية واحدة من النمو. وعلى أساس سنوي، حقق الاقتصاد الأمريكي نمواً بنسبة 2.1% خلال العام 2025.

وفقاً لمؤشر نفقات المستهلك الشخصي الأساسي بنسبة 0.4%، بما يتسق مع التوقعات ودون تغيير عن الشهر السابق، ما يعكس استقرار التضخم الأساسي. وباعتباره أحد المؤشرات الرئيسية التي يعتمد عليها الاحتياطي الفيدرالي، يشير هذا الاستقرار إلى أن الضغوط التضخمية ما تزال تحت السيطرة. مع تأثير محايد على الدولار الأمريكي. وبصفة عامة، تعكس البيانات توازن الأوضاع الاقتصادية، ما يقلل الحاجة إلى إجراء تعديلات فورية في السياسة النقدية، مع بقاء هذه المؤشرات عاملاً مهماً في توجيه قرارات أسعار الفائدة مستقبلاً.

منطقة اليورو

ارتفع معدل التضخم في ألمانيا إلى 2.7% على أساس سنوي في مارس 2026، مسجلاً أعلى مستوياته منذ يناير 2024، مقابل 1.9% في فبراير، ليؤكد بذلك التقديرات الأولية. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة رئيسية بزيادة أسعار الطاقة، لا سيما البنزين وزيت الوقود، في ظل التدايعات الناجمة عن التوترات المرتبطة بإيران، ما يعكس تنامي تأثير العوامل الجيوسياسية على التضخم الكلي. وعلى أساس

شهري، ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 0.9%، فيما يعد أعلى معدل يتم تسجيله منذ يونيو 2022، مدفوعة بصفة رئيسية بالارتفاع الحاد لتكاليف الوقود. وعلى الرغم من قوة قراءة التضخم الكلي، إلا أن الضغوط التضخمية الأساسية ظلت أكثر احتواءً، إذ ارتفع التضخم الأساسي، الذي يستثني تكاليف الغذاء والطاقة، إلى 2.6% على أساس سنوي، وجاء أقل قليلاً من التوقعات، فيما سجلت الأسعار الأساسية زيادة شهرية محدودة بلغت 0.2%. وعلى صعيد المؤشرات الفرعية الأخرى، اتسمت ديناميكيات الأسعار بالتباين، مع استمرار تراجع أسعار السيارات المستعملة والشاحنات، واستقرار أسعار الغذاء. وبصفة عامة، تشير البيانات إلى أن التضخم الكلي يتأثر بشكل رئيسي بعوامل مرتبطة بالطاقة، في حين يظل التضخم الأساسي مستقر نسبياً، ما يعكس محدودية الضغوط السريعة واسعة النطاق في الاقتصاد.

وأبقى البنك المركزي النيوزيلندي سعر الفائدة دون تغيير عند 2.25%. بما يتسق مع التوقعات، في ظل موازنته بين تصاعد مخاطر التضخم وضعف التوقعات الاقتصادية على المدى القريب. وأشار صناع السياسات إلى أن التوترات في الشرق الأوسط وارتفاع أسعار النفط قد أدت إلى تغيير ملحوظ في التقديرات، إذ يتوقع أن تدفع تكاليف الطاقة التضخم للارتفاع ليبلغ نحو 4.2% خلال الربع المنتهي في يونيو، مع إمكانية تأثير ذلك سلباً على وتيرة النمو في الوقت ذاته. ومن المرجح أن يظل التضخم قريباً من الحد الأعلى للنطاق المستهدف الذي يتراوح بين 1% و3% على المدى القريب. وأنهى الدولار النيوزيلندي تداولات الأسبوع الماضي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.5833.

ارتفعت أسعار المنتجين في الصين بنسبة 0.5% على أساس سنوي في مارس 2026، متجاوزة التوقعات ومسجلة أول زيادة منذ سبتمبر 2022، ما يشير إلى انتهاء فترة طويلة من الانكماش. وجاء هذا التحسن مدفوعاً بارتفاع أسعار السلع العالمية، لا سيما الطاقة، إلى جانب تحسن ديناميكيات العرض والطلب محلياً. وسجلت أسعار مواد الإنتاج عودة إلى المنطقة الإيجابية، بقيادة الانتعاش القوي الذي سجلته المواد الوسيطة والمواد الخام، فيما شهدت السلع المصنعة ارتفاعاً بوتيرة أسرع. كما تراجعت حدة انكماش أسعار السلع الاستهلاكية هامشياً، مع انخفاض أسعار الغذاء والسلع اليومية والسلع المعمرة بوتيرة أقل، على الرغم من استمرار تراجع أسعار الملابس.

الدينار الكويتي

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع الماضي مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30650. أسعار العملات

قال التقرير الأسبوعي لبنك الكويت الوطني عن أسواق النقد أن الأسواق العالمية ما تزال عالقة بين تباطؤ وتيرة النمو، وتزايد التضخم المدفوع بارتفاع أسعار الطاقة، واستمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي. ففي الولايات المتحدة، تراجع مؤشر النمو مع خفض تقديرات الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع من العام إلى 0.5%، بالتزامن مع ضعف نشاط قطاع الخدمات، في حين ارتفع التضخم بشكل ملحوظ إلى 3.3% على أساس سنوي مدفوعاً بتكاليف الطاقة، على الرغم من بقاء المؤشرات الأساسية مثل مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي والتضخم الأساسي عند مستويات مستقرة نسبياً. وقد أسفر هذا المشهد المخطط عن تبني الاحتياطي الفيدرالي نهجاً حذراً مع نبرة أكثر تشدداً، في ظل موازنة صناع السياسات بين مخاطر التضخم ومؤشرات تباطؤ سوق العمل، ما يحد من التوقعات بشأن خفض أسعار الفائدة على المدى القريب. وفي منطقة اليورو، يتكرر نمط مشابه، إذ ارتفع التضخم في ألمانيا إلى 2.7% على أساس سنوي مدفوعاً بارتفاع أسعار الطاقة، في حين ثبت التضخم الأساسي، ما يشير إلى اعتدال الضغوط التضخمية الأساسية. وفي سياق آخر، عادت أسعار المنتجين في الصين إلى المنطقة الإيجابية، بما يعكس تسارع وتيرة التضخم على مستوى سلاسل الإمداد، بينما أبقى بنك الاحتياطي النيوزيلندي أسعار الفائدة دون تغيير، مع التحذير من تصاعد مخاطر التضخم المرتبطة بارتفاع تكاليف الطاقة. وفي أسواق السلع، يواصل النفط تقلباته الحادة، متراجعاً على خلفية التفاؤل بشأن وقف إطلاق النار، لكنه ما يزال يحافظ على مستويات قريبة من 100 دولار للبرميل في ظل استمرار اضطرابات الإمدادات، لا سيما عبر مضيق هرمز. وتعكس الأسواق المالية هذا التوازن الهش، إذ شهد الدولار الأمريكي تراجعاً هامشياً بدعم من آمال خفض التصعيد لبتداول دون مستوى 99، في حين واصلت أسواق الأسهم مكاسبها، بينما تظل أسواق العملات شديدة الحساسية للتطورات الجيوسياسية وتوقعات البنوك المركزية، مع اقتراب تداولات اليورو أمام الدولار من مستويات رئيسية على صعيد المقاومة الفنية، الأمر الذي قد يمهّد للمزيد من الارتفاع في حال اختراقها.

الكويت

أبقى البنك المركزي النيوزيلندي سعر الفائدة دون تغيير عند 2.25%. بما يتسق مع التوقعات، في ظل موازنته بين تصاعد مخاطر التضخم وضعف التوقعات الاقتصادية على المدى القريب. وأشار صناع السياسات إلى أن التوترات في الشرق الأوسط وارتفاع أسعار النفط قد أدت إلى تغيير ملحوظ في التقديرات، إذ يتوقع أن تدفع تكاليف الطاقة التضخم للارتفاع ليبلغ نحو 4.2% خلال الربع المنتهي في يونيو، مع إمكانية تأثير ذلك سلباً على وتيرة النمو في الوقت ذاته. ومن المرجح أن يظل التضخم قريباً من الحد الأعلى للنطاق المستهدف الذي يتراوح بين 1% و3% على المدى القريب. وأنهى الدولار النيوزيلندي تداولات الأسبوع الماضي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.5833.

ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 0.9%، فيما يعد أعلى معدل يتم تسجيله منذ يونيو 2022، مدفوعة بصفة رئيسية بالارتفاع الحاد لتكاليف الوقود. وعلى الرغم من قوة قراءة التضخم الكلي، إلا أن الضغوط التضخمية الأساسية ظلت أكثر احتواءً، إذ ارتفع التضخم الأساسي، الذي يستثني تكاليف الغذاء والطاقة، إلى 2.6% على أساس سنوي، وجاء أقل قليلاً من التوقعات، فيما سجلت الأسعار الأساسية زيادة شهرية محدودة بلغت 0.2%. وعلى صعيد المؤشرات الفرعية الأخرى، اتسمت ديناميكيات الأسعار بالتباين، مع استمرار تراجع أسعار السيارات المستعملة والشاحنات، واستقرار أسعار الغذاء. وبصفة عامة، تشير البيانات إلى أن التضخم الكلي يتأثر بشكل رئيسي بعوامل مرتبطة بالطاقة، في حين يظل التضخم الأساسي مستقر نسبياً، ما يعكس محدودية الضغوط السريعة واسعة النطاق في الاقتصاد.

الدينار الكويتي

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع الماضي مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30650. أسعار العملات

قال التقرير الأسبوعي لبنك الكويت الوطني عن أسواق النقد أن الأسواق العالمية ما تزال عالقة بين تباطؤ وتيرة النمو، وتزايد التضخم المدفوع بارتفاع أسعار الطاقة، واستمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي. ففي الولايات المتحدة، تراجع مؤشر النمو مع خفض تقديرات الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع من العام إلى 0.5%، بالتزامن مع ضعف نشاط قطاع الخدمات، في حين ارتفع التضخم بشكل ملحوظ إلى 3.3% على أساس سنوي مدفوعاً بتكاليف الطاقة، على الرغم من بقاء المؤشرات الأساسية مثل مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي والتضخم الأساسي عند مستويات مستقرة نسبياً. وقد أسفر هذا المشهد المخطط عن تبني الاحتياطي الفيدرالي نهجاً حذراً مع نبرة أكثر تشدداً، في ظل موازنة صناع السياسات بين مخاطر التضخم ومؤشرات تباطؤ سوق العمل، ما يحد من التوقعات بشأن خفض أسعار الفائدة على المدى القريب. وفي منطقة اليورو، يتكرر نمط مشابه، إذ ارتفع التضخم في ألمانيا إلى 2.7% على أساس سنوي مدفوعاً بارتفاع أسعار الطاقة، في حين ثبت التضخم الأساسي، ما يشير إلى اعتدال الضغوط التضخمية الأساسية. وفي سياق آخر، عادت أسعار المنتجين في الصين إلى المنطقة الإيجابية، بما يعكس تسارع وتيرة التضخم على مستوى سلاسل الإمداد، بينما أبقى بنك الاحتياطي النيوزيلندي أسعار الفائدة دون تغيير، مع التحذير من تصاعد مخاطر التضخم المرتبطة بارتفاع تكاليف الطاقة. وفي أسواق السلع، يواصل النفط تقلباته الحادة، متراجعاً على خلفية التفاؤل بشأن وقف إطلاق النار، لكنه ما يزال يحافظ على مستويات قريبة من 100 دولار للبرميل في ظل استمرار اضطرابات الإمدادات، لا سيما عبر مضيق هرمز. وتعكس الأسواق المالية هذا التوازن الهش، إذ شهد الدولار الأمريكي تراجعاً هامشياً بدعم من آمال خفض التصعيد لبتداول دون مستوى 99، في حين واصلت أسواق الأسهم مكاسبها، بينما تظل أسواق العملات شديدة الحساسية للتطورات الجيوسياسية وتوقعات البنوك المركزية، مع اقتراب تداولات اليورو أمام الدولار من مستويات رئيسية على صعيد المقاومة الفنية، الأمر الذي قد يمهّد للمزيد من الارتفاع في حال اختراقها.

سجل الاقتصاد الأمريكي نمواً سنوياً بوتيرة متواضعة بلغت نسبتها 0.5% في الربع الرابع من العام 2025، بعد خفضه عن التقديرات السابقة، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى ضعف الاستثمار. كما تباطأ الإنفاق الاستهلاكي بأكثر من المتوقع، مع تراجع الطلب على السلع والخدمات على حد سواء. وارتفع الاستثمار الثابت بوتيرة أقل من التوقعات، متأثراً بالانخفاض الحاد الذي سجله الاستثمار في قطاع الإنشاءات، وذلك على الرغم من استمرار قوة الإنفاق على المعدات والملكية الفكرية. كما شهد الاستثمار السكني تراجعاً بوتيرة أعمق. وظل صافي التجارة الخارجية من أبرز عوامل الضغط التي تهدد النمو، إذ سجلت الصادرات أكبر انخفاض لها منذ الربع الثاني من العام 2023، في حين تراجعت الواردات بوتيرة أقل من التقديرات السابقة. بالإضافة إلى ذلك، أدى الانخفاض الحاد في الإنفاق الحكومي، نتيجة الإغلاق الحكومي، إلى اقتطاع نحو نقطة مئوية واحدة من النمو. وعلى أساس سنوي، حقق الاقتصاد الأمريكي نمواً بنسبة 2.1% خلال العام 2025.

وفقاً لمؤشر نفقات المستهلك الشخصي الأساسي بنسبة 0.4%، بما يتسق مع التوقعات ودون تغيير عن الشهر السابق، ما يعكس استقرار التضخم الأساسي. وباعتباره أحد المؤشرات الرئيسية التي يعتمد عليها الاحتياطي الفيدرالي، يشير هذا الاستقرار إلى أن الضغوط التضخمية ما تزال تحت السيطرة. مع تأثير محايد على الدولار الأمريكي. وبصفة عامة، تعكس البيانات توازن الأوضاع الاقتصادية، ما يقلل الحاجة إلى إجراء تعديلات فورية في السياسة النقدية، مع بقاء هذه المؤشرات عاملاً مهماً في توجيه قرارات أسعار الفائدة مستقبلاً.

الكويت

أبقى البنك المركزي النيوزيلندي سعر الفائدة دون تغيير عند 2.25%. بما يتسق مع التوقعات، في ظل موازنته بين تصاعد مخاطر التضخم وضعف التوقعات الاقتصادية على المدى القريب. وأشار صناع السياسات إلى أن التوترات في الشرق الأوسط وارتفاع أسعار النفط قد أدت إلى تغيير ملحوظ في التقديرات، إذ يتوقع أن تدفع تكاليف الطاقة التضخم للارتفاع ليبلغ نحو 4.2% خلال الربع المنتهي في يونيو، مع إمكانية تأثير ذلك سلباً على وتيرة النمو في الوقت ذاته. ومن المرجح أن يظل التضخم قريباً من الحد الأعلى للنطاق المستهدف الذي يتراوح بين 1% و3% على المدى القريب. وأنهى الدولار النيوزيلندي تداولات الأسبوع الماضي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.5833.

الدينار الكويتي

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع الماضي مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30650. أسعار العملات



البنك أطلقه حصرياً عبر برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل

حساب التوفير الإلكتروني من «الوطني»: تجربة ادخار رقمية 100%

1 البكر: خطوة جديدة في مسيرة «الوطني» نحو تعزيز الابتكار الرقمي

2 تجربة ادخار متكاملة تجمع بين الأدوات الذكية والمكافآت المرنة والتجربة الرقمية السلسة



فهد عبدالرحمن البكر

على فائدة شهرية بعوائد تنافسية، أو عبر نقاط ولاء حساب التوفير الإلكتروني التي تُمنح عند تحقيق الهدف في الموعد المحدد، ويمكن استبدالها بقسائم إلكترونية أو التبرع بها لجمعية الهلال الأحمر الكويتية. ويعزز هذا النظام المرن من قيمة التجربة، ويمنح العملاء خيارات متعددة تتماشى مع تطلعاتهم المستقبلية.

تجربة رقمية متكاملة

ويوفر حساب التوفير الإلكتروني تجربة رقمية متكاملة بنسبة 100%، حيث يمكن لأي عميل يبلغ 18 عاماً أو أكثر فتح الحساب إلكترونياً وإعداد خطة الادخار مع متابعة تقدمهم في تنفيذها خطوة بخطوة عبر رحلة ادخار تفاعلية وسهلة الاستخدام، وذلك من خلال برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل، وفي أي وقت ومن أي مكان، دون الحاجة إلى زيارة الفروع أو إجراء أي معاملات ورقية.

ويتيح الحساب إنشاء خطة ادخار شخصية تتراوح مدتها بين شهر واحد وحتى خمس سنوات، مع إمكانية تحديد المبلغ المستهدف الذي يبدأ من 200 دينار كويتي ويصل إلى 5 آلاف دينار كويتي، مما يمنح العملاء مرونة عالية في تصميم خططهم المالية. ويأتي إطلاق حساب التوفير الإلكتروني في إطار استراتيجية بنك الكويت الوطني لتعزيز الابتكار الرقمي وتقديم حلول مصرفية متطورة تلائم احتياجات العملاء المتغيرة، وتواكب تطلعاتهم نحو خدمات أكثر سهولة ونزاهة. وفي هذا السياق، قال خبير إدارة

مبلغ محدد مسبقاً بلمسة واحدة عبر التطبيق. وتمثل هذه الأدوات منظومة ادخار متكاملة تساعد العملاء على تعزيز مدخراتهم دون الحاجة إلى أي مجهود إضافي، وبما يتناسب مع أسلوب حياتهم المالي، سواء كان العملاء يدخرون لرحلة صيفية، أو لبناء صندوق طوارئ، أو لتجهيز المصاريف المدرسية المقبلة، فإن حساب التوفير الإلكتروني يوفر أدوات تساعدهم على الادخار بسهولة وتندمج بسلاسة في حياتهم اليومية. فعلى سبيل المثال، يمكن للموظفين الشباب استخدام ميزة التوفير التلقائي Auto Saver لاقطاع جزء من رواتبهم شهرياً بشكل منتظم، مما يضمن التقدم نحو أهدافهم المالية دون أي مجهود إضافي. أما الأشخاص الذين يقومون بعمليات شراء متكررة سواء عبر الإنترنت أو نقاط البيع، فيمكنهم تفعيل خدمة ادخار المبلغ المتبقي Save the Change لتحويل مبالغ صغيرة من كل عملية شراء إلى مدخراتهم تلقائياً، مما يؤدي إلى تراكم مبلغ مجد بمرور الوقت. ولن يفصلون المرونة، تتيج لهم ميزة الضغط لتدخّر Tap to Save تحويل مبلغ محدد إلى حساب الادخار بضغطة واحدة في التطبيق كلما توفر لديهم فائض بسيط. وتكامل هذه المزايا معاً لتمنح العملاء وسيلة فعالة وسهلة لتنمية مدخراتهم، وتعزيز قدرتهم على الالتزام بخططهم وتحقيق أهدافهم المالية قصيرة أو طويلة المدى.

ويقدم الحساب الجديد أيضاً خيارات مكافآت مرنة تمنح العملاء حرية اختيار الطريقة الأنسب للاستفادة من مدخراتهم، سواء من خلال الحصول

ويعتمد حساب التوفير الإلكتروني على ثلاث ميزات مبتكرة تمنح العملاء أسلوباً عملياً لإدارة مدخراتهم، حيث يتيح لهم خيار التوفير التلقائي Auto Saver لتحويل مبالغ محددة بشكل دوري إلى حساب الادخار، إضافة إلى خدمة ادخار المبلغ المتبقي Save the Change التي تقوم بتقريب كل عملية شراء عبر نقاط البيع أو المواقع الإلكترونية باستخدام بطاقة السحب المختارة وتحويل الفروقات مباشرة إلى الحساب، إلى جانب ميزة الضغط لتدخّر Tap to Save التي تتيح تحويل

أعلن بنك الكويت الوطني عن إطلاق حساب التوفير الإلكتروني، وهو حساب ادخار رقمي بالكامل صُمم لتمكين العملاء من بناء خطط ادخار فعّالة وتحقيق أهدافهم المالية بسهولة ويسر. ويأتي إطلاق هذا الحساب حصرياً عبر برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل، ليقدّم تجربة ادخار تفاعلية وشخصية تعتمد على مجموعة من الأدوات الذكية التي تجعل عملية الادخار أكثر مرونة وسلاسة، وتواكب احتياجات العملاء المتغيرة في عالم مصرفي يتجه بشكل متسارع نحو الرقمنة.



حصلتنا تطورت صارت حساب التوفير الإلكتروني من الوطني

البنك أطلق حلولاً مصرفية مبتكرة ترتقي بتجربة العملاء

KIB يعزز بنيته الرقمية ويحقق نمواً لافتاً خلال 2025



نواف الخريّف

الشؤون المالية اليومية، وتدعم نمط حياة أكثر سهولة ومرونة. وقد أسهمت تلك الخدمات والتحديثات في تسجيل نتائج إيجابية خلال عام 2025، بما في ذلك ارتفاع عدد العمليات المنجزة عبر تطبيق البنك وقنواته الإلكترونية بنحو 85 %، ونمو عدد العملاء الذين سجلوا في تطبيق البنك وبرنامج مكافآت KIB بنحو 20%. علاوة على ذلك، شهد العام 2025 نمواً ملحوظاً في عدد الدوائج بنحو 474% مقارنة بالعام 2024 وارتفعت نسبة الدوائج التي تم إنجازها عبر تطبيق البنك بنحو 230 %، إضافة إلى ارتفاع نسبة 88 % في العمليات التي تم تنفيذها عبر خدمة ومض.

مزايا جديدة على تطبيق KIB موبايل

أضاف KIB المزيد من المزايا إلى منصّته الرقمية المصمّمة للعملاء الأفراد «KIB موبايل»، في إطار التزام البنك باستراتيجيته الرقمية الشاملة والهادفة إلى الارتقاء بتجربتهم وتوفير مزايا مبتكرة تضمن تمتّعهم بالراحة والأمان والسهولة عند استخدام قنواته المصرفية الرقمية والوصول بكفاءة أكبر إلى المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاتهم وتطلعاتهم وتلائم أسلوب حياتهم العصري. وشملت المزايا التي أضافها البنك إلى

KIB، نواف الخريّف: «يمثل عام 2025 مرحلة مفصلية في مسيرة تعزيز البنية التحتية لـ KIB، حيث رسّخنا خلالها أسس منظومة رقمية متكاملة تركّز على الكفاءة، والاستدامة، وتجربة العميل. وقد عملنا على تطوير قنواتنا المصرفية الرقمية بما يواكب أعلى المعايير، مع التركيز على تبسيط الرحلة المصرفية، وتعزيز الاعتماد على الخدمات الذاتية، ورفع مستويات الأمان والموثوقية. ومع استمرار تطوّر احتياجات العملاء، يواصل KIB الاستثمار في حلول رقمية متقدمة تُحدث أثراً ملموساً في أسلوب إدارة

وضمن جهود إدارة الخدمات المصرفية للأفراد في KIB لتقديم تجربة مصرفية رقمية متكاملة، أطلق البنك خلال عام 2025 سلسلة من التحسينات النوعية والخدمات المميّزة عبر تطبيق KIB موبايل، إلى جانب التوسّع في شبكة أجهزة الصراف الآلي التفاعلي (ITM)، بما يسهم في تسهيل وصول العملاء إلى خدماته المصرفية، وتعزيز كفاءة القنوات الرقمية، وتلبية احتياجات مختلف شرائح العملاء. وفي هذا السياق، قال نائب المدير العام في الإدارة المصرفية للأفراد في

واصل بنك الكويت الدولي (KIB) خلال عام 2025 تنفيذ استراتيجيته الرامية إلى تطوير خدماته المصرفية الرقمية وتعزيز كفاءة منتجاته، من خلال إطلاق حلول مالية مبتكرة تسهم في الارتقاء بتجربة العملاء وتمنحهم مرونة أكبر في إدارة شؤونهم المالية وإنجاز معاملاتهم بسهولة وأمان على مدار الساعة. ويأتي ذلك في إطار توجه البنك نحو تعزيز بنيته الرقمية وتبني أحدث الممارسات التقنية، بما يواكب التطورات المتسارعة في القطاع المصرفي، ويسجم مع شعاره المؤسسي «بنك للحياة».

انتشار أجهزة الصراف التفاعلي

واصل KIB في العام 2025 توسيع نطاق انتشار أجهزة الصراف التفاعلي في مختلف مناطق دولة الكويت. كما عزز البنك شبكته من خلال تشغيل 6 أفرع رقمية، وذلك بهدف تقديم خدمات مصرفية أكثر قرباً وسهولة للعملاء. وقد أسهم هذا التوسع في تحقيق نمو ملحوظ في استخدام القنوات الرقمية، حيث ارتفعت العمليات المنقّذة عبر أجهزة الصراف التفاعلي بنسبة 40 %، مما يعكس الإقبال المتزايد من العملاء على الحلول المصرفية الرقمية. ويأتي ذلك ضمن استراتيجية البنك الهادفة إلى تطوير القنوات الإلكترونية وتحسين تجربة العملاء من خلال توفير خدمات مبتكرة وسريعة ومتاحة على مدار الساعة. ويجمع جهاز الصراف التفاعلي بين سهولة الخدمات المقدّمة عبر أجهزة السحب الآلي والطابع الشخصي الذي تضيفه الخدمات المصرفية الشخصية، كما يتيح للعملاء إمكانية تنفيذ مجموعة واسعة من المعاملات المصرفية، بما فيها السحب النقدي، الإيداع النقدي، إيداع

الشرائح المستفيدة من خدمة تحديث البيانات التي تمكن كافة شرائح العملاء من تحديث معلوماتهم وبياناتهم الشخصية أينما تواجدوا، سواء داخل الكويت أو خلال السفر في الخارج، وفي أي وقت على مدار الساعة، ضمن مجموعة الخدمات المصرفية التي يقدّمها البنك عبر تطبيق KIB موبايل. علاوة على ذلك، يقدّم التطبيق أيضاً إدارة الحدود المالية للتحويلات والبطاقات.

منصّته الرقمية خلال العام 2025، ميزة ربط حسابات الأطفال التي تتيح للوالدين مراقبة وإدارة حسابات أطفالهم بشكل أفضل، ومن بين التحسينات الإضافية دمج خدمات ويسترن يونيون لتسهيل عمليات التحويل المالي الدولي بكل راحة وسرعة، إلى جانب ميزة إدارة الحدود المالية وحدود البطاقات، بالإضافة إلى إمكانية تفعيل الحسابات المجمدة عبر التطبيق. كما شملت المزايا الجديدة زيادة

تتويج الشركة جاء خلال فعاليات مؤتمر الاتصالات العالمي في برشلونة

«زين» تحصد ثلاث جوائز من Ookla Speedtest لـ «أسرع وأفضل شبكة 5G» في الكويت

ستيفن باي: أثبتت زين استعدادها للاستثمار في شبكتها والتركيز على التميز التشغيلي

2

نواف الغربلي: هذا الإنجاز يبرز قدرة بنيتنا التحتية المتطورة على مواكبة الطموحات

1



ستيفن باي



نواف الغربلي

كشفت زين الكويت عن تتويجها بثلاث جوائز من Ookla Speedtest® خلال فعاليات مؤتمر الاتصالات العالمي (MWC 2026) في برشلونة، في إنجاز دولي يعكس قوة استثماراتها في البنية التحتية للشبكات، وتعزيز موقعها التنافسي.

وأوضحت زين أن Ookla Speedtest - الوجهة العالمية الأولى في قياس وتحليل أداء الشبكات - منحتها في هذه الفعالية الدولية جوائز «أسرع شبكة 5G في الكويت»، وجائزة «أفضل تغطية في الكويت»، وجائزة «أفضل شبكة 5G في الكويت»، استناداً إلى بيانات النصف الثاني من العام 2025 التي اعتمدت على ملايين الاختبارات التي أجراها المستخدمون داخل الكويت.

وأفادت الشركة أن هذا الإنجاز يعكس قوة البنية التحتية لشبكتها، ويؤكد اتساق أدائها التشغيلي والفني، بما يضعها في الصدارة، ويؤكد تفوقها في سرعة شبكات الجيل الخامس وتغطيتها الشاملة، كما يأتي في وقت تواصل فيه تسريع منظومتها الرقمية ضمن استراتيجية تحول شاملة تجمع بين استثمارات البنية التحتية المتقدمة، وتعزيز تجربة العملاء، وذكاء العمليات، والاستعداد للمستقبل.

وأشارت زين إلى أن هذا التتويج جاء عقب الإطلاق الأخير لتكنولوجيا الجيل الخامس المتقدم 5G-Advanced في يونيو 2025، الذي فتحت من خلاله الشركة آفاقاً جديدة أمام قدرات الاقتصاد الرقمي في الكويت والمرحلة التالية من الابتكارات التكنولوجية.

الجدير بالذكر أن هذا الإنجاز يؤكد نجاح الاستثمارات الاستراتيجية التي ضختها زين في تطوير شبكتها وتوسيع نطاق التغطية الجغرافية، إلى جانب التحسين المستمر لتجربة

شبكة زين حققت أعلى النتائج استناداً إلى بيانات Ookla المبنية وملايين الاختبارات

وتستند جائزة Ookla لأفضل شبكة 5G إلى منهجية Speedtest Connectivity Score، وهو مقياس أشمل لتجربة الشبكة يتجاوز نتائج السرعة وحدها، إذ تجمع المنهجية عدة مؤشرات أداء واقعية، تشمل السرعة وزمن الاستجابة وتصفح الويب وبث الفيديو، لتقديم صورة أكثر شمولاً عن تجربة المستخدم على الشبكة في الواقع العملي.

وتوزع الأوزان النسبية بواقع 50% لـ Speed Score، و25% لـ Web Browsing Score، و25% لـ Video Streaming Score، ويمنح ذلك هذا التقدير أهمية إضافية بوصفه تحقّقاً مستقلاً من جودة تجربة 5G الشاملة في السوق.

وفقاً لتحليلات Ookla للسوق الكويتي خلال الربعين الثالث والرابع من عام 2025، صنّفت زين كأفضل شبكة 5G في الكويت، مُحقّقةً نتيجة 83.61 عبر منهجية Speedtest Connectivity Score، وهو الأعلى في السوق خلال فترة التقييم.

كما أظهر التقرير تصدر زين لمكونات رئيسية تشكل التجربة العامة للاتصال، بما في ذلك أعلى Speed Score عند 73.06 وأعلى Web Browsing Score الخاص بتصفح الإنترنت عند 97.23، بما يعزز قوة الأداء عبر مختلف الاستخدامات الرقمية اليومية.

منها خلال فترة التقييم. كما أظهر التقرير أن زين سجلت أوسع مساحة تغطية مُحقق منها بلغت 7,965 كم²، استناداً إلى 39,433 جهازاً وأكثر من 42 مليون سجل مسح (Scan)، ما يعكس اتساع بصمتها الشبكية واتساقها عبر الكويت.

وقد ضمنت منهجية Coverage Score لقياس الامتداد الجغرافي للتغطية المتحقق منها لدى مزود الخدمة عبر منهجية مستقلة قائمة على البيانات، مبنية على مليارات القياسات ومئات الملايين من عمليات مسح تغطية الهاتف المتنقل التي تُجمع يومياً.

وبعد تطبيق مؤشرات الجودة، تُجمع البيانات ضمن وحدات مكانية للتحليل، وتُصنّف كل وحدة وفقاً لما إذا كان المستخدمون داخل نطاق الخدمة أو تمكنوا من التسجيل بنجاح على الشبكة الخلوية، ويمنح ذلك هذا التقدير وزناً إضافياً بوصفه انعكاساً لتوفر التغطية الفعلي وحضور الخدمة في السوق، وليس ادعاءً نظرياً للتغطية.

ولا تعتمد جائزة Ookla لأسرع شبكة 5G على السرعة فقط، بل تستند إلى منهجية Speed Score التي تقيس الأداء العام للشبكة عبر منظور أشمل للقدرة الاستيعابية والاستجابة. وتشمل المنهجية أداء التنزيل والرفع إلى جانب مؤشرات زمن الاستجابة (Latency)، بالاعتماد على نتائج الشرائح المئوية 10 و50 و90، مع أوزان نسبية تبلغ 70% لسرعة التنزيل، و20% لسرعة الرفع، و10% لزمن الاستجابة، ويمنح ذلك هذا التقدير أهمية إضافية بوصفه انعكاساً مستقلاً لجودة الشبكة الفعلية في السوق، وليس مُجرّد مؤشّر وحيد لقياس السرعة.

أفضل تغطية في الكويت

وفقاً لتحليلات Ookla للسوق الكويتي خلال الربعين الثالث والرابع من عام 2025، صنّفت شبكة زين بأفضل تغطية للهاتف المتنقل في الكويت، مُحقّقةً نتيجة 46.06 في منهجية Coverage Score™، لتتصدر السوق في التغطية المُحقّقة

ومن خلال هذا الزخم المتواصل، تركّز زين الكويت على تقديم ما هو أبعد من الاتصال، إذ تعمل الشركة على بناء بيئة شبكية ذكية قابلة للتوسع وجاهزة للمستقبل، تدعم أنماط الحياة الرقمية للمستهلكين واحتياجات قطاع الأعمال والطموحات الوطنية الرقمية للكويت، مع الحفاظ على تركيز قوي على التميز في الخدمة والابتكار وتحقيق أثر ملموس للعملاء.

أسرع شبكة 5G في الكويت

وفقاً لتحليلات Ookla للسوق الكويتي خلال الربعين الثالث والرابع من عام 2025، صنّفت زين كأفضل شبكة 5G في الكويت، مُحقّقةً نتيجة 83.61 عبر منهجية Speed Score، لتتصدر السوق ضمن هذه الفئة خلال فترة التقييم.

كما أظهر التقرير تحقيق زين أعلى متوسط (Median) لسرعات تنزيل 5G عند 521.15 ميغابت في الثانية، إلى جانب تسجيل أعلى عدد اختبارات بلغ 312,041 اختباراً، ما يعكس حجم الاستخدام واتساق التجربة المقدمة.

الأداء الفعلي على أرض الواقع، وقد أثبتت زين استعدادها للاستثمار في شبكتها والتركيز على التميز التشغيلي، وهما عاملان أساسيان لتعزيز تجربة المستخدم ودفع عجلة التقدم الرقمي



يعين نائبين للرئيس التنفيذي لقيادة قطاعي الخزانة والاستثمار والتحول الرقمي والعمليات

«وربة» يعلن عن هيكله الإدارية جديدة لتعزيز مكانته كبنك إسلامي رائد



خاصة في ظل التوسع الاستراتيجي والتوجه نحو التكامل والاندماج، حيث ستساهم الهيكلية الجديدة في تسريع وتيرة اتخاذ القرار، وتعزيز التكامل بين القطاعات، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي.»

قيادات بخبرات نوعية

ويتمتع كل من الغيث والثويني بخبرات مصرفية وإستثمارية واسعة، حيث أسهما خلال مسيرتهما في قيادة مبادرات نوعية وتطوير أعمال البنك، وكان لهما دور ملموس في تعزيز الكفاءة التشغيلية وتنمية الأنشطة الاستثمارية، بما يدعم توجهات البنك الاستراتيجية للمرحلة المقبلة.

تمكين المرحلة القادمة وتعزيز التكامل

وتأتي هذه الهيكلية في توقيت استراتيجي يدعم توجه البنك نحو مرحلة أكثر توسعاً وتكاملاً، حيث من المتوقع أن تسهم في تسهيل وتسريع تنفيذ الخطط المستقبلية، وتعزيز التكامل المؤسسي، ورفع جاهزية البنك للاستفادة من الفرص الجديدة على مستوى السوقين المحلي والإقليمي.

المالي القوي الذي حققه البنك، حيث شهدت أرباحه خلال عام 2025 نمواً لافتاً وتضاعفاً مقارنة بالسنوات السابقة، في انعكاس مباشر لنجاح استراتيجيته التشغيلية والتوسعية. كما يواصل البنك الاستثمار بشكل مكثف في البنية التحتية الرقمية والتكنولوجية، إدراكاً منه بأن مستقبل القطاع المصرفي يرتكز على الابتكار الرقمي، وتقديم خدمات ذكية وسريعة تلبى تطلعات العملاء في عالم يشهد تسارعاً غير مسبوق في التطورات التقنية.

رؤية استراتيجية

وفي تعليقه على هذه الهيكلية، صرح رئيس مجلس إدارة بنك وربة، حمد مساعد الساير: «تمثل هذه الهيكلية محطة محورية في مسيرة بنك وربة، حيث نؤسس مرحلة جديدة من النمو الطموح، ترتكز على الكفاءة والمرونة والابتكار، بما يعزز من قدرتنا على تقديم قيمة مستدامة لعملائنا ومساهميننا، ويدعم دورنا في الاقتصاد الكويتي.»

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي، شاهين حمد الغانم، إن «هذه التغييرات تعكس جاهزية البنك للمرحلة القادمة،

في خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز مسيرته نحو الريادة والابتكار وتحقيق نمو مستدام، أعلن بنك وربة عن إجراء هيكلية إدارية شاملة على مستوى الإدارة التنفيذية العليا، في خطوة تتماشى مع رؤيته المستقبلية لبناء بنك يقدم حلولاً مصرفية متكاملة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويساهم بفاعلية في دعم وتنمية الاقتصاد الكويتي.

وأوضح البنك أن الهيكلية الجديدة تقسم مهام الإشراف المباشر على قطاعين رئيسيين: الأول للخزانة والاستثمار، والثاني لقيادة التحول الرقمي والعمليات وتطوير الأعمال، في توجه يعكس حرص البنك على دمج القوة الاستثمارية مع الكفاءة التشغيلية، بما يعزز قدرته على تقديم حلول مصرفية مبتكرة ويرفع من تنافسيته في السوق المحلي والإقليمي.

وفي هذا الإطار، أعلن بنك وربة عن تعيين كل من أنور بدر الغيث نائباً للرئيس التنفيذي لقطاع التحول الرقمي والعمليات، و ثويني خالد الثويني نائباً للرئيس التنفيذي لقطاع الاستثمار والخزانة بالتكليف لحين استكمال الموافقات الرقابية، ليكونا ضمن قيادة المرحلة القادمة للبنك.

وتأتي هذه الخطوة مدعومة بالأداء

لأكبر 100 شركة عامة في الشرق الأوسط

بيت التمويل الكويتي الأول في الكويت ضمن قائمة «فوربس» 2026

• الشملان: تصدّر التصنيفات جاء ثمرة الاستراتيجية التشغيلية الفعّالة واتساع قاعدة العملاء



خالد الشملان

وأشار إلى أن بيت التمويل الكويتي يواصل تحقيق أداء مالي قوي، وسجل أعلى معدلات صافي أرباح على مستوى القطاع المصرفي، حيث بلغ صافي الأرباح للمساهمين لعام 2025 نحو 632.1 مليون دينار كويتي، بنسبة نمو 5.0 مقارنة بالعام السابق 2024. وارتفع صافي إيرادات التمويل لعام 2025 ليصل إلى 1.3 مليار دينار كويتي بنسبة نمو بلغت 11.5%.

وذلك ارتفع صافي إيرادات التشغيل ليصل إلى 1.2 مليار دينار كويتي بنسبة نمو بلغت 10.7%.

وذكرت مجلة «فوربس الشرق الأوسط» أن بيت التمويل الكويتي وقع أكبر اتفاقية تسهيلات مصرفية مقومة بالدينار بقيمة 1.5 مليار دينار مؤسمة البترول الكويتية، حيث بلغت حصة التمويل الإسلامي من الاتفاقية 675

مليون دينار، منها 405 ملايين دينار تمثل حصة بيت التمويل الكويتي. كما أشارت المجلة إلى نجاح بيت التمويل الكويتي في إصدار صكوك ذات أولوية غير مضمونة (Senior Unsecured) بقيمة مليار دولار، في إطار استراتيجية البنك لتعزيز قاعدة رأس المال، وتنويع مصادر التمويل، وزيادة القدرة على دعم المشاريع التنموية في الكويت.

المنهجية

واستندت فوربس في تصنيفها إلى بيانات القيم السوقية من 12 سوقاً مالية في 11 دولة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع اعتماد أسعار الإغلاق حتى 31 يناير 2026. وقد تم حساب تحويلات العملات وفق أسعار الصرف المعتمدة في التاريخ

حل بيت التمويل الكويتي في المركز الأول على مستوى الكويت والثاني عشر إقليمياً، ضمن قائمة «فوربس» لأكبر 100 شركة عامة من حيث القيمة السوقية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2026.

وحسب التصنيف، بلغت القيمة السوقية لبيت التمويل الكويتي 47.6 مليار دولار ليرسخ مكانته الرائدة وتصدره لقطاع البنوك والخدمات المالية وكافة الشركات في الكويت من حيث القيمة السوقية.

وتضم قائمة فوربس لأكبر 100 شركة عامة في الشرق الأوسط، كبرى الشركات والأكثر قيمة وربحية في المنطقة لتشمل البنوك والشركات العاملة في قطاع الطاقة والصناعة والبتروكيماويات والاتصالات، والنقل والانشاءات وغيرها.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي، خالد يوسف الشملان، إن البنك يتمتع بمزايا تنافسية عديدة جعلته ضمن قائمة «فوربس» لأكبر 100 شركة عامة في الشرق الأوسط 2026، متصدراً كافة البنوك والشركات على مستوى الكويت، مستنداً إلى ربحية قوية ومستدامة، وأداء تشغيلي قوي، وتطوير مستمر في الخدمات المصرفية، وكفاءة في الأداء المالي، مع توسيع وتعزيز تنافس أعمال المجموعة المنتشرة في حوالي 10 دول حول العالم بشبكة فروع تبلغ أكثر من 600 فرع.

وأوضح الشملان أن تتويج بيت التمويل الكويتي بأعلى التصنيفات يعود أيضاً إلى اتساع قاعدة العملاء وتنوع الأنشطة والخدمات، والتميز في تبني التكنولوجيا والتحول الرقمي في الخدمات المصرفية والأعمال التشغيلية، ودمج الاستدامة في جميع العمليات.

عبر 2300 رحلة و27 مدينة ومن 5 مراكز تشغيلية

«الجزيرة»: 73.6 ألف مسافر تم نقله منذ 11 مارس

العودة تدريجية، فإن طيران الجزيرة جاهزة لإعادة نشر مواردها فوراً وإعادة ربط الكويت بشبكتها، بما في ذلك وجهات جديدة عند الحاجة.»

واختتم من جهته بأسواق المؤتمر بالتأكيد على مبدأ راسخ لدى الشركة، قائلاً: «في قطاع الطيران، لدينا سياسة واحدة لا تساوم عليه: السلامة أولاً في كل ما نقوم به. وجميع قراراتنا تنطلق من معايير السلامة، والامتثال التنظيمي، والطب الفعلي، وهو ما قمنا به منذ البداية حيث أطلقنا رحلات إلى تسع وجهات خلال سبعة أيام فقط من استئناف عملياتنا، ومن ثم توسعنا إلى 17 وجهة خلال عشرة أيام، واليوم نخدم 27 مدينة فينا تشغيل رحلاتنا بكامل طاقتها. وسنواصل التزامنا بخدمة مجتمعنا بقدر المستطاع.»



أبرز المؤشرات التشغيلية:

- تسير 2,300 رحلة
- توفير 400,000 مقعد
- الربط مع 27 مدينة في 10 دول
- استهداف الوصول إلى 37 مدينة
- تمركز 14 طائرة في الدمام.
- طيران الجزيرة أصبحت أكبر مشغل حالياً في مطار الدمام.
- نشر 450 موظفاً لدعم العمليات.
- تشغيل 90% من الأسطول
- و90% من الطواقم

قوي لتلبيته.» وأضاف: «نحن نقوم بكل هذا من أجل الكويت، وفرقنا في الخطوط الأمامية ملتزمة بالكامل بدعم مجتمعنا مع الحفاظ على أعلى معايير السلامة.»

فترة الذروة

وحول الخطط المستقبلية، أكد بأسواق جاهزية الشركة للتوسع السريع قائلاً: «نستعد للوصول إلى ما يصل إلى 60% من طاقتنا التشغيلية بحلول الشهر المقبل. ومع اقتراب شهر مايو الذي يشهد عادة ذروة في الطلب مع حلول موسم الحج، نحن في موقع

المنتجات الطازجة والدواجن، لضمان تلبية احتياجات السوق خلال هذه الظروف الاستثنائية.»

وقال: «بات بإمكان المسافرين من حاملي تأشيرات عمل كويتية سارية السفر عبر السعودية من خلال مطاري الدمام والقصومة، وهو ما يمثل خطوة مهمة نحو استعادة تنقل القوى العاملة.»

وفيما يتعلق بعمليات الشحن، شدّد بأسواق على استمرار دعم الشركة للسوق المحلي، قائلاً: «نواصل دعم سلاسل الإمداد في الكويت بشكل نشط من خلال نقل السلع الأساسية، بما فيها

وأضاف: «ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير للهيئة العامة للطيران المدني السعودي والإدارة العامة للطيران المدني وزارتي الداخلية والصحة جهودهم في حماية شعب الكويت وتمكيننا من مواصلة ربط الكويت بالعالم.»

توسع تشغيلي

من جانبه، أوضح الرئيس التنفيذي للشؤون الحكومية في طيران الجزيرة، ناصر العبيد، تفاصيل التوسع السلس للعمليات إلى القاعدة 8 في أرض المعارض في منطقة مشرف، مشيراً إلى أن الشركة قامت باستئجار مساحة تبلغ 2,500 متر مربع وتم تجهيزها بكافة المرافق اللازمة لضمان راحة المسافرين.

وقال: «بفضل الجهات الحكومية المعنية، تمكنا من تقليص مدة الرحلة من 17 ساعة إلى 11.5 ساعة خلال الفترة الماضية، مما انعكس إيجاباً على تجربة المسافرين.»

وأضاف بأسواق: «نقوم حالياً بتسيير ما يصل إلى 20 رحلة يومياً من مشرف، ونخطط لزيادة العدد قريباً إلى 26 رحلة. كما نتيح لنا بنيتنا التشغيلية من رفع هذا العدد إلى 40 رحلة يومياً من هذا الموقع.»

استمرارية الشحن

وبيّن مدير المشاريع والبنية التحتية

عقدت طيران الجزيرة اليوم مؤتمرها الصحفي الثاني لاستعراض تطورات عملياتها في ظل استمرار إغلاق مطار الكويت الدولي لليوم الثالث والأربعين على التوالي، حيث جددت الشركة خلال المؤتمر التزامها بخدمة المجتمع الكويتي والحفاظ على ربط الكويت بالعالم، مؤكدة جاهزيتها التامة لاستئناف عملياتها من مبنى ركابها T5 فور صدور الموافقات الرسمية وتعليمات الإدارة العامة للطيران المدني الكويتي.

وأكدت الشركة خلال المؤتمر التزامها الراسخ بخدمة السوق الكويتي والمجتمع الكويتي، والحفاظ على ربط الكويت بالعالم، مع تأكيد جاهزيتها الكاملة لاستئناف عملياتها من مبنى ركاب الجزيرة (T5) فور صدور الموافقات الرسمية.

مرونة تشغيلية على نطاق واسع

وفي كلمته الافتتاحية، استعرض الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة، باراثان بأسواق، المرونة في حجم الاستجابة السريعة التي نفذتها الشركة، قائلاً: «على الرغم من إغلاق مطار الكويت الدولي لمدة 43 يوماً، تمكنت طيران الجزيرة من إعادة نشر عملياتها بمرونة وكفاءة عالية. وحتى اليوم، قمنا بنقل 73,655 مسافراً عبر خمسة مراكز تشغيلية تشمل القصومة والدمام وجدة والمدينة المنورة في المملكة العربية السعودية إلى جانب العاصمة المصرية القاهرة.»

انخفاض محدود وسط سيولة متوسطة وتباين واضح في أداء الأسهم

«تاسي» تحت ضغط هادئ.. خسائر محدودة وسط انتقائية المستثمرين

الاتصالات تقود الخسائر والبنوك والطاقة تحت الضغط



تراجع 159 شركة مقابل صعود 100 واستقرار 10 شركات



تراجع السوق الرئيسية، ما يعكس اختلاف ديناميكيات التداول بين السوقين، حيث تميل أسهم السوق الموازي إلى الاستفادة من التحركات المضاربية والسيولة الانتقائية.

قراءة عامة للسوق

بشكل عام، تعكس جلسة الأحد حالة من التوازن النسبي في سوق الأسهم السعودية، حيث لم تكن الضغوط البيعية قوية بما يكفي لدفع المؤشر إلى تراجع حاد، كما لم تكن القوى الشرائية قادرة على دفعه نحو مكاسب واضحة.

ويبدو أن السوق يمر بمرحلة ترقب، وفي انتظار محفزات جديدة سواء على المستوى المحلي، مثل نتائج الشركات أو السياسات الاقتصادية، أو على المستوى العالمي، خاصة ما يتعلق بأسعار النفط واتجاهات الفائدة.

وفي هذا السياق، يظل الأداء القطاعي المتباين والنشاط الانتقائي على الأسهم سمة بارزة، ما يشير إلى أن المستثمرين باتوا أكثر انتقائية في قراراتهم، مع التركيز على الفرص ذات الأساسيات القوية أو المحفزات الخاصة.

توقعات المرحلة المقبلة

من المتوقع أن يستمر هذا النمط من التداول خلال الفترة المقبلة، مع بقاء المؤشر ضمن نطاقات محدودة، ما لم تظهر محفزات جديدة تدفع السوق إلى اتجاه واضح.

كما أن تحركات القطاعات القيادية، وعلى رأسها البنوك والطاقة، ستظل عاملاً حاسماً في تحديد مسار السوق، إلى جانب أداء الأسهم ذات التأثير الكبير في المؤشر. وفي المقابل، قد تستمر بعض القطاعات، مثل التقنية والخدمات، في جذب اهتمام المستثمرين، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والرقمية التي تشهدها المملكة.

محفزات جديدة تحدد الاتجاه القادم للسوق

في المحصلة، أنهت السوق السعودية جلسة الأحد على تراجع طفيف يعكس حالة من الحذر، وسط ضغوط على القطاعات القيادية، يقابلها دعم محدود من قطاعات أخرى، ونشاط ملحوظ على بعض الأسهم الفردية، في انتظار محفزات جديدة تحدد الاتجاه القادم للسوق.



ضغوط على القطاعات القيادية

ويعكس هذا الأداء استمرار حالة التباين في توجهات المستثمرين تجاه القطاعات الكبرى، خاصة في ظل ترقب تطورات أسعار الطاقة عالمياً، واتجاهات السياسة النقدية، وتأثيرها على ربحية البنوك، إضافة إلى تقييمات شركات الاتصالات.

وعلى مستوى القطاعات، تعرض المؤشر لضغوط واضحة نتيجة تراجع 17 قطاعاً، تصدرتها قطاعات رئيسية ذات ثقل في المؤشر، حيث جاء قطاع الاتصالات في مقدمة الخاسرين بانخفاض نسبته 0.27%، تلاه قطاع الطاقة الذي تراجع بنسبة 0.15%، ثم قطاع البنوك بنسبة 0.14%.

يعكس تنوع توجهات المستثمرين بين المضاربة والاستثمار.

مستويات قياسية جديدة

وفي سياق متصل، سجل سهم «لوبريف» أعلى مستوى له خلال 52 أسبوعاً، بعد أن أغلق عند 114.8 ريال مرتفعاً بنسبة 1.86%، في إشارة إلى قوة الأداء التشغيلي أو التوقعات الإيجابية المرتبطة بالشركة، ما يعزز من جاذبيتها الاستثمارية على المدى المتوسط.

أداء إيجابي للسوق الموازي

على صعيد السوق الموازي «نمو»، أنهى مؤشر «نمو حد أعلى» تعاملات الجلسة على ارتفاع بنسبة 0.57%، بما يعادل 128.68 نقطة، ليغلق عند مستوى 22,800.07 نقطة، في أداء إيجابي يعكس استمرار اهتمام المستثمرين بالشركات الصغيرة والمتوسطة. ويأتي هذا الصعود في «نمو» رغم

نشاط لافت على الأسهم القيادية ومن حيث قيمة التداول، تصدر سهم «مصرف الراجحي» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً بسيولة بلغت نحو 262.4 مليون ريال، ليغلق مرتفعاً بنسبة 0.19% عند 108.1 ريال، في مؤشر على استمرار اهتمام المستثمرين بالأسهم القيادية ذات الوزن الكبير.

وجاء سهم «أرامكو السعودية» في المرتبة الثانية من حيث السيولة، بقيمة تداول بلغت 140.21 مليون ريال، رغم تسجيله تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.15% ليغلق عند 27.16 ريال، متأثراً بتحركات أسعار النفط والأسواق العالمية.

الأكثر تداولاً من حيث الكمية

وعلى مستوى حجم التداول، تصدر سهم «صادرات» قائمة الأكثر نشاطاً من حيث الكمية، مستفيداً من الزخم المرتبط بإعلاناته الأخيرة، تلاه سهم «باتك» الذي ارتفع بنسبة 1.78%، ثم سهم «أمريكانا» الذي تراجع بنسبة 1.06%، في أداء

ارتفاعاً بنسبة 3.80% ليصل إلى 84.65 ريال، مستفيداً من تحسن نسبي في شهية المستثمرين تجاه أسهم الخدمات المرتبطة بقطاع الطاقة.

خسائر متفاوتة في بعض الأسهم

في المقابل، تصدر سهم «المطاحن الرابعة» قائمة التراجعات بعد انخفاضه بنسبة 3.85% ليغلق عند 3.75 ريال، في ظل ضغوط بيعية قد تكون مرتبطة بعمليات جني أرباح.

وتلاه سهم «صالح الراشد» الذي تراجع بنسبة 3.23% ليصل إلى 60 ريالاً، كما سجل سهم «الأندية للرياضة» انخفاضاً بنسبة 2.97%، وسهم «الأصيل» بنسبة 2.95%، في أداء يعكس تراجع الطلب على هذه الأسهم خلال الجلسة.

كما انخفض سهم «الكيميائية» بنسبة 2.49% ليغلق عند 7.84 ريال، بالتزامن مع دعوة الشركة مساهميها لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية، وهو ما قد يفسر جزئياً حالة الترقب التي أثرت على أداء السهم.

أسهم تقود المكاسب

وعلى مستوى أداء الأسهم، برز سهم «كيماول» كأكبر الراجحين خلال الجلسة، بعد أن سجل ارتفاعاً بنسبة 7.37% ليغلق عند 9.18 ريال، مدعوماً بنشاط ملحوظ في التداولات، ما يعكس توجهات مضاربية أو تحسن في النظرة المستقبلية للسهم.

وجاء سهم «المجموعة السعودية» في المرتبة الثانية ضمن قائمة الأكثر ارتفاعاً، بعد صعوده بنسبة 6.80% ليصل إلى 14.44 ريال، تلاه سهم «اللجين» الذي ارتفع بنسبة 4.09% ليغلق عند 27.98 ريال، في أداء يعكس تحركات إيجابية في قطاع البتروكيماويات.

كما سجل سهم «صادرات» مكاسب بنسبة 3.90% ليغلق عند 2.40 ريال، بالتزامن مع إعلان الشركة عن نتائج اجتماع الجمعية العامة العادية الحادية والأربعين، وهو ما قد يكون عاملاً محفزاً لاهتمام المستثمرين بالسهم خلال الجلسة. وشهد سهم «الحفر العربية» أيضاً

أنهى مؤشر السوق السعودية جلسة الأحد على تراجع طفيف يعكس حالة من الحذر والترقب بين المتعاملين، في ظل أداء متباين للقطاعات القيادية ونشاط انتقائي على عدد من الأسهم.

اختتم المؤشر العام لسوق الأسهم السعودية «تاسي» تعاملات جلسة الأحد على انخفاض بنسبة 0.25%، فاقداً نحو 28.53 نقطة، ليغلق عند مستوى 11,314.64 نقطة، في أداء يعكس ضغوطاً محدودة على السوق، تركزت بشكل رئيسي في بعض القطاعات القيادية، مقابل محاولات دعم من قطاعات أخرى لم تكن كافية لتعويض الخسائر.

وجاء هذا التراجع في سياق حركة تداول اتسمت بالتذبذب خلال الجلسة، حيث تحرك المؤشر ضمن نطاق بلغ 86.22 نقطة، مسجلاً أعلى مستوى له عند 11,355.63 نقطة، فيما لامس أدنى مستوياته عند 11,269.41 نقطة، وذلك بعد افتتاحه عند مستوى 11,299.58 نقطة، في إشارة إلى تردد المستثمرين بين الشراء الانتقائي وجني الأرباح.

سيولة متوسطة ونشاط متوازن

وعلى صعيد السيولة، بلغت القيمة الإجمالية للتداولات نحو 3.45 مليار ريال، تم تنفيذها عبر تداول 224.93 مليون سهم، وهو ما يعكس استمرار مستويات السيولة عند معدلات متوسطة مقارنة بالفترات الأخيرة، دون تسجيل تدفقات استثنائية، ما يعزز فرضية غياب المحفزات القوية في الوقت الراهن.

أما من حيث توزيع الأداء، فقد غلب اللون الأحمر على غالبية الشركات المدرجة، حيث تراجعت أسهم 159 شركة، مقابل ارتفاع 100 شركة، فيما استقرت أسعار 10 شركات دون تغيير، ما يعكس اتساع نطاق الضغوط البيعية، وإن كانت بوتيرة محدودة وغير حادة.

قطاعات داعمة محدودة التأثير

في المقابل، سجلت بعض القطاعات أداءً إيجابياً، إلا أن تأثيرها ظل محدوداً على المؤشر العام، حيث تصدر قطاع التطبيقات وخدمات التقنية قائمة المكاسب بعد ارتفاعه بنسبة 1.16%، مدعوماً بنشاط على عدد من أسهمه، في ظل اهتمام متزايد بالقطاع التقني. كما تمكن قطاع المواد الأساسية من الإغلاق على ارتفاع طفيف بنسبة 0.03%، في أداء مخالف لاتجاه القطاعات القيادية الأخرى، ما يعكس تماسكاً نسبياً في أسهم هذا القطاع رغم الضغوط العامة.

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/04/12	2026/04/09	الشركة	الترتيب
(% 3.85)	3.75	3.90	المطاحن الرابعة	1
(% 3.23)	60.00	62.00	صالح الراشد	2
(% 2.97)	6.54	6.74	الأندية للرياضة	3
(% 2.95)	3.62	3.73	الأصيل	4
(% 2.90)	157.30	162.00	الماجد للعود	5
(% 2.51)	28.76	29.50	مسك	6
(% 2.49)	7.84	8.04	الكيميائية	7
(% 2.47)	11.47	11.76	سايتكو	8
(% 2.17)	14.90	15.23	أميانتيت	9
(% 1.94)	166.50	169.80	أكوا	10

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/12	2026/04/09	الشركة	الترتيب
% 7.37	9.18	8.55	كيماول	1
% 6.80	14.44	13.52	المجموعة السعودية	2
% 4.09	27.98	26.88	اللجين	3
% 3.90	2.40	2.31	صادرات	4
% 3.80	84.65	81.55	الحفر العربية	5
% 3.78	64.50	62.15	البابطين	6
% 3.55	2.92	2.82	الوسائل الصناعية	7
% 3.40	60.90	58.90	تنمية	8
% 3.07	4.03	3.91	الخليجية العامة	9
% 3.01	21.22	20.60	وفرة	10

المؤشر ينخفض وسط تباطؤ التداول وتباين أداء القطاعات

ضغوط النقل والسيولة تغلق بورصة قطر في الأحمر

1 السيولة تهبط إلى 361 مليون ريال وتراجع الصفقات

2 قطاع النقل يقود التراجعات رغم صعود الاتصالات

أغلقت بورصة قطر تعاملات الأحد على انخفاض طفيف، في ظل ضغوط بيعية طالت عدداً من القطاعات، وسط أداء متباين لبقيّة المؤشرات. وتراجع المؤشر العام بنسبة 0.11% فاقدًا 11.88 نقطة، ليصل إلى مستوى 10629.80 نقطة، مقارنة بإغلاق جلسة الخميس الماضي، في إشارة إلى استمرار حالة الحذر التي تسيطر على سلوك المستثمرين في السوق. ويأتي هذا التراجع المحدود بعد سلسلة من التحركات المتذبذبة خلال الجلسات الأخيرة، ما يعكس حالة من الترقب وعدم وضوح الاتجاه العام، خاصة مع غياب محفزات قوية تدفع السوق نحو الصعود، مقابل استمرار الضغوط الانتقائية على بعض الأسهم والقطاعات.

الضغوط القطاعية وتأثيرها على السوق

جاء التراجع مدفوعاً بانخفاض 4 قطاعات رئيسية، تصدرها قطاع النقل الذي سجل هبوطاً بنسبة 1.37%، ليكون الأكثر تأثيراً على المؤشر العام خلال الجلسة. ويعكس هذا الأداء استمرار الضغوط على أسهم هذا القطاع، سواء نتيجة عوامل تشغيلية أو تحركات مضاربة.

في المقابل، ارتفعت 3 قطاعات أخرى، بقيادة قطاع الاتصالات الذي حقق نمواً بنسبة 0.65%، في محاولة لتخفيف حدة التراجع العام. كما شهدت بعض القطاعات الأخرى أداءً إيجابياً محدوداً، إلا أن تأثيرها لم يكن كافياً لتعويض خسائر القطاعات المتراجعة، ما أبقى المؤشر في المنطقة السلبية حتى نهاية التداول.

تراجع السيولة وانعكاسه على التداول

شهدت الجلسة تراجعاً ملحوظاً في مستويات السيولة، حيث انخفضت قيم التداول إلى 361.06 مليون ريال، مقارنة بـ 454.28 مليون ريال في جلسة الخميس

السابقة، وهو ما يشير إلى انخفاض واضح في شهية المستثمرين للمخاطرة. كما تراجعت أحجام التداول إلى 156.72 مليون سهم، مقابل 160.07 مليون سهم في الجلسة الماضية، ما يعكس تباطؤاً في وتيرة التداول وتراجع النشاط العام في السوق. ويُعد هذا الانخفاض في السيولة أحد المؤشرات المهمة على حالة الترقب، حيث يفضل العديد من المستثمرين الانتظار إلى حين اتضاح الرؤية بشأن اتجاهات السوق.

أداء الأسهم بين التراجع والارتفاع

من بين 53 سهماً تم تداولها خلال الجلسة، تراجعت أسعار 31 سهماً، مقابل ارتفاع 22 سهماً، فيما استقرت أسعار 3 أسهم دون تغيير. ويعكس هذا التوزيع استمرار الضغوط البيعية على شريحة واسعة من الأسهم، مقابل وجود فرص انتقائية للصعود في بعض الشركات.

حركة الصفقات ومستوى النشاط العام

على صعيد الصفقات، تم تنفيذ نحو 22.74 ألف صفقة، مقارنة بـ 28.29 ألف صفقة في الجلسة السابقة، ما يؤكد تراجع مستوى النشاط اليومي في السوق.

وتصدر سهم «بيمه» قائمة التراجعات بنسبة 5.51%، متأثراً بعمليات بيع واضحة، بينما جاء سهم «العام» في مقدمة الراجحين بنسبة 6.98%، مستفيداً من عمليات شراء نشطة. ويؤكد هذا التباين أن السوق لا يتحرك في اتجاه موحد، بل يشهد تحركات متفاوتة بين الأسهم.

الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الكميات والقيم

فيما يتعلق بالأسهم الأكثر نشاطاً، تصدر سهم «قامكو» قائمة الكميات المتداولة بحجم بلغ 16.91 مليون سهم، ما يعكس اهتماماً ملحوظاً من قبل المستثمرين بهذا السهم، سواء لأغراض استثمارية أو مضاربية. أما على مستوى السيولة، فقد جاء سهم

«استثمار القايضة» في الصدارة بقيمة تداول بلغت 29.12 مليون ريال، ما يشير إلى تركّز جزء كبير من السيولة في عدد محدود من الأسهم القيادية، وهو ما يُعد سمة بارزة في أداء السوق خلال الفترات التي تشهد تراجعاً عاماً.

قراءة في سلوك المستثمرين

تعكس تحركات السوق خلال هذه الجلسة استمرار حالة الحذر بين المستثمرين، حيث يغلب الطابع الانتقائي على قرارات الشراء، مقابل ميل واضح إلى تقليص المركز في بعض الأسهم. ويظهر ذلك من خلال تراجع السيولة وتباين الأداء القطاعي، إلى جانب انخفاض عدد الصفقات. كما أن المستثمرين يبدون حساسية

عالية تجاه أي تحركات سلبية في القطاعات المؤثرة، وهو ما يفسر سرعة تأثر المؤشر العام بتراجع قطاع مثل النقل، رغم وجود أداء إيجابي في قطاعات أخرى.

أفاق السوق خلال الفترة المقبلة

من المرجح أن يستمر أداء بورصة قطر في نطاق متذبذب خلال الجلسات المقبلة، في ظل استمرار حالة الترقب وضعف المحفزات. وسيبقى اتجاه السيولة عاملاً حاسماً في تحديد مسار السوق، إلى جانب أداء القطاعات القيادية. كما أن تحسن مستويات التداول وعودة الزخم الشرائي قد يساهمان في دعم المؤشر واستعادة بعض المكاسب، في حين أن استمرار الضغوط القطاعية قد يؤدي إلى مزيد من التراجعات المحدودة.

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/12	2026/04/09	الشركة	الترتيب
6.98%	1.471	1.375	العام	1
4.81%	1.090	1.040	دلالة	2
2.84%	2.350	2.285	كيو إل إم	3
2.07%	2.266	2.220	التحويلية	4
1.94%	0.842	0.826	أعمال	5
1.54%	23.800	23.440	للصرف	6
1.37%	2.515	2.481	الخليج التكافلي	7
1.32%	13.860	13.680	للبرة	8
0.84%	17.950	17.800	بنك قطر الوطني	9
0.69%	13.140	13.050	أوريدو	10

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/04/12	2026/04/09	الشركة	الترتيب
5.51%	4.205	4.450	بيمه	1
2.04%	4.330	4.420	ناقلات	2
1.87%	5.201	5.300	الرعاية	3
1.51%	11.750	11.930	صناعات قطر	4
1.46%	4.659	4.728	مجمع للناعي	5
1.43%	1.583	1.606	قامكو	6
1.38%	2.145	2.175	الخليج الدولية	7
1.27%	0.857	0.868	إزدان القايضة	8
1.27%	3.900	3.950	استثمار القايضة	9
1.25%	0.553	0.560	مزابا	10

أداء حذر يعكس ترقب المستثمرين في غياب المحفزات

السوق البحريني يميل للهبوط... أداء ضعيف وغياب الزخم

غياب القناعة باتجاه معين للسوق، سواء صعوداً أو هبوطاً. وفي ضوء هذه المعطيات، يُتوقع أن يستمر هذا الأداء الهادئ خلال الفترة المقبلة، ما لم تظهر محفزات جديدة، سواء على مستوى الشركات أو الاقتصاد الكلي، من شأنها أن تعيد الثقة إلى السوق وتدفعه نحو اتجاه أكثر وضوحاً. وفي المحصلة، أنهى سوق البحرين جلسة الأحد على تراجع طفيف، يعكس ضغوطاً قطاعية محدودة، يقابلها حذر استثماري واضح، مع استمرار تركّز التداول في قطاع المال، في انتظار مرحلة جديدة قد تحمل معها تغييراً في الاتجاه العام للسوق.

قطاعات أخرى، ما أدى إلى استمرار التراجع المحدود في السوق.

استقرار النسبي مائل إلى السلبية

وبشكل عام، تعكس جلسة الأحد حالة من الاستقرار النسبي المائل إلى السلبية، حيث لم تشهد السوق تقلبات حادة، بل تحركات محدودة ضمن نطاق ضيق، وهو ما يشير إلى أن المستثمرين يفضلون الترقب وانتظار مؤشرات أو أخبار جديدة قد تعيد الزخم إلى التداولات.

كما أن انخفاض السيولة نسبياً يعزز من هذه النظرة، حيث غالباً ما يرتبط ضعف السيولة بحالة من التردد أو

تداولات المستثمرين بشكل واضح على أسهم قطاع المال، الذي استحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي قيمة التداولات، حيث بلغت حصته نحو 75.73% من إجمالي قيمة الأوراق المالية المتداولة، ما يؤكد استمرار جاذبية هذا القطاع بالنسبة للمستثمرين. ويُعد قطاع المال من القطاعات المحورية في السوق البحريني، نظراً لوزنه النسبي الكبير وتأثيره المباشر على حركة المؤشر العام، وهو ما يجعل أي تحركات فيه ذات انعكاس واضح على اتجاه السوق ككل.

ورغم هذا التركز في التداولات، إلا أن الأداء العام للقطاع لم يكن كافياً لدعم المؤشر، في ظل الضغوط التي شهدتها

المؤشر بشكل منفصل، ما جعله يتحرك ضمن نفس المسار الهابط، وإن بوتيرة محدودة.

نشاط محدودة

أما على صعيد التداولات، فقد شهدت الجلسة مستويات نشاط محدودة نسبياً، حيث بلغت كمية الأسهم المتداولة مليوناً و232 ألفاً و143 سهماً، وهو ما يشير إلى استمرار حالة الحذر في السوق، مع غياب عمليات شراء قوية أو تحركات مضاربية لافتة. وبلغت القيمة الإجمالية للتداولات نحو 422 ألفاً و847 ديناراً بحرينياً، تم تنفيذها من خلال 124 صفقة، في دلالة على أن التداولات اتسمت بالتجزئة وعدم التركيز الكبير في صفقات ضخمة، ما يعكس طبيعة الجلسة الهادئة.

توزيع النشاط

ومن حيث توزيع النشاط، تركّزت

بانخفاض مؤشر قطاع الاتصالات، إلى جانب تراجع قطاع السلع الاستهلاكية الكمالية، وقطاع المال، وكذلك قطاع الصناعات وقطاع المواد الأساسية، وهو ما شكل ضغطاً جماعياً على أداء السوق، رغم محدودية نسب التراجع. ويعكس هذا التراجع القطاعي حالة من التباين في شهية المستثمرين، حيث فضل البعض تقليص مراكزهم في بعض الأسهم، في وقت لم تظهر فيه قوى شرائية كافية لتعويض هذا التراجع، ما أدى إلى إغلاق المؤشر على انخفاض طفيف.

وفي السياق ذاته، سجل مؤشر البحرين الإسلامي أداءً سلبياً أيضاً، حيث أغلق عند مستوى 923.50 نقطة، منخفضاً بمقدار 2.40 نقطة عن مستوى إقفاله السابق، متأثراً بالأداء العام للسوق، وبالضغوط التي طالت بعض الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ويعكس تراجع المؤشر الإسلامي انسجامه مع الاتجاه العام للسوق، في ظل غياب محفزات خاصة تدعم هذا

أنهى مؤشر البحرين العام تعاملات الأحد على تراجع طفيف، في جلسة اتسمت بالهدوء النسبي وضعف الزخم، حيث أغلق عند مستوى 1,891.25 نقطة، منخفضاً بمقدار 2.54 نقطة مقارنة مع إغلاقه السابق، في انعكاس مباشر لتراجع أداء عدد من القطاعات الرئيسية التي ضغطت على المؤشر العام وأفقته القدرة على التماسك في المنطقة الخضراء.

ويأتي هذا الأداء في ظل استمرار حالة الترقب بين المستثمرين، حيث غلبت النزعة الحذرة على قرارات التداول، خاصة في ظل غياب محفزات قوية تدفع السوق نحو تحقيق مكاسب ملموسة، مقابل ضغوط بيعية محدودة طالت عدداً من الأسهم القيادية والمتوسطة.

أداء سلبي

وعلى مستوى القطاعات، سجلت عدة قطاعات رئيسية أداءً سلبياً خلال الجلسة، حيث تأثر المؤشر العام

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/04/12	2026/04/09	الشركة	الترتيب
1.74%	0.958	0.975	اي بي إم تيرمينالز	1
0.63%	0.470	0.473	البحرين الوطني	2
0.48%	0.207	0.208	بنك السلام	3
0.21%	0.469	0.470	بييون ش.م.ب	4
0.11%	0.875	0.876	أببا	5

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/12	2026/04/09	الشركة	الترتيب
0.59%	0.510	0.507	البحرين والكويت	1
0.19%	2.685	2.680	بيتك	2

صعود محدود للمؤشر رغم تراجع صافي الاستثمار الأجنبي

بورصة مسقط ترتفع بثبات... السيولة تقفز والأجانب يضغطون

1 مؤشر مسقط 30 يغلق عند 8179.21 نقطة مرتفعاً 0.20%

2 قفزة قوية في التداولات بنسبة 60% إلى 71.9 مليون ريال



أنهى مؤشر بورصة مسقط «30» تعاملات جلسة الأحد على ارتفاع طفيف، في أداء يعكس تماسك السوق مدعوماً بنشاط ملحوظ في السيولة، حيث أغلق المؤشر عند مستوى 8179.21 نقطة، محققاً مكاسب بلغت 16.4 نقطة، أي ما نسبته 0.20 بالمائة مقارنة مع آخر جلسة تداول التي سجل خلالها 8162.84 نقطة، في إشارة إلى استمرار الميل الإيجابي المحدود في حركة السوق.

ويأتي هذا الارتفاع في ظل تحسن نسبي في شهية المستثمرين، خاصة مع تسجيل قفزة واضحة في قيمة التداولات، ما يعكس عودة جزئية للنشاط داخل السوق، رغم استمرار بعض المؤشرات المتباينة التي تعكس حالة من الحذر لدى المتعاملين، خصوصاً في ظل الضغوط المرتبطة بتدفقات الاستثمار الأجنبي.

نشاط لافت

وعلى صعيد التداولات، شهدت الجلسة نشاطاً لافتاً، حيث بلغت قيمة التداول نحو 71 مليوناً و908 آلاف و711 ريالاً عُمانياً، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 60.06 بالمائة مقارنة مع آخر جلسة تداول التي بلغت فيها القيمة 44 مليوناً و925 ألفاً و205 ريالاً عُمانية، وهو ما يعكس زيادة ملحوظة في حجم السيولة المتدفقة إلى السوق خلال هذه الجلسة. ويشير هذا الارتفاع الكبير في السيولة

ظل غياب محفزات كبيرة تدفع السوق نحو اتجاه صاعد قوي أو هابط حاد.

كما أن ارتفاع السيولة قد يكون مؤشراً على دخول سيولة مضاربة تبحث عن فرص قصيرة الأجل، وهو ما قد يفسر جزئياً التباين بين ارتفاع المؤشر وتراجع القيمة السوقية، إلى جانب استمرار الضغوط من جانب المستثمرين الأجانب.

تماسط نسبي

وبشكل عام، تعكس جلسة الأحد تماسكاً نسبياً في بورصة مسقط، حيث تمكن المؤشر من تحقيق مكاسب محدودة رغم التحديات، وفي مقدمتها تراجع الاستثمار الأجنبي والانخفاض الطفيف في القيمة السوقية. وفي ظل هذه المعطيات، يتوقع أن يستمر السوق في التحرك ضمن نطاقات محدودة خلال الفترة المقبلة، مع بقاء السيولة عاملاً رئيسياً في دعم الأداء، إلى جانب مراقبة تحركات المستثمرين الأجانب وتأثيرها على اتجاه السوق.

وفي المحصلة، أنهت بورصة مسقط جلسة الأحد على ارتفاع محدود مدعوم بنشاط قوي في التداولات، يقابله حذر استثماري وضغوط خارجية، ما يعكس مرحلة انتقالية ينتظر خلالها السوق محفزات جديدة لتحديد اتجاهه القادم بشكل أكثر وضوحاً خلال الفترة المقبلة.

بالمائة مقارنة مع آخر يوم تداول، لتبلغ ما يقارب 37.97 مليار ريال عُمانى، وهو ما يعكس حالة من التوازن بين عمليات الشراء والبيع، دون تأثير جوهري على إجمالي القيمة السوقية للسوق.

ويُعد هذا التراجع المحدود في القيمة السوقية مؤشراً على أن المكاسب التي حققها المؤشر لم تكن مدفوعة بارتفاعات واسعة في أسعار الأسهم، بل جاءت نتيجة تحركات محدودة في بعض الأسهم، في ظل استمرار التباين في الأداء بين الشركات المدرجة.

إلى تحسن نسبي في وتيرة التداول، سواء من جانب المستثمرين الأفراد أو المؤسسات، ما يعزز من فرص استمرار النشاط خلال الجلسات المقبلة، في حال توافر محفزات إضافية تدعم الاتجاه الصاعد للمؤشر.

وفي المقابل، أظهر التقرير اليومي الصادر عن بورصة مسقط تراجعاً طفيفاً في القيمة السوقية، حيث انخفضت بنسبة 0.003

بالنشاط المحلي والسيولة المرتفعة، ما يشير إلى وجود توازن نسبي بين القوى الشرائية والبيعية داخل السوق، دون سيطرة واضحة لأي من الاتجاهين.

ويعكس هذا الأداء حالة من الحذر الإيجابي، حيث يفضل المستثمرون التحرك بشكل انتقائي، مع التركيز على الأسهم التي تتمتع بأساسيات قوية أو فرص نمو مستقبلية، في

الضغوط البيعية

وعلى مستوى المستثمرين غير العُمانيين، أظهرت البيانات استمرار الضغوط البيعية، حيث بلغت قيمة مشترياتهم في البورصة نحو 8 ملايين و492 ألف ريال عُمانى، مشكلة ما نسبته 11.81 بالمائة من إجمالي التداولات، في حين بلغت قيمة مبيعاتهم نحو 11 مليوناً و459 ألف ريال عُمانى، أي ما يعادل 15.94 بالمائة من إجمالي التداولات.

وأدى هذا الفارق بين عمليات البيع والشراء إلى تسجيل صافي استثمار أجنبي سلبي، حيث انخفض بمقدار مليونين و967 ألف ريال عُمانى، وبنسبة 4.13 بالمائة، ما يعكس استمرار توجه المستثمرين غير العُمانيين نحو تقليص مراكزهم في السوق، وهو ما قد يشكل عامل ضغط على الأداء العام في حال استمر هذا الاتجاه.

ورغم هذه الضغوط، تمكن المؤشر من الحفاظ على مساره الإيجابي، مدعوماً

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/04/12	2026/04/09	التغير
1 عمان والإمارات	0.159	0.145	9.66%
2 الأنوار للإستثمارات	0.197	0.182	8.24%
3 أوكيو للصناعات الأساسية	0.303	0.288	5.21%
4 ظفار الدولية للتنمية	0.334	0.325	2.77%
5 الشرقية للاستثمار	0.117	0.115	1.74%
6 تاجر للتمويل	0.125	0.123	1.63%
7 للتحدة للتمويل	0.087	0.086	1.16%
8 أبراج لخدمات الطاقة	0.470	0.465	1.08%
9 أوكيو للاستكشاف والإنتاج	0.471	0.466	1.07%
10 جلفار للهندسة و اللقاولات	0.192	0.190	1.05%

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/04/12	2026/04/09	التغير
1 ريسوت للإسمنت	0.142	0.149	4.70%
2 الأنوار لبلاد السيراميك	0.210	0.218	3.67%
3 الباطنة للطاقة	0.211	0.218	3.21%
4 السوادي للطاقة	0.211	0.216	2.31%
5 الجزيرة للخدمات	0.264	0.270	2.22%
6 العنقاء للطاقة	0.212	0.216	1.85%
7 بركاء لتحلية المياه	0.170	0.173	1.73%
8 لها للسيراميك	0.291	0.296	1.69%
9 أومنقست	0.379	0.385	1.56%
10 بنك عمان العربي	0.194	0.197	1.52%

عُمان تطرح خمس مناطق امتياز جديدة في قطاعي النفط والغاز



وأعلنت وزارة الطاقة والمعادن في سلطنة عُمان عن طرح خمس مناطق امتياز جديدة في قطاعي النفط والغاز أمام الشركات المحلية والعالمية، في خطوة تستهدف تعزيز استثمار الموارد الطبيعية ورفع كفاءتها بما ينسجم مع مستهدفات رؤية «عُمان 2040».

وتشمل مناطق الامتياز المطروحة (12، 16، 42، 45، 55)، وتمتد على مساحات جغرافية واسعة ذات إمكانات جيولوجية واعدة، ما يعزز فرص الاستكشاف والتطوير في القطاع.

وأكدت الوزارة أن هذه الخطوة تأتي ضمن جهودها لترسيخ بيئة استثمارية قائمة على الشفافية

وتكافؤ الفرص، بما يساهم في جذب الاستثمارات النوعية، ونقل التقنيات الحديثة، وتعظيم القيمة المضافة لقطاعي النفط والغاز. وأوضحت أن عملية التقديم تمر بعدة مراحل تشمل استعراض الفرص المتاحة، والتسجيل وتقديم المستندات المطلوبة، والحصول على البيانات الفنية، ثم رفع العروض عبر المنصة المخصصة وفق الجدول الزمني المحدد.

ويأتي هذا الطرح في إطار توجه سلطنة عُمان نحو تعظيم الاستفادة من الموارد الهيدروكربونية وتعزيز الشراكات مع الشركات العالمية، بما يدعم استدامة القطاع ويرفع مساهمته في الاقتصاد الوطني.

توقعات بأن يتحول المضيق إلى ساحة كبرى لتصفية الحسابات الجيوسياسية

«هرمز» على فوهة بركان.. انكسار الدبلوماسية يطلق «رصاصة الرحمة»

توقعات باختراق خام غرب تكساس حاجز 105 دولارات مع تصاعد التحوط

فشل الحوار الأميركي الإيراني بنهي «آمال التهذئة» ويعيد هرمز للواجهة

للتحوط ضد المخاطر الجيوسياسية. إن وصول السعر إلى 105 دولارات هو مجرد محطة أولى. فالواقع الفني للسوق يشير إلى أن «الفائض الإنتاجي» العالمي في أدنى مستوياته منذ سنوات. دول «أوبك+» بالكاد تلتزم بحصصها الإنتاجية، والولايات المتحدة استنزفت جزءاً كبيراً من احتياطياتها الاستراتيجية (SPR) في محاولات سابقة لخفض الأسعار. هذا يعني أن السوق لا يملك «وسادة أمان» لامتصاص صدمة هرمز، مما يجعل القفزة السعرية حتمية وعنيفة.

وحدة الساحات المائية.. ترابط هرمز بالبحر الأحمر

أحد أخطر العوامل في هذه الأزمة هو «التكامل الجيوسياسي» بين مضيق هرمز ومضيق باب المندب (البحر الأحمر). ففشل المفاوضات الأمريكية الإيرانية يعني تقنياً اشتعال كافة «الجبهات البحرية». التهديدات الحوثية في البحر الأحمر، المدعومة لوجستياً من طهران، تزيد من الضغط على هرمز؛ فإذا ما تعطل الممران معاً، فسيكون العالم أمام انسداد كامل لخطوط الملاحة التي تربط الشرق بالغرب. هذا الترابط يجعل من أسعار النفط شديدة الحساسية ليس فقط لما يحدث في مياه الخليج، بل لأي طلقة تطلق قبالة سواحل اليمن. إن المستثمرين اليوم لا يسعرون «برميلاً مادياً»، بل يسعرون «درجة حرارة الصراع» في ممرات مائية مترابطة، حيث يتحول النفط من سلعة تجارية إلى «رهينة استراتيجية».

التداعيات الاقتصادية.. شبح التضخم والركود

إذا ما استقر النفط فوق حاجز الـ 100 أو 105 دولارات نتيجة توترات هرمز، فإن الاقتصاد العالمي سيواجه «العاصفة الكاملة». التضخم الذي بدأت البنوك المركزية (وعلى رأسها الفيدرالي الأمريكي) في السيطرة عليه عبر رفع الفائدة، سيعود للانفجار مجدداً. فارتفاع أسعار الوقود هو «ضريبة خفية» على كل شيء، من رغيف الخبز إلى تذاكر الطيران. الدول المستوردة الكبرى، مثل الصين والهند، ستكون الأكثر تضرراً، مما قد يدفعها لاتخاذ مواقف سياسية «براغماتية» قد تتعارض مع الأجندة الأمريكية، مثل زيادة الاعتماد على النفط الروسي أو الإيراني المهرب، مما يعقد المشهد السياسي الدولي ويزيد من حدة التوتر بين واشنطن وبكين.



العالم في انتظار «الطلقة الأولى»

في الختام، يبدو أن مضيق هرمز قد تحول من ممر للتجارة إلى «قنبلة موقوتة» بعد سقوط ورقة الدبلوماسية. الفشل في التوصل إلى اتفاق لم يكن نهاية لجولة مفاوضات فحسب، بل كان إيذاناً ببدء مرحلة «عض الأصابع» في أهم ممر مائي في العالم. إن أسعار النفط التي تتطلع الآن نحو مستوى الـ 105 دولارات ليرميل غرب تكساس، لا تعبر عن نقص في الموارد

المسال (LNG)، خاصة لصادرات دول مثل قطر، مما يعني أن أي اضطراب فيه لن يرفع أسعار وقود السيارات فحسب، بل سيهدد التدفئة والصناعة في القارة الأوروبية التي لا تزال تعاني من آثار انقطاع الغاز الروسي. إن إعادة فتح جبهة «هرمز» في هذا التوقيت تمثل «كابوساً» لخبراء الطاقة، لأن العالم ببساطة لا يملك بدائل لوجستية جاهزة لتعويض هذا الحجم الهائل من الإمدادات.

سيناريوهات الصدام.. من «التحرش الملاحي» إلى الإغلاق الشامل

في ظل غياب الاتفاق السياسي، تبرز ثلاثة سيناريوهات لمصير المضيق، لكل منها تداعيات زلزالية على الأسعار:

سيناريو «حرب الناقلات» المتجددة: وهو السيناريو الأكثر ترجيحاً في المدى القريب، حيث تلجأ إيران أو أذرعها في المنطقة إلى عمليات احتجاز متبادلة للناقلات أو هجمات غامضة باستخدام الألغام البحرية

دخلت منطقة الشرق الأوسط، ومعها خارطة الطاقة العالمية، منعطفاً تاريخياً هو الأكثر خطورة منذ عقود، عقب الإعلان عن وصول المفاوضات الأمريكية الإيرانية إلى طريق مسدود. هذا الفشل الدبلوماسي لم يكن مجرد انتكاسة في أروقة الفنادق الفاخرة، بل كان بمثابة إطلاق سراح لـ «هواجس الجغرافيا»، ليعود مضيق هرمز إلى واجهة المشهد كأخطر نقطة اختناق في العالم. ومع تلاشي فرص التوصل إلى اتفاق يضمن رفع العقوبات أو كبح الطموحات النووية، بات مصير هذا الممر المائي الاستراتيجي مرتبطاً بـ «قواعد الاشتباك» الميدانية، وسط توقعات بأن يتحول المضيق من شريان حيوي للطاقة إلى ساحة كبرى لتصفية الحسابات الجيوسياسية، وهو ما يضع أسعار النفط على فوهة بركان.

فشل الدبلوماسية وإعلان انتهاء «عصر التهذئة»

لقد كانت أسواق النفط طوال الأشهر الماضية تعيش على آمال «الصفقة الكبرى» التي قد تضخ ملايين البراميل الإيرانية المحبوسة في السوق، مما يساهم في تبريد الأسعار المشتعلة. إلا أن الانسداد الحالي، الذي أكدته استطلاع رأي حديث لمنصة التنبؤات العالمية «Polymarket»، يعكس تحولاً حاداً في قناعات المستثمرين والمحللين على حد سواء؛ حيث انتقل الرهان العالمي من «الانفراجة» إلى «المواجهة».

هذا الفشل يعني تقنياً أن الإدارة الأمريكية، الواقعة تحت ضغوط داخلية وانتخابية، ستجته نحو تشديد العقوبات وتضييق الخناق على «أساطيل الظل» التي تنقل النفط الإيراني. وفي المقابل، تدرك طهران أن خياراتها الاقتصادية تتقلص، مما قد يدفعها إلى اللجوء لردود فعل «غير متناظرة» في الممرات المائية الحيوية لاستعادة توازن القوة وتذكير العالم بأن أمنه القومي يمر عبر بواباتها البحرية.

هرمز.. الممر الذي لا يمكن تجاوزه

تتمكن الخطورة الفائقة لمضيق هرمز في كونه الممر الوحيد الذي يربط منتجي النفط في الخليج العربي بالأسواق العالمية في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. يمر عبر هذا الممر الضيق، الذي لا يتجاوز عرض ممرات الملاحة فيه بضعة كيلومترات، نحو 20 مليون برميل يومياً، أي ما يقارب 20% من استهلاك النفط العالمي. علاوة على النفط الخام، يعتبر المضيق شريان الحياة الرئيسي للغاز الطبيعي

محاولة إغلاق فيزيائي للمضيق عبر إغراق سفن ضخمة في الممرات الملاحية أو زرع حقول ألغام كثيفة. في هذه الحالة، يتفق المحللون على أن النفط سيكسر حاجز الـ 150 دولاراً في غضون أيام، مما يسبب صدمة اقتصادية عالمية قد تؤدي إلى انهيار في أسواق الأسهم العالمية وتوقف قطاعات صناعية كاملة.

رحلة الـ 105 دولارات وما بعدها.. لماذا يرتفع «غرب تكساس»؟

لقد بدأت الأسواق بالفعل في «تجرع» مرارة نكسة المفاوضات. خام غرب تكساس الوسيط، الذي يُعد المعيار الأبرز للنفط في النصف الغربي من الكرة الأرضية، يتأثر بشدة بتهديدات هرمز لسببين: الأول هو أن أي نقص في نفط الخليج سيؤدي إلى اندفاع المشتريين الآسيويين نحو النفط الأمريكي لتعويض النقص، مما يرفع سعره محلياً وعالمياً. والثاني هو أن الـ WTI يعتبر الأداة المفضلة للمضاربين

والمسيرات الانتحارية. في هذا السيناريو، لن يُغلق المضيق تماماً، لكن كلفة التأمين والشحن ستقفز بمعدلات فلكية (War Risk Premiums)، مما يضيف «علاوة خطر» فورية تدفع خام غرب تكساس (WTI) لتجاوز الـ 105 دولارات للبرميل بشكل مستدام، حتى لو كانت الإمدادات المادية لا تزال تتدفق.

سيناريو «المضايقات السيادية» والتفتيش القسري: قد تعمد طهران، استناداً إلى تفسيراتها القانونية للملاحة في مياهها الإقليمية، إلى فرض بروتوكولات تفتيش مشددة على السفن المتجهة إلى دول تعتبرها «معادية». هذا النوع من «التعطيل الناعم» سيخلق حالة من الفوضى في سلاسل التوريد، ويجبر السفن على الانتظار لأيام أو أسابيع، مما يقلص المعروض الفعلي في المصافي العالمية ويخلق نقصاً حاداً يرفع الأسعار نتيجة «عنق الزجاجة» اللوجستي. سيناريو «الانفجار العسكري المباشر»: وهو السيناريو الكارثي الذي يتمثل في

أزمة الثقة بالاستثمار واستدامة الإمدادات

الآثار الجانبية لفشل المفاوضات وتوتر مصير هرمز تمتد لتشمل «المستقبل البعيد». إن شركات النفط العالمية (IOCs) تتردد في ضخ مليارات الدولارات في مشاريع تطوير الحقول داخل منطقة الخليج في ظل انعدام الرؤية السياسية. هذا «الهروب الرأسمالي» يعني أن القدرة الإنتاجية للمنطقة قد تتراجع على المدى الطويل، مما يضمن بقاء الأسعار في مستويات مرتفعة لسنوات، حتى لو انتهت الأزمة العسكرية الحالية. فالسوق لا يخشى فقط «انقطاع اليوم»، بل يخشى «نقص الغد».

ترابط هرمز والبحر الأحمر يخلق «كماشاً مائياً» تهدد إمدادات الطاقة

منصات التنبؤ ترصد سيطرة سيناريو التصعيد على توجهات الأسواق





في مفارقة تعيد طرح أسئلة جوهرية حول ما يحرك الاستثمار فعلاً

الأسواق تتجاهل الصدمات.. هل فقدت الحروب تأثيرها على الاستثمار



التركيز يتجه إلى النمو والتكنولوجيا والديموغرافيا بدلاً من الأخبار السياسية

برامج التحفيز الضخمة تخلق تحديات طويلة الأجل في الاستدامة المالية

تنوع الأصول وتدخل البنوك المركزية يدعمان قدرة الأسواق على امتصاص التقلبات

الأسواق تتفاعل سريعاً مع الأزمات الجيوسياسية ثم تعود إلى مسارها الأساسي

مرونة غير مسبوقة

لم تعد الحروب والصراعات الجيوسياسية تُحدث الصدمات العنيفة نفسها التي كانت تُربك الأسواق العالمية في السابق، إذ تشير قراءة حديثة إلى أن المستثمرين باتوا أقل حساسية تجاه الأحداث السياسية الكبرى، وأكثر تركيزاً على عوامل هيكلية طويلة الأجل. وبحسب تحليل نشرته فايننشال تايمز، فإن موجات القلق التي كانت تصاحب اندلاع الأزمات العسكرية لم تعد تنعكس بنفس القوة على عوائد الأصول، بل باتت تأثيراتها قصيرة الأجل ومحدودة نسبياً، في ظل قدرة الأسواق على امتصاص الصدمات بسرعة.

هذه الظاهرة لا تعني غياب التأثير بالكامل، بل تشير إلى تغير في طبيعة الاستجابة؛ حيث تتفاعل الأسواق بشكل سريع ومؤقت، ثم تعود إلى مسارها الأساسي، وكأن شيئاً لم يكن.

النفط والذعر المؤقت

ورغم أن بعض الأحداث، مثل الحروب، لا تزال تثير تقلبات فورية، خصوصاً في أسواق الطاقة، إلا أن هذه التقلبات غالباً ما تكون مؤقتة. فارتفاع أسعار النفط أو اضطراب الإمدادات لا يلبث أن يستقر مع إعادة التوازن بين العرض والطلب. وتوضح فايننشال تايمز أن ردود الفعل الأولية في الأسواق غالباً ما تكون مدفوعة بالعاطفة أو المضاربة، لكنها لا تستمر طويلاً، إذ سرعان ما تعود الأسعار إلى مستويات تعكس الأساسيات الاقتصادية.

ما الذي يهم فعلاً؟

في المقابل، يطرح هذا الواقع تساؤلاً محورياً: إذا كانت الحروب والأزمات لا تؤثر بشكل جوهري، فما الذي يحدد عوائد الاستثمار؟ وفقاً للتحليل، فإن العاملين الأكثر تأثيراً خلال العقود الماضية كانا حدثين استثنائيين: الأول هو انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في

التي عكس هذه التطورات تحولاً عميقاً في بنية الأسواق المالية العالمية، حيث أصبحت أكثر مرونة وقدرة على امتصاص الصدمات. ويعود ذلك إلى عدة عوامل، أبرزها تطور أدوات التحوط، وتسارع تدفق المعلومات، وتزايد تدخل البنوك المركزية عند الحاجة.

كما أن تنوع الاستثمارات وانتشار رؤوس الأموال عبر مختلف الأسواق والقطاعات ساهم في تقليل تأثير أي حدث منفرد، مهما كان حجمه. في هذا السياق، لم تعد الأحداث السياسية أو العسكرية العامل الحاسم في تحديد اتجاهات الأسواق، بل أصبحت مجرد عنصر ضمن منظومة أوسع من المؤثرات.

صدمات محدودة

التاريخ الحديث للأسواق المالية يعزز هذه الفرضية. فمُنذ نهاية القرن الماضي، شهد العالم سلسلة من الأزمات الكبرى، بدءاً من الأزمة الآسيوية، مروراً بالأزمة الروسية، ووصولاً إلى الأزمة المالية العالمية في 2008، ومع ذلك، فإن هذه الأحداث - رغم ضخامتها - لم تؤد إلى تغيير دائم في اتجاهات العوائد. وتشير فايننشال تايمز إلى أن كثيراً من المخاوف التي كانت تهيم على المستثمرين في تلك الفترات تبين لاحقاً أنها مبالغ فيها، حيث سرعان ما استعادت الأسواق توازنها، بل وحقت مستويات قياسية جديدة.

حتى في الأزمات التي بدت كارثية في لحظتها، مثل أزمة الديون الأوروبية أو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، لم يكن التأثير طويل الأمد بالحجم المتوقع، إذ تمكنت الأسواق من التكيف وإعادة التسعير بسرعة.

ديون وتحديات

سلوك المستثمرين

أحد أبرز تداعيات كوفيد هو تضخم مستويات الدين الحكومي، حيث ارتفعت نسب الدين إلى الناتج المحلي في العديد من الدول إلى مستويات غير مسبوقة. هذا الواقع يفرض ضغوطاً على السياسات المالية، ويحد من قدرة الحكومات على مواجهة أزمات مستقبلية، ما قد يشكل خطراً كامناً على الأسواق.

كما أن التوقعات بأن تتدخل الحكومات دائماً لإنقاذ الاقتصاد قد تخلق ما يُعرف بـ«المخاطر الأخلاقية»، حيث يعتمد المستثمرون بشكل مفرط على الدعم الحكومي.

كوفيد... نقطة التحول

الثروة عالمياً، وأسهم في خفض معدلات التضخم، وتقليل تكاليف الاقتراض، ما دعم الأسواق المالية لعقود.

اقتصاد عالمي جديد

لم يقتصر تأثير الصين على التجارة فقط، بل امتد إلى النظام المالي العالمي، حيث ساهم فائض المدخرات لديها في توفير سيولة ضخمة للأسواق، ما عزز الاستثمارات وساعد في استقرار أسعار الفائدة. وبذلك، أصبح الاقتصاد العالمي أكثر ترابطاً واعتماداً على العوامل الهيكلية طويلة الأجل، بدلاً من الأحداث قصيرة الأجل.

عام 2001، والثاني هو جائحة كوفيد-19.

الصين تغير المعادلة

كان لانضمام الصين إلى الاقتصاد العالمي تأثير عميق وشامل، إذ أدى إلى إعادة تشكيل سلاسل التوريد العالمية، وخفض تكاليف الإنتاج، وتعزيز النمو الاقتصادي في العديد من الدول.

فقد تحولت الصين إلى مركز صناعي عالمي، ما ساهم في انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية بشكل كبير، وفي الوقت نفسه خلق طلباً هائلاً على المواد الخام، مثل المعادن والطاقة.

قدرة أكبر على امتصاص الصدمات

في المحصلة، يبدو أن الأسواق العالمية دخلت مرحلة جديدة، تتسم بقدرة أكبر على امتصاص الصدمات، وتركيز أعلى على العوامل الهيكلية.

ورغم أن الحروب والأزمات لا تزال تؤثر في المدى القصير، إلا أن تأثيرها على المدى

الطويل أصبح محدوداً، مقارنة بالعوامل الاقتصادية الكبرى. وبحسب تحليل فايننشال تايمز، فإن فهم هذه التحولات يعد أمراً أساسياً للمستثمرين، الذين يسعون إلى تحقيق عوائد مستقرة في عالم سريع التغير.

تقييمات مرتفعة

ومن المثير للاهتمام أن حتى التقييمات المرتفعة للأسهم لم تعد تشكل مصدر قلق كبير للمستثمرين، حيث يتم تبريرها بناءً على توقعات النمو المستقبلي، أو انخفاض أسعار الفائدة.

كما أن تركّز الأسواق في عدد محدود من الشركات الكبرى لم يعد يُنظر إليه كخطر كبير، بل كواقع يعكس هيمنة شركات التكنولوجيا العملاقة.

تجاهل الاتجاهات الكبرى

حتى القضايا الكبرى، مثل التغير المناخي أو التحولات الديموغرافية، لم تؤثر بشكل مباشر في عوائد الأسواق، رغم أهميتها على المدى الطويل.

وبعكس ذلك فجوة بين ما يُناقش في الأوساط الأكاديمية والسياسية، وبين ما يهتم به المستثمرون فعلياً.

هل هذا الوضع مستدام؟

رغم هذا التماسك، تظل هناك تساؤلات حول مدى استدامة هذا الوضع، خاصة في ظل التحديات المتزايدة، مثل ارتفاع الديون، والتوترات الجيوسياسية، وتغير السياسات النقدية.

فإذا ما حدثت صدمة كبيرة تؤثر في الأساسيات الاقتصادية، فقد يكون تأثيرها مختلفاً وأكثر عمقاً.

احتمالات المستقبل

تشير فايننشال تايمز إلى أن الخطر الحقيقي قد لا يأتي من الحروب أو الأزمات التقليدية، بل من الاختلالات الهيكلية، مثل الديون المرتفعة أو ضعف الإنتاجية.

كما أن أي تغير مفاجئ في سياسات البنوك المركزية أو فقدان الثقة في الأسواق المالية قد يؤدي إلى اضطرابات كبيرة.

5 تراكم الديون وضعف الإنتاجية قد يشكلان الخطر الحقيقي على الأسواق مستقبلاً

6 التحول الصناعي الصيني خفض التكاليف وعزز النمو وأعاد توزيع الثروة عالمياً

7 تقلبات الطاقة تعكس المخاوف اللحظية قبل أن تستقر وفق أساسيات العرض والطلب

تراجع وتيرة النمو مع تصاعد الضغوط الجيوسياسية وتقلص آفاق التعافي

صدمة الحرب
تربك الاقتصاد
العالمي وتدفعه
نحو التباطؤ

5 تراجع ثقة المستهلكين والمستثمرين يهدد الاستهلاك ويؤخر قرارات الاستثمار

4 تقلبات حادة في الأسواق المالية تعكس هشاشة المشهد الاقتصادي العالمي

3 البنوك المركزية في مأزق بين كبح التضخم ودعم النمو وسط بيئة نقدية معقدة

2 تصاعد مخاطر الركود التضخمي مع تزامن تباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع الأسعار

1 قفزات أسعار الطاقة تعيد إشعال التضخم وتضغط على تكاليف الإنتاج والمعيشة عالمياً

يدخل الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة من التباطؤ الحاد، مدفوعاً بتداعيات الحرب الجيوسياسية في الشرق الأوسط، والتي أعادت رسم مسار الأسواق العالمية خلال فترة قصيرة. فبعد بداية عام اتسمت بزخم اقتصادي نسبي، جاءت التطورات الأخيرة لتقلب المعادلة، وتدفع التوقعات نحو سيناريو أكثر حذراً، بل وربما أكثر تشاؤماً في بعض التقديرات.

تشير التوقعات إلى أن النمو العالمي سيتراجع إلى نحو 2.9% خلال عام 2026، مقارنة بـ3.4% في العام السابق، في انعكاس واضح لتأثير الصدمات الجيوسياسية على النشاط الاقتصادي العالمي. هذا التباطؤ لا يعكس مجرد دورة اقتصادية عادية، بل يمثل تحولاً هيكلياً مرتبطاً بارتفاع حالة عدم اليقين وتراجع الاستثمارات.

ضغوط متصاعدة

لا يقتصر التأثير على تباطؤ النمو، بل يمتد إلى تضخم متصاعد يعيد إلى الأذهان سيناريوهات اقتصادية معقدة. فقد بدأت الأسعار العالمية في الارتفاع بوتيرة أسرع، مع توقعات بوصول التضخم إلى نحو 4.2% في بعض الفترات، مدفوعاً بشكل رئيسي بارتفاع تكاليف الطاقة. وتعد أسعار الوقود المحرك الأساسي لهذا الاتجاه، إذ أدت الحرب إلى اضطراب إمدادات النفط،

وارتفاع أسعار البنزين بشكل ملحوظ، خاصة في الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة، حيث سجل التضخم أعلى مستوياته منذ سنوات.

صدمة الطاقة

تمثل الطاقة محور الأزمة الحالية، إذ تحولت من عامل دعم للنمو إلى مصدر رئيسي للضغوط الاقتصادية. فقد أدت الهجمات على البنية التحتية للطاقة وتعطل بعض الإمدادات إلى تقليص الإنتاج ورفع الأسعار، في وقت يعاني فيه الاقتصاد العالمي أصلاً من هشاشة في سلاسل الإمداد.

كما أن إغلاق أو تهديد الممرات الحيوية مثل مضيق هرمز أضاف بعداً استراتيجياً للأزمة، حيث أصبح تدفق الطاقة إلى الأسواق العالمية عرضة لمخاطر مستمرة، ما يرفع من تكلفة النقل والإنتاج ويغذي التضخم عالمياً.

ارتباك الأسواق

تعيش الأسواق العالمية حالة من التذبذب الحاد بين التفاؤل الحذر والتشاؤم المتزايد. ففي الوقت الذي تظهر فيه بعض المؤشرات إشارات تهدئة مؤقتة، تبقى المخاوف من تجدد التصعيد قائمة، وهو ما ينعكس مباشرة على أسعار النفط والأسهم.

وقد أظهرت الأسواق استجابة سريعة لأي إشارات سياسية، حيث شهدت تقلبات في أسعار النفط والأسهم مع كل تطور جديد، ما يعكس حساسية عالية للمتغيرات الجيوسياسية.

السياسات النقدية

تقف البنوك المركزية أمام معضلة معقدة، إذ تجد نفسها بين خيارين أحلاهما مر: إما رفع أسعار الفائدة لكبح التضخم، أو دعم النمو الاقتصادي المدفوع العديد من البنوك المركزية إلى تثبيت أسعار الفائدة مؤقتاً، بانتظار وضوح الصورة.

وقد اختارت عدة دول، من بينها اقتصادات متقدمة وناشئة، الإبقاء على سياستها النقدية دون تغيير في الوقت الحالي، في محاولة لتفادي صدمة مزدوجة على النمو والأسعار.

تراجع الثقة

إلى جانب المؤشرات الاقتصادية، برز عامل نفسي مهم يمثل في تراجع ثقة المستهلكين. ففي الولايات المتحدة، انخفضت الثقة إلى مستويات قياسية منخفضة، ما يعكس قلقاً واسعاً من ارتفاع الأسعار وتأثيرها على القدرة الشرائية.

هذا التراجع في المعنويات لا يقتصر على المستهلكين، بل يمتد إلى

الشركات والمستثمرين، ما يضعف قرارات الاستثمار ويؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي العام.

سلاسل الإمداد

امتدت تداعيات الحرب إلى سلاسل الإمداد العالمية، التي لا تزال تعاني من آثار أزمات سابقة. ومع ارتفاع تكاليف النقل والطاقة، تواجه الشركات تحديات متزايدة في تأمين المواد الخام والحفاظ على مستويات الإنتاج.

وقد أدى هذا الوضع إلى انتقال أثر الأزمة من قطاع الطاقة إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الصناعة والخدمات، ما يعمق من تأثيرها على الاقتصاد العالمي.

سيناريوهات متعددة

تتراوح التوقعات المستقبلية بين سيناريوهين رئيسيين: الأول يفترض استمرار التوترات عند مستوى منخفض نسبياً، مع بقاء أسعار النفط دون مستويات قياسية، والثاني يتوقع تصعيداً قد يدفع الأسعار إلى مستويات مرتفعة جداً تصل إلى 170 دولاراً للبرميل.

الفارق بين هذين السيناريوهين ليس بسيطاً، إذ قد يتجاوز تأثيره تريليون دولار في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ما يعكس حجم المخاطر المرتبطة بالتطورات الجيوسياسية.

الاقتصادات الكبرى

تعد الاقتصادات الكبرى الأكثر تأثراً بهذه التطورات، نظراً لاعتمادها الكبير على الطاقة وحجم ارتباطها بالاقتصاد العالمي. ففي الولايات المتحدة، أدى ارتفاع أسعار الوقود إلى زيادة التضخم، بينما تواجه أوروبا تحديات إضافية مرتبطة بالطاقة والنمو.

أما الاقتصادات الناشئة، فتواجه ضغوطاً مزدوجة تتمثل في ارتفاع تكاليف الاستيراد وضعف العملات المحلية، ما يزيد من حدة التضخم ويحد من قدرتها على النمو.

تحولات هيكلية

لا تقتصر الأزمة الحالية على تأثيرات قصيرة الأجل، بل قد تقود إلى تحولات هيكلية في الاقتصاد العالمي. فقد تدفع هذه التطورات الدول إلى إعادة النظر في استراتيجياتها للطاقة وسلاسل الإمداد، مع التركيز على تقليل الاعتماد على مصادر محددة.

تداخل الأزمات

كما قد تسهم في تسريع التحول نحو الطاقة البديلة، رغم التحديات المرتبطة بهذا التحول في المدى القصير.

تأتي هذه الأزمة في وقت لم يتعاف فيه الاقتصاد العالمي بالكامل من تداعيات جائحة كورونا والتوترات

التجارية السابقة، ما يزيد من تعقيد المشهد. هذا التداخل بين الأزمات يخلق بيئة اقتصادية غير مستقرة، يصعب التنبؤ بمسارها. وتشير التقديرات إلى أن الاقتصاد العالمي يواجه مزيجاً من التباطؤ وارتفاع الأسعار، وهو ما يُعرف بالركود التضخمي، أحد أكثر السيناريوهات تعقيداً لصناع القرار.

الخيارات الحكومية

تواجه الحكومات تحديات كبيرة في التعامل مع هذه الأوضاع، إذ يتعين عليها تحقيق توازن بين دعم النمو والسيطرة على التضخم. وتشمل الخيارات المتاحة تقديم حوافز مالية، أو دعم أسعار الطاقة، أو اتخاذ إجراءات لضبط الأسواق.

غير أن هذه السياسات قد تكون محدودة التأثير في ظل طبيعة الأزمة الحالية، التي ترتبط بعوامل خارجية يصعب التحكم بها.

الأسواق المالية

تعكس الأسواق المالية حالة القلق المتزايد، حيث تشهد تقلبات حادة في الأسهم والعملات والسلع. و يبحث المستثمرون عن ملاذات آمنة، مثل الذهب، في ظل ارتفاع المخاطر. كما أن ارتفاع أسعار الفائدة المحتمل يزيد من تكلفة التمويل، ما يؤثر على الشركات ويحد من قدرتها على التوسع.

مفترق طرق حاسم

تتسارع التحولات الهيكلية، خاصة في مجالات الطاقة وسلاسل التوريد، في محاولة لتقليل التعرض للصدمات الخارجية مستقبلاً.

ويبقى السؤال الأهم: هل ينجح الاقتصاد العالمي في امتصاص هذه الصدمة عبر مسار هبوط ناعم يوازن بين احتواء التضخم والحفاظ على النمو، أم أن العالم يتجه نحو مرحلة أطول من الاضطرابات الاقتصادية الممتدة، حيث يصبح الركود التضخمي واقعاً يصعب تجاوزه في المدى القريب؟

من الصعب احتواؤها عبر السياسات الاقتصادية التقليدية وحدها، إذ تبقى التطورات الميدانية العامل الأكثر تأثيراً في تحديد اتجاهات الأسواق. فكل تصعيد جديد قد يعيد إشعال موجات التضخم، بينما يفتح أي تهدئة باباً لالتقاط الأنفاس وإعادة التوازن تدريجياً.

وعليه، فإن المرحلة المقبلة ستتمس بقدر كبير من الحذر والترقب، سواء لدى الحكومات أو المستثمرين، مع ميل واضح نحو إدارة المخاطر بدلاً من السعي إلى تحقيق مكاسب سريعة. كما يُتوقع أن

على قرارات الاستثمار طويلة الأجل، ويؤدي إلى إعادة تموضع رؤوس الأموال نحو الأصول الأكثر أماناً، وهو ما قد يحد من قدرة الاقتصادات على تحقيق تعاف سريع. وفي الوقت ذاته، تبرز مخاطر تباين الأداء بين الاقتصادات، حيث قد تتمكن بعض الدول من امتصاص الصدمة بفضل فوائض مالية أو موارد طبيعية، بينما تواجه أخرى ضغوطاً مضاعفة نتيجة ارتفاع كلفة الاستيراد وضعف العملات.

ولا يمكن إغفال أن طبيعة الأزمة الحالية، المرتبطة بعوامل جيوسياسية، تجعل

صدمات متعددة ومتزامنة. في هذا السياق، لم يعد الحديث عن تباطؤ مؤقت كافياً لوصف المشهد، بل نحن أمام دورة اقتصادية مختلفة تتسم بارتفاع تكاليف الإنتاج، وتشديد الأوضاع المالية، وتراجع زخم الطلب العالمي. هذه العوامل مجتمعة تعني أن العالم يدخل مرحلة من النمو الأضعف والتضخم الأعلى، وهي معادلة صعبة لطالما شكلت تحدياً لصناع القرار، خصوصاً في ظل محدودية الأدوات التقليدية للسياسة النقدية والمالية.

كما أن استمرار حالة عدم اليقين يضغط

في المحصلة، يقف الاقتصاد العالمي عند مفترق طرق حاسم، تتقاطع فيه الجغرافيا السياسية مع الاقتصاد الكلي لتصنع مشهداً شديد التعقيد والتقلب. فالتوترات العسكرية لم تعد مجرد عامل خارجي عابر، بل تحولت إلى عنصر مؤثر في معادلات النمو والتضخم والتجارة الدولية، ما يعيد تشكيل خريطة الاقتصاد العالمي بوتيرة متسارعة. ومع اتساع نطاق التأثير ليشمل الطاقة وسلاسل الإمداد وثقة الأسواق، تبدو المرحلة الحالية أقرب إلى اختبار حقيقي لقدرة الاقتصاد العالمي على التكيف مع

البيتكوين دون 72 ألف دولار رغم مكاسب أسبوعية قاربت 8%

العملات المشفرة تتراجع... مكاسب تتبخر وتقلبات تضغط السوق

1 الإيثريوم تتكبد خسائر أكبر في ظل تصاعد الضغوط البيعية وتقلبات السوق

2

الأسعار لا تزال بعيدة بشكل ملحوظ عن الذروة التاريخية المسجلة في 2025



خلاصة التحول

تعكس التطورات الأخيرة في سوق العملات المشفرة طبيعة هذا القطاع الذي يجمع بين الفرص الكبيرة والمخاطر المرتفعة. فبينما تظل العملات الرئيسية قادرة على تحقيق مكاسب قوية، فإنها تظل عرضة لتصحيحات حادة نتيجة العوامل الجيوسياسية، وتراجع السيولة، وضبابية المشهد التنظيمي.

العملات البديلة

تظهر العملات البديلة، مثل سولانا والريبل، حساسية أكبر للتقلبات مقارنة بالبيتكوين، نظراً لارتفاع درجة المخاطرة المرتبطة بها. ففي فترات الصعود، تحقق هذه العملات مكاسب أكبر، لكنها تتكبد خسائر أكبر أيضاً خلال فترات التراجع. ويعكس هذا النمط استمرار هيمنة البيتكوين على السوق، حيث تمثل نحو 58% من إجمالي القيمة السوقية، في حين تتراجع حصة العملات الأخرى نسبياً. هذه الهيمنة تعزز من دور البيتكوين كمؤشر رئيسي لاتجاه السوق، حيث غالباً ما تقود تحركاتها بقية العملات.

شتاء محتمل

يثير الأداء المتذبذب للعملات المشفرة تساؤلات حول ما إذا كان السوق يمر بمرحلة "شتاء رقمي" جديدة، وهو

أي تطورات إيجابية على صعيد التنظيم قد تشكل عاملاً داعماً للأسعار، في حين أن التشديد التنظيمي قد يؤدي إلى ضغوط إضافية.

ارتباط اقتصادي

أصبحت العملات المشفرة مرتبطة بشكل متزايد بالدورة الاقتصادية العالمية، خاصة مع دخول المؤسسات المالية الكبرى إلى هذا المجال. فارتفاع أسعار الفائدة، على سبيل المثال، يقلل من جاذبية الأصول عالية المخاطر، بما في ذلك العملات الرقمية، حيث يفضل المستثمرون التوجه نحو أدوات استثمارية أكثر أماناً. كما أن السياسات النقدية المتشددة، التي تهدف إلى مكافحة التضخم، تؤدي إلى سحب السيولة من الأسواق، ما ينعكس سلباً على أسعار الأصول الرقمية. في المقابل، فإن أي تحول نحو سياسات نقدية أكثر تيسيراً قد يدعم عودة الزخم إلى السوق.

تشهد سوق العملات المشفرة مرحلة جديدة من التذبذب الحاد، تعكس طبيعتها كأحد أكثر الأسواق حساسية للتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية. فبعد موجة من الارتفاعات القوية خلال الأسبوع الماضي، عادت الأسعار لتتراجع خلال تعاملات الأحد، في حركة باتت تتكرر بشكل ملحوظ خلال الأشهر الأخيرة، حيث يتبع الصعود السريع تصحيح حاد يعيد تقييم مستويات الأسعار.

وقد تراجعت عملة البيتكوين، أكبر العملات الرقمية من حيث القيمة السوقية، بنحو 2.5% لتستقر قرب مستوى 71800 دولار، بعد أن كانت قد سجلت مكاسب أسبوعية قوية بلغت نحو 8%. في المقابل، تكبدت الإيثريوم خسائر أكبر نسبياً، حيث انخفضت بنحو 4% لتداول حول 2215 دولاراً، فيما طالت موجة التراجع العملات البديلة مثل سولانا والريبل، التي سجلت انخفاضات متفاوتة تعكس ارتفاع درجة المخاطرة المرتبطة بها.

تذبذب هيكل

لا يمكن النظر إلى هذه التحركات على أنها مجرد تصحيح مؤقت، بل تعكس حالة تذبذب هيكلية أصبحت سمة أساسية في سوق العملات الرقمية. فخلال السنوات الأخيرة، تحولت هذه الأصول من كونها أدوات استثمارية بديلة إلى مكونات رئيسية في المحافظ الاستثمارية العالمية، ما جعلها أكثر ارتباطاً بالدورات الاقتصادية الكبرى. هذا التحول أدى إلى زيادة حساسية العملات المشفرة تجاه العوامل الخارجية، مثل قرارات البنوك المركزية، والتوترات الجيوسياسية، والتغيرات في شهية المخاطر لدى المستثمرين. وبالتالي، لم تعد الأسعار تتحرك فقط بناءً على عوامل العرض والطلب التقليدية، بل أصبحت تتفاعل بشكل فوري مع أي تطورات على الساحة الدولية.

نزوة بعيدة

رغم التعافي النسبي الذي شهدته العملات المشفرة في بعض الفترات، لا تزال البيتكوين بعيدة بشكل كبير عن ذروتها التاريخية التي تجاوزت 120 ألف دولار في أواخر عام 2025. ويعكس هذا الفارق الكبير دخول السوق في مرحلة تصحيح ممتدة، تهدف إلى إعادة تقييم الأسعار بعد

مصطلح يُستخدم لوصف فترات الانخفاض الطويلة في أسعار العملات الرقمية. وقد شهد السوق بالفعل تراجعاً حاداً منذ ذروته في عام 2025، أدت إلى فقدان مئات المليارات من القيمة السوقية. وفي ظل غياب محفزات قوية، مثل تبني واسع النطاق أو تطورات تنظيمية إيجابية، قد يستمر هذا الاتجاه لفترة أطول.

محفزات غائبة

من أبرز التحديات التي تواجه السوق حالياً هو غياب محفزات قوية قادرة على دفع الأسعار نحو اتجاه صعودي مستدام. ففي السابق، كانت الأخبار المتعلقة بتبني المؤسسات الكبرى أو إطلاق منتجات مالية جديدة كفيلة بإشغال موجات صعود قوية.

أما اليوم، فقد أصبحت هذه العوامل أقل تأثيراً، في ظل تشبع السوق بالأخبار الإيجابية، ما يجعل المستثمرين أكثر تركيزاً على العوامل الأساسية، مثل السيولة والتنظيم والظروف الاقتصادية.

فرص كامنة

رغم التحديات الحالية، لا تزال العملات المشفرة تحتفظ بجاذبية استثمارية على المدى الطويل. فالنظرة التقنية، مثل التمويل اللامركزي (DeFi) وترميز الأصول (Tokenization)، تفتح آفاقاً جديدة لاستخدام هذه العملات في مجالات متعددة.

كما أن تزايد الاعتماد المؤسسي، وإن كان بوتيرة أبطأ، يشير إلى أن السوق لا يزال في مرحلة نمو، وأنه قد يشهد تحولات إيجابية على المدى البعيد، خاصة إذا تم التغلب على التحديات التنظيمية.

إدارة المخاطر

في ظل هذه البيئة المعقدة، يصبح من الضروري على المستثمرين تبني استراتيجيات إدارة مخاطر فعالة. فالتقلبات الحادة قد تؤدي إلى تحقيق أرباح كبيرة خلال فترات قصيرة، لكنها قد تمحو هذه المكاسب بنفس السرعة. لذلك، ينصح الخبراء بتوزيع الاستثمارات، وتجنب التعرض المفرط للأصول عالية المخاطر، ومتابعة التطورات الاقتصادية والسياسية بشكل مستمر، لاتخاذ قرارات استثمارية مدروسة.

5

استمرار هيمنة البيتكوين على القيمة السوقية العالمية للعملات الرقمية

6

العملات البديلة الأكثر تأثراً بالتراجعات مع ارتفاع مستويات المخاطرة

3

ضغوط جيوسياسية وتنظيمية مستمرة تحد من الزخم الاستثماري

4

ضعف السيولة في السوق يفاقم حدة التحركات السريعة

اقتصاد الصين ورحلة التنمية 11

توازن بين الابتكار التكنولوجي وتطوير القطاع المالي

كتب جورج حبيب

يشهد الاقتصاد الصيني تحولات كبيرة ومتسارعة أثرت على مسارات التنمية في مختلف المناطق، متأثرة بالعوامل الداخلية والخارجية على حد سواء. إن دراسة هذه التحولات وتحليل ديناميكيات

النمو والفجوات الاقتصادية بين المناطق الشرقية والوسطى والغربية يُعد مفتاحاً لفهم استراتيجيات التنمية الصينية، وتقييم أثر السياسات الحكومية، واستشراف فرص المستقبل الاقتصادي للبلاد.

تهدف هذه السلسلة من المقالات إلى تقديم رؤية شاملة لمسار الاقتصاد الصيني، من خلال استعراض التحولات الهيكلية، ومؤشرات الأداء، والتحديات، والفرص التي تواجه التنمية على المدى الطويل.



في سياق تطور مناطق غرب الصين عبر العقود الماضية، اتسم النمو الاقتصادي فيها بدرجة عالية من الاعتماد على الاستثمار المكثف واستغلال الموارد الطبيعية، وهو ما شكّل في مرحلة معينة محركاً رئيسياً للتنمية. إلا أن هذا النمط من النمو أدى أيضاً إلى نوع من الاختلال في التوازن التنموي، حيث ابتعد مسار الاقتصادي أحياناً عن الشكل الطبيعي والمتكامل للتنمية المستدامة، ما كشف الحاجة إلى إعادة توجيه بوصلة التطور نحو أسس أكثر استقراراً وعمقاً. ومن هذا المنطلق، برز التقدم التكنولوجي باعتباره خياراً استراتيجياً لا غنى عنه في المرحلة المقبلة، ليس فقط كأداة لتصحيح مسار النمو الاقتصادي، بل كعنصر جوهري يعيد صياغة بنية الاقتصاد ذاته. فالتكنولوجيا لم تعد مجرد عامل مساعد، بل أصبحت محورياً مركزياً في بناء اقتصاد حديث قادر على المنافسة والاستمرار، خاصة في ظل التحولات العالمية المتسارعة نحو الاقتصاد المعرفي والابتكار.

فعل مستوى الأهداف الاقتصادية الكلية، مثل رفع الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز الإيرادات المالية للدولة، وزيادة حجم الإنتاج الصناعي، يتضح أن تحقيق هذه الأهداف لا يمكن أن يتم بالاعتماد على الأساليب التقليدية فقط، بل يتطلب دفع عجلة التطور الصناعي نحو مستويات أعلى من الكفاءة والإنتاجية. وهنا يتجلى دور التقدم التكنولوجي باعتباره القاعدة الأساسية التي يقوم عليها تطوير القطاع الصناعي، إذ يوفر الأدوات والوسائل التي ترفع من جودة الإنتاج، وتقلل من الكلفة، وتزيد من القدرة التنافسية للأسواق.

كما أن التقدم الصناعي في هذا السياق لا يقتصر على التوسع الكمي في الإنتاج، بل يشمل أيضاً التحول النوعي نحو صناعات ذات قيمة مضافة عالية تعتمد على الابتكار والتقنيات الحديثة. وهذا ما يجعل التكنولوجيا حجر الأساس في تأسيس الأسواق الصناعية الحديثة، وضمان استمراريتها وقدرتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية. ومن ناحية أخرى، يرتبط النمو الاقتصادي أيضاً بقدرة الاستهلاك

تسريع التطور المالي

يرتبط النمو الاقتصادي الحديث ارتباطاً وثيقاً بمدى قوة وتطور القطاع المالي، إذ أصبح التمويل أحد الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها أي مسار تنموي ناجح. وقد أثبتت التجارب التطبيقية في مناطق غرب الصين أن القطاع المالي شهد خلال السنوات الماضية نمواً ملحوظاً ومتسارعاً، بالتوازي مع تنفيذ استراتيجيات تنمية الغرب، حيث لعب دوراً إيجابياً في دعم النشاط الاقتصادي وتحفيز النمو على المستوى الإقليمي.

ورغم هذا التقدم، لا تزال هناك فجوة واضحة بين القطاع المالي في مناطق الغرب ونظيره في مناطق الشرق، سواء من حيث الحجم الإجمالي للأنشطة

ذلك بالتوازي مع توسيع نطاق الدعم الائتماني، بما يساهم في تعزيز نمو الصناعات ذات الخصوصية الإقليمية ودعم توسعها.

وتبرز في هذا السياق مجموعة من الصناعات الاستراتيجية التي تُعد بمثابة أعمدة رئيسية للتنمية في مناطق الغرب، وتشمل: صناعة الطاقة والصناعات الكيماوية، وتطوير قطاع التعدين والصناعات التحويلية المرتبطة به، إضافة إلى الزراعة وتربية المواشي والصناعات التحويلية المرتبطة بهما، فضلاً عن تصنيع المعدات والتكنولوجيا المتقدمة، وأخيراً قطاع السياحة. وتحتاج هذه القطاعات إلى دعم متكامل يهدف إلى تعزيز تكاملها الصناعي، وتوسيع نطاقها الإنتاجي، بما يتيح لها التحول إلى جماعات صناعية قادرة على المنافسة.

أما قطاع الأوراق المالية، فيحتاج إطلاقاتاً أوسع لوظائفه المالية داخل سوق رأس المال، مع ضرورة دمج الخطط التنموية الإقليمية ضمن إطار زمني متوسط وطويل الأمد، بما يشمل الخطة الخمسية الثانية عشرة وما بعدها، وذلك بهدف توجيه مسار إدراج الشركات في الأسواق بشكل أكثر كفاءة، ومعالجة التراجع في نسب تمويل عمليات الإدراج، إلى جانب توسيع الحجم الكلي لتمويل أسواق رأس المال في المناطق الغربية. وفي قطاع التأمين، تبرز الحاجة إلى تطوير دوره بما يتماشى مع استراتيجيات التنمية الإقليمية، خصوصاً في ظل توسع مشاريع البنية التحتية. ويشمل ذلك تحسين إدارة الأقساط التأمينية للمؤسسات، وتعزيز الأنظمة الصحية، والمساهمة في معالجة التحديات المرتبطة بالقطاع الزراعي، إلى جانب تعزيز القدرة على الاستجابة للأزمات والأحداث الطارئة. ومن خلال هذا التطور التدريجي، يصبح قطاع التأمين جزءاً محورياً لا يتجزأ من النظام المالي الإقليمي ومنظومة الضمان الاجتماعي.

كما يتطلب الأمر دعم المؤسسات الواعدة التي تمتلك مقومات الدخول إلى الأسواق المالية وتطويرها، إلى جانب تسهيل إجراءات إدراج الشركات المحلية في أسواق رأس المال، بما يساهم في توسيع قاعدة الشركات المدرجة وزيادة عمق السوق المالي.

هذا التوجه من شأنه أن يساهم في تنويع مصادر التمويل، وتقليل الاعتماد المفرط على التمويل المصرفي التقليدي، بالإضافة إلى تحسين هيكل التمويل داخل اقتصاد مناطق الغرب، بما يعزز من قدرته على النمو والتنافسية على المدى الطويل.

وتوسيع انفتاح مناطق غرب الصين على الخارج

يمثل تعزيز الوظائف المالية أحد المحاور الأساسية في تطوير القطاع المالي داخل مناطق غرب الصين، حيث يسعى القطاع المصرفي إلى رفع كفاءة حركة تحويل الأموال بما يضمن انسجامها مع مسار التطور الصناعي المتسارع والتميز في هذه المناطق. ويأتي

ورفع مستوى التطور المالي بشكل عام، ويتطلب ذلك تعزيز نظام الائتمان داخل المؤسسات المالية، والعمل على تحسين شفافية المعلومات وتقليل فجوة البيانات بين المقرضين والمقرضين، بما يضمن قرارات تمويل أكثر دقة وكفاءة.

كما ينبغي توسيع نطاق الاستثمار الائتماني الذي تقدمه المؤسسات المالية، إلى جانب إنشاء آليات تمويلية موجهة خصيصاً لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد المحلي. ويُقترح أن تكون هذه الآلية تحت إشراف المؤسسات المالية الرسمية، مع الاستفادة من رأس المال الاجتماعي كمصدر داعم، بهدف توسيع قاعدة التمويل الموجه لهذه الفئة من الشركات، خصوصاً تلك التي تمتلك قدرة على النمو والتأثير في الاقتصاد الإقليمي.

ثانياً: التحول نحو جودة التطور المالي بدلاً من التوسع الكمي فقط

لا يقتصر تطوير القطاع المالي على زيادة حجمه فحسب، بل يتطلب إعادة توجيه مساره نحو تحسين الجودة

تطوير القطاع المالي وتقليص الفجوة مع المناطق الشرقية

إصلاح منظومة الائتمان وتوسيع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة

دعم الصناعات الاستراتيجية وبناء جماعات إنتاجية متكاملة

تقييم النمو الاقتصادي في غرب الصين

منذ عام 1999، وفي إطار الجولة الأولى من استراتيجية تنمية مناطق غرب الصين، حقق اقتصاد المنطقة خلال 13 عاماً متتالية معدلات نمو من خانتين، ما أسهم في إحداث نقلة كبيرة على مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومع التحول الحالي في النمو الاقتصادي من نموذج قائم على التوسع الكمي إلى نموذج يركز على رفع الجودة، ومع

إطلاق مرحلة جديدة من التنمية في مناطق الغرب، يواجه الاقتصاد الإقليمي فرصاً متعددة للنمو، إلى جانب تحديات تتعلق بقيود الموارد، وحماية البيئة، وتحقيق التوازن في التنمية الاجتماعية. ويؤكد هذا التحول أهمية ترسيخ مبدأ الاستدامة باعتباره هدفاً محورياً لمسار التنمية المستقبلية. وفي المقابل، يكشف تقييم التجربة التنموية أن

الاعتماد التقليدي على قياس النمو الاقتصادي عبر الناتج المحلي الإجمالي فقط، دون مراعاة مؤشرات التنمية البشرية والبيئية والاجتماعية، أدى إلى اختلالات واضحة، من بينها استنزاف الموارد وتفاقم التلوث البيئي، إضافة إلى اتساع فجوة جودة الحياة وعدم مواكبتها لمعدلات النمو الاقتصادي. كما ظهرت تحديات مثل الاستقطاب الاجتماعي وتفاوت

مستويات التنمية. وانطلاقاً من ذلك، تبرز الحاجة إلى تبني مفهوم "التنمية العلمية" كإطار شامل للتنمية، يقوم على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة، بما يضمن تنمية متكاملة ومستدامة، ويعزز الارتقاء الشامل بالاقتصاد والمجتمع معاً.

للحديث بقية

نتيجة الممارسات غير المشروعة وسوء الاستخدام

مليار دولار سنوياً خسائر الاحتيال بالتأمين الصحي إقليمياً



في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه أنظمة الرعاية الصحية عالمياً، يبرز الاحتيال في التأمين الصحي كأحد أبرز مصادر الهدر المالي، حيث تُقدَّر خسائر منطقة الشرق الأوسط بأكثر من مليار دولار سنوياً نتيجة الممارسات غير المشروعة وسوء الاستخدام.

ومع تسارع وتيرة الإنفاق الطبي وارتفاع تكاليف الخدمات الصحية، تتجه الأنظمة الصحية نحو تبني حلول تقنية متقدمة، في مقدمتها الذكاء الاصطناعي، بهدف تعزيز كفاءة إدارة المطالبات الطبية والحد من التجاوزات، بما يدعم استدامة القطاع ويرفع مستويات الشفافية.

وتعتمد هذه الحلول على منصات تحليل متقدمة قادرة على فحص كميات ضخمة من البيانات بدقة عالية، ما يساهم في كشف الأنماط غير الطبيعية وتحديد المخالفات بسرعة، الأمر الذي ينعكس على تحقيق وفورات مالية ملموسة لصالح شركات التأمين وجهات الدفع في قطاع الرعاية الصحية.

التحليل الذكي

كما تساهم تقنيات التحليل الذكي في تعزيز الرقابة على المطالبات، وتقليص الهدر، وتحسين الاستدامة المالية لمنظومة التأمين الصحي، إلى جانب دعم شركات التأمين ومديري الطرف الثالث بأدوات فعالة لمكافحة الاحتيال وسوء الاستخدام.

ويأتي هذا التوجه في ظل تنامي الاهتمام الإقليمي بنزاهة المطالبات، حيث تعمل دول مجلس التعاون الخليجي على تطوير أطر تنظيمية ورقابية أكثر صرامة، مع التركيز على تعزيز الشفافية والحوكمة في قطاع التأمين الصحي. وتشير التقديرات إلى أن استخدام التحليلات المتقدمة والذكاء الاصطناعي سيؤدي دوراً متزايد الأهمية في دعم هذه الجهود، من خلال تحسين القدرة على تحليل البيانات الضخمة، ورفع كفاءة اكتشاف المخالفات، وتعزيز دقة القرارات التأمينية.

ولا تقتصر أهمية هذه التقنيات على احتواء التكاليف فحسب، بل تمتد لتشمل إحداث أثر ردي عبر تعزيز الشفافية وترسيخ ممارسات أكثر انضباطاً لدى مقدمي الخدمات والمستفيدين، من خلال المراقبة المستمرة وتحليل السلوكيات. كما تساهم هذه الحلول في تحسين حوكمة المطالبات، ورفع جودة الاكتتاب التأميني، ودعم الاستدامة طويلة الأجل لمحافظة التأمين الطبي، في وقت يشهد فيه القطاع نمواً متسارعاً وزيادة في تعقيد العمليات.

معلومة ورقم

700 ألف سيارة

سجلت صادرات السيارات من الصين نمواً قوياً خلال شهر مارس، رغم الاضطرابات التي يشهدها الشرق الأوسط. ووفقاً لبيانات جمعية سيارات الركاب الصينية، ارتفعت الصادرات بنسبة 74% على أساس سنوي لتصل إلى نحو 700 ألف سيارة.

تحذيرات من ارتفاع أسعار الغذاء بسبب تكاليف الطاقة

دعا رئيس اتحاد المزارعين الألمان، يواخيم روكفيد، الحكومة الألمانية إلى التحرك لمواجهة الارتفاعات السريعة الأخيرة في الأسعار. وقال روكفيد في تصريحات لوكالة الأنباء الألمانية: «في ظل التطور الحاد لأسعار الديزل والأسمدة، نحتاج بشكل عاجل إلى قرارات سريعة لتخفيف العبء عن القطاع الزراعي... هذه التكاليف الهائلة تخنق مزارعنا. وإذا لم يتم اتخاذ قرار على نحو سريع، فقد تتراجع كميات المحاصيل وترتفع أسعار المواد الغذائية بشكل ملحوظ اعتباراً من الصيف المقبل». ويعتزم كبار ممثلي التحالف المسيحي والحزب الاشتراكي الديمقراطي (الذين يشكلان الائتلاف الحاكم الألماني) التشاور خلال عطلة نهاية الأسبوع بشأن ارتفاع أسعار الطاقة، وكذلك الإصلاحات المرتقبة. وأعلنت وزيرة الاقتصاد الألمانية كاترينا رايشه أن لجنة الائتلاف ستعقد اجتماعاً اليوم الأحد لمناقشة هذا الأمر. وتعد هذه اللجنة - إلى جانب مجلس الوزراء - أهم هيئة لاتخاذ القرار في الائتلاف الحاكم. إلا أنه لم يصدر حتى الآن تأكيد رسمي بشأن انعقاد اللجنة سواء من أحزاب الائتلاف أو من المستشارية. وكان المستشار الألماني فريدريش ميرتس قد أنيط الأمل بشأن اتخاذ إجراءات سريعة لتخفيف الأعباء في ضوء ارتفاع أسعار الوقود. وقال رئيس الحزب المسيحي الديمقراطي يوم الخميس الماضي في برلين إن الحكومة الألمانية تجري مناقشات وثيقة للغاية، موضحاً في المقابل أنه لا ينبغي توقع قرارات سريعة.

وكذلك الإصلاحات المرتقبة. وأعلنت وزيرة الاقتصاد الألمانية كاترينا رايشه أن لجنة الائتلاف ستعقد اجتماعاً اليوم الأحد لمناقشة هذا الأمر. وتعد هذه اللجنة - إلى جانب مجلس الوزراء - أهم هيئة لاتخاذ القرار في الائتلاف الحاكم. إلا أنه لم يصدر حتى الآن تأكيد رسمي بشأن انعقاد اللجنة سواء من أحزاب الائتلاف أو من المستشارية. وكان المستشار الألماني فريدريش ميرتس قد أنيط الأمل بشأن اتخاذ إجراءات سريعة لتخفيف الأعباء في ضوء ارتفاع أسعار الوقود. وقال رئيس الحزب المسيحي الديمقراطي يوم الخميس الماضي في برلين إن الحكومة الألمانية تجري مناقشات وثيقة للغاية، موضحاً في المقابل أنه لا ينبغي توقع قرارات سريعة.

درشة اقتصادية

فجوة كبيرة بين النسخ المجانية والمدفوعة تعيد تشكيل التوقعات

الذكاء الاصطناعي بين وعود الثورة وواقع الأداة المساعدة

1 وكلاء ذكيون متقدمون يوسعون نطاق الاستخدامات المهنية

2 دراسات حديثة تكشف حدود الأداء وتحديات التطبيق

بعض الأبحاث أن النماذج الحالية لا تزال تواجه صعوبات في تنفيذ مهام معقدة بدقة عالية، مثل تطوير الألعاب أو تحليل البيانات بشكل متقدم. كما تبين أن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في بعض الحالات قد يؤدي إلى زيادة الوقت المستغرق في إنجاز المهام بدلاً من تقليصه، خاصة في المراحل المبكرة من تبني التقنية. في هذا السياق، يتفق عدد من الخبراء على أن الذكاء الاصطناعي لا يزال في جوهره أداة مساعدة، وليس بديلاً كاملاً عن العنصر البشري. فهو قادر على تسريع العمل وتحسين الإنتاجية، لكنه لا يمتلك حتى الآن القدرة على الاستقلال الكامل أو التعويض عن الخبرة البشرية المتراكمة. كما أن نجاحه يختلف باختلاف طبيعة العمل؛ فالبرمجة، على سبيل المثال، تتميز ببنية منظمة ومنطقية تجعلها أكثر ملاءمة للتعامل مع الذكاء الاصطناعي، بينما تظل العديد من الوظائف الأخرى أقل قابلية للأتمتة بسبب تعقيدها واعتمادها على السياق البشري.



تحليل وجود زميل عمل قادر على تطوير التطبيقات، واختبارها، وتصميم واجهات المستخدم، واتخاذ قرارات مبنية على الذوق والحكم المهني، كل ذلك قبل بدء يومك. هذه الصورة لم تعد خيالاً، بل تمثل الطموح الذي يروج له بعض المستثمرين والمديرين التنفيذيين بشأن الذكاء الاصطناعي. في المقابل، يرى آخرون هذه التقنية كأداة محدودة، أقرب إلى محرك بحث متطور أو مساعد رقمي بسيط. هذا التباين يعكس انقساماً واضحاً في تقييم قدرات الذكاء الاصطناعي ومستقبله، ويعود جزئياً إلى اختلاف تجارب المستخدمين معه. فمدى الاستخدام والتعرض لهذه التكنولوجيا يلعب دوراً حاسماً في تشكيل الانطباعات، خصوصاً في ظل التطور السريع الذي يشهده القطاع.

النسخ المجانية والمدفوعة

أحد أبرز أسباب هذا الانقسام يتمثل في الفجوة بين النسخ المجانية والمدفوعة من أدوات الذكاء الاصطناعي. فالغالبية العظمى من المستخدمين تعتمد على النسخ المجانية التي تقتصر على مهام بسيطة مثل كتابة النصوص أو تنظيم المهام اليومية، ما يخلق تصوراً محدوداً عن الإمكانيات الحقيقية للتقنية. وتشير تقديرات إلى أن نسبة المشتركين في الخدمات المدفوعة لا تزال منخفضة، لكنها مرشحة للارتفاع مع توسع القدرات المتقدمة.

النسخ المدفوعة تقدم مستوى مختلفاً من الأداء، إذ تشمل أدوات أكثر تطوراً مثل «الوكلاء الرقمي» القادرين على تنفيذ مهام بشكل شبه مستقل، وليس مجرد الاستجابة للأوامر النصية.

هذه القدرات تفتح الباب أمام تطبيقات عملية أكثر تعقيداً، مثل تطوير البرمجيات أو تحليل البيانات بشكل متقدم.

المهام المكتبية

هذا التطور يثير بدوره تساؤلات جدية حول مستقبل سوق العمل. فقد انتشرت آراء تفيد بأن الذكاء الاصطناعي قد يصبح قادراً على تنفيذ معظم المهام المكتبية، بدءاً من كتابة الشيفرات وصولاً إلى اتخاذ قرارات تصميمية. غير أن هذه الادعاءات، رغم جاذبيتها، لا تخلو من المبالغة، خاصة في ظل غياب تفاصيل دقيقة حول طبيعة

الفروقات لا تزال قائمة، ما يساهم في تضارب التوقعات بين المستخدمين.

توليد الصور

على صعيد الواقع العملي، بدأت تطبيقات الذكاء الاصطناعي تتغلغل في الحياة اليومية، من كتابة المحتوى إلى توليد الصور والمساعدة في البحث. كما ظهرت أدوات متخصصة لقطاعات مثل القانون والمال، ما زاد من المخاوف بشأن أتمتة الوظائف المعرفية. لكن في المقابل، تشير دراسات حديثة إلى نتائج متباينة حول كفاءة هذه الأدوات. فقد أظهرت

ثورية تقنية

في المحصلة، يبدو أن الذكاء الاصطناعي يقف بين كونه تقنية ثورية تحمل إمكانات هائلة، وبين كونه مجالاً لا يزال عرضة للمبالغة في التوقعات. التحدي الحقيقي يكمن في فهم هذه الفجوة بين الواقع والانطباع، والتعامل مع التطورات بحذر وواقعية. وربما يكون التصور الأكثر دقة في المرحلة الحالية هو اعتبار الذكاء الاصطناعي «زميل عمل متقدم» يساهم في تسريع الإنجاز وتحسين الكفاءة، دون أن يشكل بديلاً كاملاً عن الإنسان، على الأقل في المستقبل القريب.

إدارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

إدارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128

editor@aalamaleqtisad.com